جامعة سعيدة. د الطاهر مولاي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة العامة الفلاحية في الجزائر

برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة:

بيدة سعدية

إشراف الأستاذ:

شيخاوي أحمد

لجنة المناقشة :

- د. زيدان جمال.....رئيسا.
- أ. شيخاوي أحمد..... مقررا.
- د. ولد الصديق ميلود.....عضوا.

الموسم الجامعي 1435-1436هـ /2014-2015م

التشكرات:

أتوجه قبل كل شيء إلى الله عز وجل بالشكر العظيم والإمتنان الوفير على ما منحني إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد.

كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى من أرشدني في هذا العمل الأستاذ الكريم " شيخاوي أحمد " لما قدمه من نصائح وتوجيهات قيمة أثناء إنجاز هذا العمل وأشكره أيضا على تواضعه وسعة صدره.

وأشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة الدكتور زيدان جمال والدكتور ولد الصديق ميلود الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة دون أن أنسى جميع طلبة قسم العلوم سياسية والعلاقات دولية.

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى أطهر وجه على هذا الكون وأسمى قلب في هذا الوجود، إلى من أهدتني نور عينيها لأرى بهما الدنيا، إلى التي رسمت بحنانها طريقي ولا تزال والتي كللت بدعائها سماء رحلاتي ولا تزال، إلى التي كلما فكرت في حق تعبها أحس أنني أنكسر ببطئي أمام مستحيلات ذلك... أمي العزيزة اطال الله في عمرها.

إلى الذي علمني حروف الحياة الأولى قاص على كبرياءه بحنانه .... والدي العزيز أطال الله في عمره...

إلى أخواتي فتيحة وصليحة الذين كانوا لي سندا وخير معين...

إلى كل الإخوان والأخوات الذين جمعني بهم القدر في جامعة مولاي الطاهر، إلى الذين وقفوا إلى جانبي من قريب أو بعيد....

الفهرس العام

المقدمة أ ... ز

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة العامة. 10

المطلب الأول: نشأة السياسة العامة ومفهومها. 10

الفرع الأول: نشأة السياسة العامة. 10

الفرع الثاني: مفهوم السياسة العامة. 11

المطلب الثاني: خصائص وأسباب الإهتمام بالسياسة العامة. 14

الفرع الأول: خصائص السياسة العامة. 14

الفرع الثاني: أسباب الإهتمام بدراسة السياسة العامة. 15

المطلب الثالث: مستويات السياسة العامة. 16

المطلب الرابع: مداخل السياسة العامة والعناصر المكونة لها. 20

الفرع الأول: مداخل السياسة العامة. 20

الفرع الثاني: العناصر المكونة للسياسة العامة. 21

المطلب الخامس: صنع السياسة العامة. 22

الفرع الأول: تعريف ومراحل صنع السياسة العامة. 22

الفرع الثاني: نماذج صنع السياسة العامة من منظور العملية. 24

الفرع الثالث: الجهات الصانعة للسياسة العامة. 29

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الفلاحية في الجزائر. 34

المطلب الأول: تعريف الفلاحة والسياسة الفلاحية. 34

الفرع الأول: تعريف الفلاحة. 34

الفرع الثاني: تعريف السياسة الفلاحية. 35

المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية وأهدافها. 36

المطلب الثالث: مراحل السياسة الفلاحية في الجزائر. 39

الفرع الأول: قبل التحول نحو إقتصاد السوق 1962-1980. 39
الفرع الثاني: الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة 1981-1990. 43
الفرع الثالث: في ظل الإصلاحات 1990-2009. 44
المطلب الرابع: مساهمات القطاع الفلاحي وأهميته في الجزائر. 49
الفرع الأول: مساهمات القطاع الفلاحي في الجزائر. 49
الفرع الثاني: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر. 51
المطلب الخامس: معوقات السياسة الفلاحية في الجزائر وإمكانية تجاوزها. 52
الفرع الأول: معوقات السياسة الفلاحية في الجزائر. 52
الفرع الثاني: إمكانيات تدليل وتجاوز المشاكل والمعوقات. 53
الفرع الثالث: تقييم السياسة الفلاحية في الجزائر. 55
خلاصة. 56
الفصل الثاني: برنامج التنمية الفلاحية كإطار لتطبيق السياسة الفلاحية لولاية سعيدة.
المبحث الأول: الإطار النظري. 59
المطلب الأول: تعريف برنامج التنمية الفلاحية وأهدافه. 59
الفرع الأول: تعريف برنامج التنمية الفلاحية. 59
الفرع الثاني: أهداف برنامج التنمية الفلاحية. 60
المطلب الثاني: الأجهزة المنفذة. 61
الفرع الأول: الجهاز الإداري. 61
الفرع الثاني: الجهاز المالي. 62
المطلب الثالث: المؤسسة المالية المكلفة بدعم الدولة. 64
المطلب الرابع: التأطير التقني. 67
المبحث الثاني: دراسة الاستراتيجية الفلاحية لولاية سعيدة. 69
المطلب الأول: البطاقة التقنية للولاية. 69
المطلب الثاني: تطور الإنتاج والإنتاجية. 73
الفرع الأول: مستلزمات الإنتاج الفلاحي. 73

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي. 74
أولا: تطور الإنتاج النباتي. 74
ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني. 77
الفرع الثالث: إستصلاح الأراضي. 81
المطلب الثالث: مستوى الإستفادة من الدعم. 82
الفرع الأول: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية. 82
الفرع الثاني: الإمتياز الفلاحي. 84
المطلب الرابع: تقييم برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة. 86
خلاصة. 89
الخاتمة 90
الملاحق 93
الجداول 94
الأشكال البيانية 103
قائمة المراجع 109

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
رقم01	تصنيف بلديات الولاية	94
رقم02	توزيع سكان الولاية بين الريف والمدينة	94
رقم03	تقسيم المساحة الإجمالية للولاية	95
رقم04	توزيع التساقط الشهري والسنوي لكمية الأمطار	95
رقم05	تطور التركيب العمري للعتاد الفلاحي	96
رقم06	توزيع الإنتاج النباتي	96
رقم07	توزيع المساحتين المزروعة والمحصودة حسب نوع الحبوب	97
رقم08	حملة مكافحة أفات المزروعات لسنة 2014	97
رقم09	توزيع الإنتاج الحيواني	98
رقم10	تطور مؤشر ومعدل النمو للإنتاج الفلاحي	98
رقم11	نسبة الإكتفاء لأهم المنتجات الغذائية	99
رقم12	توزيع المحيطات الموجهة لإنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات	99
رقم13	توزيع الهياكل المالية عبر بلديات الولاية	100
رقم14	أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين	100
رقم15	تطور عملية الدعم خلال الفترة 2010-2014	101
رقم16	الإنجازات في إطار تدعيم الإطارات الشبانية	101
رقم17	مستوى الدعم المقدم من خلالFNRDA(2010-2014)	102
رقم18	الأهداف المسطرة للخماسي 2015-2019.	102

قائمة الأشكال:

الأشكال	العنوان	الصفحة
رقم01	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	103
رقم02	توزيع سكان الولاية بين الريف والمدينة	104
رقم03	توزيع الإنتاج النباتي	104
رقم04	توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الحبوب	105
رقم05	توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب	105
رقم06	توزيع الإنتاج الحيواني	106
رقم07	تطور مؤشر ومعدل النمو للإنتاج الفلاحي	106
رقم08	نسبة الإكتفاء الذاتي للإنتاج النباتي	107
رقم09	نسبة الإكتفاء الذاتي للإنتاج الحيواني	107
رقم10	إستهلاك الدعم للإستثمارات الفلاحية	108
رقم11	تطور عملية الدعم خلال الفترة 2010-2014	108

قائمة الرموز:

FNRDA : Le Fond National De Régulation Et Développement Agricole.

CRMA : Caisse Régionale De Mutualité Agricole.

BADR : Banque De L'Agriculture Et Développement Rurale.

PDA : Plan De Développement Agricole.

DSA : Direction Des Services Agricoles.

GCA : Générale Des Concessions Agricoles.

المقدمة

شهد موضوع السياسات العامة منذ فترة إهتمام كبيرا من قبل الباحثين الأكاديميين والسياسيين على حد سواء وذلك لما يمثله من أهمية بالنسبة لدراسته النظم السياسية والإدارة العامة، ونظرا للدور الذي يلعبه في عملية التنمية في مختلف المجالات، فقد برز حقل السياسات العامة كحقل فرعي لعلم السياسة للإستجابة للمتطلبات المتسارعة وأصبح كحقل علمي يتقاطع مع معظم علوم إقتصاد، الإدارة، السياسة والإجتماع. فالسياسة العامة هي عملية سياسية تتميز بالشمول والتنوع بالصعوبة والتعقيد تختلف طبيعة صنعها من نظام لأخر ومن دولة لأخرى.

يعتبر ميدان السياسات الفلاحية أحد الموضوعات التي لاقت إهتماما من قبل الباحثين في مجال السياسة العامة، بإعتبار الفلاحة الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لذلك ينبغي الحرص أكثر على دورها التنموي بأبعاده الثلاثة، إذ تعد مصدر لرزق الغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عما يساهم به القطاع الفلاحي في دعم الدخل القومي وما ينتجه من غذاء ومواد خام وما يوفره من فوائض لازمة لنمو إزدهار القطاعات الإقتصادية الأخرى.

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الإقتصادي من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية لذلك تسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل إنها تتوقع الوصول إلى الإكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها غير أن ذلك لم يحدث لإعتبارات متعددة.

عرفت الفلاحة تطورات مهمة عبر مسيرتها التنموية منذ الإستقلال مع مستهل ستينات القرن 20 ، فقد تميزت السياسات الفلاحية بقدر من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، إذ أنه مع نهاية التسعينات بدأت السياسات الفلاحية تحديدا تعرف إتجاها نحو تحقيق المزيد من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وبعد إعادة هيكلة المؤسسات وتطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية تم التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي، وخلق فرص العمل زيادة دخول المواطنين من خلال زيادة الإعتماد على القطاع الفلاحي. فقد تميزت سياسة الجزائر في هذا المجال بالسعي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال الإصلاحات الإقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم وإستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الإستثمار وتخفيض الديون.

مهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ والمتابعة فإن جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول الى مرحلة الإكتفاء الذاتي.

بذلك نستطيع التأكيد أنه لا الدخل المرتفع ولا الميزانيات الضخمة تستطيع بمفردها أن تحقق سياسة فلاحية مالم يتوافر الدعم والإدارة السياسية.

إنطلاقا من هذا كان على الدولة الجزائر أن تحدد معالم سياساتها الفلاحية وأن تبرز المبادئ التي تقوم عليها، وأن تبين بدقة الغايات التي نرجو تحقيقها، وأن تضبط الإستراتيجية الملائمة لتطبيقها، وتوفر وسائل تنفيذها وتجسيدها فيما يتعلق على وجه الخصوص بالتوافق بين الكم وتلائمه مع الأهداف وبين العدالة وتوائمها مع النوعية.

لذلك قامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، ومن بين الآليات التي ركزت عليها دراستنا برنامج التنمية الفلاحية الذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها لهذا البرنامج.

فرغم هذه التطورات التي تميز بها القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات وقدرته الكبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق إستمراره والتقليل من فعاليته.

2/ أسباب إختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساس إختيار هذا الموضوع، وتنقسم بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع لما يمثله من أهمية.
- يعتبر المصدر الرئيسي في إختياري لهذا الموضوع فهم السياسة العامة الفلاحية.
- التركيز الملح من الإحتكاك المباشر لهذا القطاع في هذا الميدان ومن إحساسنا العميق بعواقب إهمال إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي، بإعتبار أنه من أهم القطاعات الإقتصادية لكونه الوحيد الذي بحوزته القدرة على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق ذلك إلا بتظافر جهود القطاعات الأخرى.

أسباب موضوعية:

إن موضوع السياسات العامة أصبح يشكل مجالا خصبا للباحثين والسياسيين على حد سواء لحساسية القضايا التي يتناولها وتأثيرها على الحياة اليومية للمواطنين، وأضحى إهمالها يهدد الإستقرار الإقتصادي للدولة، بإعتبار القطاع الفلاحي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء الإقتصاد الوطني، إلا أنه لم يحظ بإهتمام كبير من المختصين، هذا ما دفع بالباحث للتعمق في الموضوع للمشاركة بالجهد في هذا المجال البحثي بخصوص المجهودات التي تبذلها الدولة.

3/ أهمية الموضوع :

ترجع أهمية الموضوع إلى عدة إعتبارات:

يعد موضوع بحثنا ذا أهمية بالغة بالنسبة لمحللي السياسة وذوي الدراية بشؤون الإقتصاد خاصة عندما يتعلق الأمر برسم سياسات عامة إقتصادية.

تناول السياسة العامة الفلاحية يكتسب أهمية علمية وعملية، من الناحية العلمية يتسم البحث في هذا الفرع من فروع العلوم السياسية بطابع نوعا ما خاص في الجزائر، و من الناحية العملية فالموضوع جدير بالإهتمام لأن البحوث في العلوم السياسية عموما ومنها السياسات العامة يمكن أن تزود أصحاب القرار بدراسات ومعطيات توجههم أثناء مراحل السياسة العامة، ومن تم تفادي الكثير من الإخفاقات التي شابت الكثير من السياسات الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر منذ الإستقلال، والتركيز على السياسات الإقتصادية، ومنها السياسة العامة الفلاحية يكتسي أهمية قصوى.

4/ الهدف من الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسات العامة.
- تحديد الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات في مراحل السياسة العامة والسياسة الفلاحية بالخصوص.
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- المساهمة ولو بجهد علمي بسيط من أجل إقتراح حلول للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع بالجزائر.

5/ أدبيات الدراسة:

إن أدبيات هذه الدراسة جاءت بعد الإطلاع على الدراسات السابقة التي أولت إهتماما كبيرا للسياسة العامة الفلاحية في الجزائر من بين هذه الأفكار والدراسات نذكر:

- الدراسة الأولى: كتاب خاص لفوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر تطرقت فيه الكاتبة إلى المبادئ الأساسية للسياسة العامة الفلاحية في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية 90 لمعرفة البرامج والسياسات المسطرة ومعرفة النتائج المحققة ومقارنتها بالإمكانيات المتوفرة، وبعد عرض لمختلف مراحل التي عرفت الأوضاع الفلاحية في الجزائر تصل الكاتبة إلى إستنتاجات: إن الرهانات التي رفعتها الدولة الجزائرية قد تحقق جزءا كبيرا منها.

- الدراسة الثانية: هاشمي الطيب، "تقييم برنامج المخطط الوطني لتنمية الفلاحية في الجزائر نموذج تطبيقي لولاية سعيدة"، مذكرة ماجيستر، العلوم الإقتصادية، تلمسان : جامعة أبو بكر بلقايد، 2006. تهدف هذه الدراسة إلى إكتشاف التجارب الحقيقية لتطوير برامج الفلاحة على المستوى الوطني وإستعراض مدى نجاعة برامج الفلاحة في ولاية سعيدة.

- الدراسة الثالثة: قصوري مريم، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، مذكرة ماجيستر، العلوم الإقتصادية، عنابة : جامعة باجي مختار،2011-2012. تهدف هذه الدراسة لإعطاء صورة عن واقع وأفاق القطاع الفلاحي في الجزائر، ودوره في تعزيز الأمن الغذائي من خلال التطور التاريخي للفلاحة الجزائرية مع تشخيص لواقعه، ومن تم الإمكانيات والإستخدامات ومختلف الحلول المطروحة لتجاوز العجز الغذائي.

- الدراسة الرابعة:: حوحو حسينة حوحو سعاد، ألية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تتطرق المجلة إلى التعرف على البرنامج والألية التي يتم بها تمويل وتسيير هذا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا النشاطات التي يدعمها.

6/ مشكلة البحث: يرتكز الإهتمام عند دارسي السياسة العامة على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر السياسية، ومن ثمة المنهجية الملائمة.

وإشكالية دراستنا لا تخرج عن هذا النطاق فالهدف منها هو: محاولة تقديم إطار تفسيري للسياسة الفلاحية في الجزائر من خلال فحص المتغيرات، إذ أنه يتخذ من برامج التنمية الفلاحية متغير تابع، ومن السياسة الفلاحية متغير مستقل وهكذا تكون إشكالية الدراسة.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى فعالية الأليات المعتمدة في السياسات العامة الفلاحية لإنجاح برنامج التنمية الفلاحية في الجزائر؟

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1/ ماهي أسباب التغير في السياسة العامة الفلاحية في الجزائر؟

2/ ما هي أهم البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع وترقيته والحد من مشاكله؟

3/ هل كان لبرنامج التنمية الفلاحية أثر ايجابي على القطاع الفلاحي في الجزائر؟

7/ الفرضيات:

1/ دوافع التغيير في السياسة الفلاحية هو فشل الإصلاحات السابقة وعدم تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة بسبب تهميش القطاع الفلاحي وضعف أجهزة التمويل والتسويق وضعف الكفاءة المهنية.

2/ عرفت الجزائر تزايد في الإهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة له وهذا ناتج عن التحولات التي عرفتها في المجال خاصة السنوات الأخيرة.

3/ عرفت الجزائر منذ تطبيق هذا البرنامج عدة تطورات في القطاع الفلاحي وهذا ليس بمعنى أنه حقق كل هذه الأهداف المرجوة.

8/ حدود الدراسة: سوف تتناول الدراسة السياسة العامة الفلاحية في الجزائر في الفترة الممتدة (1962-2009) فإرتأينا أن نعالج هذا الموضوع من خلال تحليل المبادئ الأساسية للسياسة العامة الفلاحية في الجزائر لمعرفة البرامج والسياسات المسطرة وبعدها معرفة النتائج المحققة وبما أن برنامج التنمية الفلاحية من أهم هذه المراحل قمنا بالتعرض له ولمختلف أجهزته وأهم المشاكل التي تواجه القطاع أما نطاق الدراسة فهو الجزائر.

9/ المناهج والإقترابات المستعملة في الدراسة:

المقصود بالمناهج في البحث العلمي يعرفه جمال زكي: بأنه الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق في أي موقف من الحقائق.

بما أن موضوع دراسة ينصب حول السياسة العامة الفلاحية في الجزائر دراسة حالة برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة، تم إدراج هذا الموضوع في إطار دراسة السياسات العامة مع التركيز على برنامج التنمية الفلاحية وعليه يمكن الإعتماد على بعض المناهج.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار واقع الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية وكذا مختلف المصادر المعتمدة رسميا في الجزائر وولاية سعيدة.

منهج دراسة حالة:

يقوم على أسس إختيار حالة معينة فهو منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، ويقوم على أسس التعمق في دراسة الحالة أو وضع معين لمجموعة إجتماعية أو مؤسسية أو دولة بقصد الوصول إلى توصيف دقيق وتفسيرها لما هو موجود، وذلك بغرض معرفة عمليات وواقع السياسة العامة الفلاحية في الجزائر و في هذا البحث سنقوم بدراسة حالة لبرنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة.

المنهج الإحصائي:

لا تخلو أي دراسة من الإحصاءات والأرقام كأحد أساليب إثبات الحقائق، وهذا ما تم توظيفه في دراسة برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة.

الإقتراب القانوني:

ذلك بالرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية والإجراءات التنظيمية الناظمة للسياسات الفلاحية في الجزائر من خلال تأطير هذه القوانين والإجراءات على سلوك الفاعلين السياسيين في هذا المجال والمتدخلين بصفة مباشرة أو غير مباشرة في المراحل المختلفة للسياسة الفلاحية.

10/ جمع المعلومات: إعتمد هذا البحث في جمع المعطيات على أدوات البحث التالية:

التنقيب البيبليوغرافي: كتب باللغة العربية، رسائل جامعية، المجلات.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية لجأت إلى:

- المقابلة: مجموعة من الأسئلة والإستفسارات والإيضاحات التي يطلب الإجابة عنها والتعقيب عليها وجها لوجه بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث وتكون أسئلة المقابلة إما مفتوحة أو مغلوقة.

11/ الصعوبات الخاصة بالموضوع:

واجهتني صعوبات منها ما تعلق بالموضوع بحد ذاته:

- محدودية الكتب والمجلات والدوريات التي تتناول موضوع السياسة العامة الفلاحية في الجزائر.

- كما أن الجانب التطبيقي موضوع حديث كان من الضروري البحث عن المراجع التي تتحدث عن سياسة التنمية الفلاحية وخصوصا التي أعدت حول برامج التنمية الفلاحية.

- صعوبة الحصول على الإحصاءات والبيانات.

12/ هيكل الدراسة :

تماشـــيا ومنهجية البحث العلمي رأيت من الضـــروري الإنطلاق في الموضـــوع بتقديم مقدمة، أبرزت من خلالها أهم الجوانب المرتبطة بالموضـــوع محل الدراســـة، وللإجابة على الإشـــكالية والأســـئلة المطروحة وإختبار الفرضيات تم تقسيمها إلى فصلين: حيث يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول السياسة العامة بصفة عامة ثم التطرق إلى السياسة الفلاحية بصفة خاصة وإلى أهم أنواعها ومراحلها، أما الفصل الثاني تم التطرق إلى برنامج التنمية الفلاحية دراسة حالة لولاية سعيدة، وفي الأخير ينتهي البحث بالخاتمة التي تتناول أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

سنعرض في هذا الفصل مفاهيم السياسة العامة والتي أخذت عدة أشكال من حيث التعريف وهذا إنطلاقا من مراحل تطورها ونظرياتها حيث تعتبر السياسة العامة الأداة و الوسيلة الناجحة في إستمرارية و تطور الأنظمة السياسة ومحور الدراسة يتطلع لفهم حيثيات السياسة العامة الفلاحية حيث يعتبر مفهوم الفلاحة مدخل لفهم السياسة الفلاحية أما عن السياسة الفلاحية فهي عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي من أجل أن تحقق أهدافه المخطط لها، وهي بذلك ليست واحدة وإنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة و العامة الداخلية والخارجية لكل البلد وكل مرحلة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة العامة.

المطلب الأول: نشأة السياسة العامة ومفهومها.

الفرع الأول: نشأة السياسة العامة.

يمكن تقسيم التطور الذي مرت به السياسة العامة كحقل علمي إلى ثلاثة مراحل متتالية وهي كالآتي:

1/مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (المرحلة التقليدية): إهتمت بنظم الحكم والبناء المؤسسي للحكومة والتبرير الفلسفي لوجودها، ومن تم كان الإنشغال بدراسة الدستور وشكل الدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية من حيث التكوين والصلاحيات. وبالتالي هذه الجهود التقليدية بقيت وصفية ظاهرية ولم تعتمد على فهم وتحليل السلوك السياسي والعمليات المصاحبة لصنع السياسة العامة; أي أهملت العلاقة بين الإطار الدستوري المؤسسي ومضمون السياسة العامة للدولة، فالجهد الوصفي بقي محدودا وسطحيا.[1]

2/ **مرحلة المدرسة السلوكية (ما بين الحربين):** شهدت هذه المرحلة تطورا نسبيا كانت مبنية على إنتقادات المرحلة السابقة وبدايات ظهور الفكر السلوكي، في هذه المرحلة إنتقل الإهتمام من المؤسسات الدستورية وما إمتازت به صلاحيات الإهتمام بسلوكيات أعمال الحكومة ودراسة القواعد النفسية وظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية والسلوك التصارعي بين السلطات الثلاث.[2]

فقد إعتمد هذا المدخل على آلية واضحة لوصف عمليات السياسة العامة والتركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى السياسية الإقتصادية والإجتماعية فضلا عن تقويم نتائج السياسة العامة على المجتمع المتوقعة وغير المتوقعة، إن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة.[3]

---

[1] محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة العامة النموذج المعرفي النظرية المنهج**، القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص-260.

[2] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**، عنابة : دار النشر والتوزيع، 2014، ص –32.

[3] أحمد مصطفى حسين، **مدخل الى تحليل السياسات العامة**، عمان : مركز علمي للدارسات السياسة، 2002، ص–31 .

3/ المرحلة ما بعد السلوكية: هنا بدأ التطور والإنفصال علم السياسة كحقل قائم بذاته فقد تلاشى النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستوى العلم والنموذج المعرفي بظهور الوضعية المنطقية وفلسفتها الهادفة إلى جعل العلوم الإجتماعية على شاكلة العلوم الطبيعية وبمنهاجيتها، وكذلك التطورات الحاصلة في النظم السياسية وتغيير موازين القوى نشا على أنقاض ذلك نموذج معرفي جديد تمثل في الثورة السلوكية التي سعت للوصول إلى نظرية عامة شاملة تنطبق على الزمان والمكان، وفي نفس الوقت بدأ التحول على مستوى العلم من الوضعية المنطقية والامبريقية إلى النظرية التفسيرية. كل دفع لتجاوز المرحلة السلوكية والانتقال إلى ما بعد السلوكية التي وجهت نحو الإسهام في حل مشاكل المجتمع عن طريق البحوث العلمية وإعداد وتنفيذ وتقييم السياسات في ضوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي.[1]

الفرع الثاني: مفهوم السياسة العامة.

لعلنا نبدأ بمناقشة لمفهوم السياسة.

إن كلمة السياسة هي ترجمة politique في اللغة الفرنسية، وpolitics باللغة الانجليزية ومردها الى الكلمة اليونانيةpolits أي الحاضرCité.

وهي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة والحاضرة غالبا ما تعتبر مرادفة لكلمة مدينة Ville.[2]

فالسياسة عادة ما يقصد بها تلك الأمور التي تختص بها الأحزاب السياسية وكلما تعلق بالتصويت والسلوك الإنتخابي والمناورات السياسية هذه بالتأكيد أنشطة مألوفة تدخل ضمن ما يعنيه مصطلح السياسة.[3]

---

[1] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص-34.

[2] عصام الدين فرج، **السياسة**، القاهرة : دار النهضة العربية، 2010، ص-01.

[3] محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1985، ص-13.

إذن فالســـياســـة العامة لها العديد من المفاهيم إنطلاقا من منظورات مختلفة أو تضـــاربا بين الدارسين ومحل جدل.

أحد مفاهيم السياسة العامة هي نشاط مؤسسي تباشره المؤسسات الحكومية وتتفاوت درجة إشتراك المؤسسات السياسية المختلفة في رسم السياسة العامة من نظام لآخر داخل نفس النظام السياسي، فهي تتأثر بما يحدث من متغيرات سياسية ودستورية وإقتصادية.[1]

هي سياسة يضعها الجهاز العام كالحكومة والذي يمثل مصلحة المجتمع الأكبر، فإن برستون وبوست يعتبرانها مجموعة من المبادئ التي ترشد الأفعال التي تتعلق بالمجتمع ككل، وقد تكون المبادئ معلنة وجريئة بشكل قوانين، أو أنشطة لهيئات الحكومة الرسمية وأن تكون ضمنية في أفعال الأشخاص وقراراتهم.[2]

أما لي يعرف السياسة العامة بأنها: مجموعة من المبادئ التي توجه الأفعال المتصلة بالمجتمع، سواء كان ذلك صراحة عن طريق إصدار تشريعات أو أنشطة وفعاليات للمؤسسات الحكومية، أو بشكل ضمني مثل السكوت على ممارسة معينة.[3]

يعرفها كمال المنوفي: بأنها سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع أو الأمن. [4]

إنطلاقا من هذه التعاريف نتكلم عن المجال العام للسياسة العامة، فإننا نذكر المنظورات الثلاث للسياسة العامة وهي كآلاتي:

1/ منظور ممارسة القوة: تمثل القوة تلك القدرة التي يحظى بها شخص للتأثير على الأفراد والقرارات ومجريات الأمور بشكل يميزه عن غيره، نتيجة إمتلاكه لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل: المال، الإكراه، المنصب، الخبرة.[5]

فقد تكلم «هارولد لاسويل" عن السياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

---

[1] سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة : مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، 2004، ص-223.

[2] كامل محمد المغربي، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**، ط 1، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص-20.

[3] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، ط 1، كويت : مكتبة الفلاح ،2006، ص-30.

[4] محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، القاهرة : دار الغريب للطباعة والنشر، 1994،ص-120.

[5] كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، القاهرة: وكالة المطبوعات، 2005، ص-283.

أما بالنسبة ل "مارك ليند نبيرك وبنيامين كروسبي" يرى بأن السياسة العامة هي عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف أحصل عليه؟

2/ **منظور تحليل النظام:** يمثل مفهوم النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة أجزاء فرعية أو نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار الوحدة الكلية.[1]

من هذه الزاوية يرى" ديفيد إيستون" أن السياسة العامة هي توزيع قيم الحاجات المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات (مطالب الافراد)، المخرجات (القرارات والأنظمة الملزمة للأفراد)، التغذية الراجعة (ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات). يركز هذا المنظور على قضايا المصلحة العامة كرابطة حقيقية تجسد تفاعلات النظم وإستجابة النظام السياسي معها.[2]

3/ منظور الحكومة: يمكن النظر إلى أن السياسة العامة من حيث هذا المنظور كونها ممارسة لإتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية، وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيا.

ويعرفها "كارل فريدريك": هي مجموعة النشاطات التي تقوم بها الحكومة، وتتمثل في خدمات إجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية والطرق والإسكان، كما تشتمل كذلك النظام العام وتنظيم النشاطات الفردية والجماعية عن طريق قوات الشرطة والأمن العام ومفتشي الأسواق، وكذلك التحكم في الأنشطة السياسية والإجتماعية كتنظيم الأسرة وتنظيم السير وغيرها من الأنشطة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.[3]

---

[1] عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة في الجزائر، مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**، عنابة : منشورات جامعة مختار، 2008، ص-29.

[2] السيد عليوة عبد الكريم أبو الفتوح درويش، **دراسات في السياسة العامة وصناعتها**، القاهرة : مركز الدراسات والإستشارات،2000، ص-09.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص ص32-34.

المطلب الثاني: خصائص وأسباب الإهتمام بالسياسة العامة.

الفرع الأول: خصائص السياسة العامة.

إن تحديد الخصـــائص والســـمات التي تميز مفهوما معينا من شـــأنه أن يزيده وضـــوحا، وعليه تتجلى خصائص السياسة العامة فيما يلي:

- السياسة العامة هي سلوك هادف تقوم به مؤسسات الحكومة.
- تتصف بالشرعية عند إقرارها من المؤسسات التشريعية والتنفيذية في شكل قانون أو مرسوم له قوة الإلزام في التنفيذ.[1]
- السياسة العامة منطقية وعقلانية وليست حلما أو مطمحا بل هي بديل يمكن تحقيقه وفق الإمكانيات المتوفرة.
- الشراكة صنع السياسة العامة هو نشاط حكومي تشترك فيه مؤسسات حكومية مختلفة وأفراد وجماعات مختلفين لكل منهم تصور معين ودرجة إشتراك المؤسسات السياسية في رسم السياسة تتباين من نظام إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى داخل نفس النظام.[2]
- السياسة العامة إستجابة واقعية ونتيجة فعلية.
- السياسة العامة قصدية وذات نشاط هادف.
- السياسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي.
- السياسة العامة تعبر عن التوازن بين الجماعات المصلحية.
- الإستمرارية والتجدد في السياسة العامة.
- السياسة العامة قد تكون سلبية أو إيجابية معلنة أو خفية.[3]

---

[1] حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، القاهرة : دار الثقافة للنشر ،2000، ص-37.

[2] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص- 32.

[3] عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة : المنظومة العربية للتنمية الإدارية البحوث والدراسات، 2008، ص-11.

الفرع الثاني: أسباب الاهتمام بدراسة السياسة العامة.

يمكن إدراج ثلاثة أسباب دفعت نحو تزايد الإهتمام بالسياسة العامة:

1/**أسباب علمية:** بمعنى أن هدف الدراسة يمكن أن يتحقق عن طريق الفهم المعمق للمجتمع من خلال معرفة مصادر ونتائج قرارات السياسة العامة أي إن هذه الأخيرة يمكن تناولها كمتغير تابع عندما يطرح التساؤل حول ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسية في تشكيل السياسة، فضلا عن ذلك ينظر إليها كمتغير ثابت يتغير السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة والنظام السياسي. مثل هذه التساؤلات وغيرها تثري معرفة بالروابط بين البيئة والتفاعلات السياسية والسياسة العامة وهو ما يساعد على التطوير النظري لهذا الحقل بصفة عامة.[1]

2/أسباب مهنية عملية: بمعنى أن دراسة السياسة العامة توفر للباحث السياسي إمكانية توظيف معارفه في حل المشكلات العملية، إذ أن هذه الدراسات تخلص إلى توصيات بشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف المبتغاة.

3/أسباب سياسية: وهنا ينصرف هدف الدراسة إلى التأكيد على أن الدول تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة، فكثيرا ما يتردد من أن علماء السياسة لابد له من دور يلعبه في مواجهة الأزمات التي يمر بها المجتمع.

إن علماء السياسة ملزمون بتطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة.[2]

---

[1] تامر كامل محمد الخزرجي، **السياسة الحديثة والسياسات العامة**، ط1، عمان الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2000، ص-30.

[2] عامر خضير الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص-41.

المطلب الثالث: مستويات السياسة العامة

يمكن تصنيفها كآلاتي:

1/ مستويات السياسة العامة ضمن الإطار العام:

تتعدد مستويات السياسة العامة لكونها ذات سمة متغيرة ويحكمها طابع التعدد في ضوء أهداف السياسة العامة، لذلك يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات من السياسات:

المستوى الجزئي، المستوى الفرعي، المستوى الكلي.

السياسة الجزئية: هي التي تحظى بإهتمام محدود ويشمل جهود الأفراد والشركات والمناطق المحلية ومحاولاتهم منع الحكومة للإستجابة لقضاياهم مثل: قرارات الحكومة بإعفاء المستثمر الأجنبي أو الصناعي من ضريبة الدخل لمدة زمنية معينة.

مما يجعل هذا المستوى من السياسة العامة الجزئية محدودة من حيث درجات المشاركة فيها، ومن حيث نطاقها ومن حيث طبيعة موضعها، حيث أن أغلب السياسات الجزئية بعيدة عن الجمهور والمواطنين والرأي العام ولا تشكل محاورها عناية شاملة من لدن عموم المجتمع.

السياسة الفرعية: تركز على القطاعات المتخصصة كالموانئ والملاحة في الأنهار، والملاحة الجوية أو العلاقة المتبادلة بين الإدارات أو بين اللجان البرلمانية والجماعات المصلحية.

السياسة الكلية: تحظى بإهتمام جماهيري واسع النطاق وتجتذب شرائح وقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع، تظهر عندما تشارك جميع اللجان والقادة في مناقشة السياسة العامة وتحديدها، حيث تنتقل من مستواها الجزئي إلى الكلي الواسع.[1]

من الطبيعي أن توكل صلاحيات صنع السياسات الكلية للمستويات العليا في الدولة بينما تترك صلاحيات الجزئية والفرعية للمستويات الحكومية الأدنى.

ومرة أخرى نقول إن هذه التصنيفات والتقسيمات لأنواع السياسة العامة هي نظرية وأكاديمية أكثر منها عملية وواقعية وقد يتعذر تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع.[2]

---

[1] جيمس أندرسون تر عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، ط 4، عمان الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2010، ص-66.

[2] عامر خضير الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص-26.

2/ مستويات السياسة العامة في إطار هرمية البناء المؤسسي للدولة أو الحكومة:

نجد في هذا الإطار أربع مستويات:

السياسة العامة على المستوى التشريعي: تمثل تلك السياسة العامة التي يتم إتخاذها في البرلمان، مجلس الكونغرس، الجمعية الوطنية، المجلس التشريعي والمعنية بسن القوانين الجديدة أو إصدار اللوائح القانونية التي تعدل أو تلغي بعض القوانين السابقة المعمول بها.

السياسة العامة على المستوى الحكومي: تتمثل هذه السياسات العامة بمختلف توجهات الحكومة وقراراتها الصادرة من مؤسساتها القائمة التي تجسد الأطر السياسية وبرامج الخطط المرحلية والتنموية التي تسعى إلى ترجمة منطلقات وقوانين السياسات العامة التي أصدرها المشرعون في البرلمان والقضاء.

السياسات العامة على المستوى التنفيذي الإداري: تتمثل في السياسات العامة التي تتخذها وتصدرها الأجهزة الإدارية والمنظمات الرسمية البيروقراطية القائمة في الحكومة فيما يختص ويتعلق بتنفيذ السياسات العامة التي نتجت عن المستوى الحكومي التنفيذي الأعلى.

السياسات العامة على المستوى الفني والإجرائي: تتمثل في تلك السياسات العامة التي تتكون من مجموعة القواعد والمعايير التي تعتمد عليها الإدارة بصورة عامة لفرض إرشاد الموظفين والعاملين على تنفيذ السياسة العامة المتخذة من قبل المستويات الأعلى منها بحيث تتضمن سبل العمل الإداري وترشيد خطواته وإخضاعه للأساليب المنطقية مما يحقق درجة من الكفاءة والفاعلية في الأداء ويقلل من الضياع والإسراف في الوقت والجهد.[1]

3/ مستويات السياسة العامة في ضوء الأهداف الكبرى:

السياسات العامة لأجل الحفاظ على نمو وتطوير والمجالات الإقتصادية: وهي السياسات الهادفة إلى رفع كفاءة الخدمات والمنتجات وزيادة إمكاناتها وتوسيع الإستفادة من الثروات المتاحة مثل: خطط التنمية طويلة المدى.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص68-69.

السياسات العامة لأجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمجتمع: تهدف إلى الوفاء بالحاجيات الأساسية المادية والمعنوية للمواطنين والحفاظ على التوازن البيئي من بينها: سياسة التعليم، الصحة، الإسكان، البيئة، التشغيل.

السياسات العامة لأجل الحفاظ على الأمن الوطني: تتجلى في السياسات الهادفة إلى تأمين سيادة الدولة وهيبتها وحضارتها وأمنها الوطني مثل: السياسة العامة للأمن الوطني (سياسة الإنفاق على التسلح وشراء المعدات العسكرية)، السياسة العامة للدفاع الخارجي، السياسة العامة الخارجية.[1]

4/ مستويات السياسة العامة في ضوء ما تقوم به الحكومة:

يمكن تصنيف السياسات العامة حسب وظيفة الدولة المتمثلة في الدور التقليدي حفظ الأمن والنظام العام والدفاع عن الوطن ومعالجة المشاكل الإجتماعية إلى الدور المتجدد التنموي على النحو التالي:

السياسة النقدية: تعد من أهم مواضيع وأهداف وإحدى السياسات العامة الحكومية فهي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك للتأثير على النشاط الإقتصادي.

السياسة المالية: عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنها من أثار.

السياسة الإجرائية والفعلية: تتعلق بكيفية قيام الحكومة وأجهزتها بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها.

فالفعلية تشير إلى ما تريد الحكومة إنجازه مثل إيقاف إستيراد سلع معينة.

أما الإجرائية تتعلق بالكيفية التي يشرع بها في العمل تتدرج ضمن المسائل التنظيمية.[2]

السياسة التوزيعية: تتمثل في توزيع المنافع تهدف إلى إحداث تغيرات تؤدي إلى حسن تقسيم الثروة بين الجماعات المختلفة.

---

[1] الفهداوي، مرجع سابق، ص-70.

[2] عبد النور ناجي مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص-30.

سياسة إعادة التوزيع: تضطلع بها الحكومة بإعادة النظر في توزيع الدخل وجعله لصالح فئات من ذوي الدخل المنخفض أو المحدود.

السياسة الإستخراجية: يطلق عليها سياسات تعبئة الموارد وهي مرتبطة أساسا بتجنيد الموارد المادية والبشرية من خلال إستخراجها وتكوينها وتوظيفها لخدمة المجتمع.[1]

السياسة التنظيمية: هي السياسة الضابطة أو القانونية نعني بها إصدار النظام السياسي للوائح والقوانين يتم تطبيقها على أفراد المجتمع قصد تنظيم الحياة العامة وإجبار الأفراد للامتثال للأوامر وقوانين الدولة.

السياسة الرمزية: نعني بها قدرة النظام على تعبئة الجماهير من خلال إستخراج الرموز المؤثرة وتمسكه بقيم معينة بها صدى في نفوس الجماهير تضم عادة رموز سيادة الأمة وهويتها.[2]

5/ مستويات السياسة العامة ضمن البناء التعددي للمجتمع:

السياسة العامة تمثل الأغلبية: هي تلك السياسة واسعة الإنتشار التي تعود على الأغلبية بفوائد ونتائج مفيدة مثل: السياسات العامة التي أسفرت عن وضع قوانين الأمن الإجتماعي والرعاية الطبية.

السياسة العامة تمثل جماعة المصلحة: تمثل السياسات العامة لهذا النوع على فرضية تقول عندما تكون تكاليف السياسة العامة المعينة متركزة على مجموعة صغيرة محددة إن فوائد هذه السياسة ستتركز وتعود لصالح مجموعة أخرى، فإن سياسة مجموعة المصلحة هي التي تسيطر على عملية صنع السياسة العامة.

السياسة العامة تمثل العميل أو التابع: هي تلك الفوائد المتحققة عن سياسة عامة معينة تتركز وتعود لصالح مجموعة صغيرة منتظمة، عندما تكون تكاليف تلك السياسة العامة موزعة على العامة تظهر السياسة العامة لصالح الزبون أو التابع.

السياسة العامة تمثل صاحب الإهتمام العام: هذا التوجه يتعارض مع السياسات المعنية بالتابع إذا كان هناك تهديد حقيقي أو إفتراضي يستهدف السعادة العامة للمجتمع، فإن على غالبية أعضاء البرلمان السعي نحو التوصل إلى سياسة عامة فضلى تفرض تكاليف جوهرية وحقيقية على القلة المعنية التي تشكل مصدر ذلك التهديد.

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مترجما، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ط1، القاهرة: جامعة قارنيوس، 1997، ص-283.

[2] عبد الفتاح ياغي، **السياسة العامة: نظرية وتطبيق**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006، ص-19.

السياسة العامة تمثل الأحزاب السياسية: إن السياسة العامة قد تكون قائمة من خلال بروز دور الأحزاب السياسية، وبالتالي يتضح دور هذا الحزب في طرح بدائل السياسات العامة وفي قدرتها الإتصالية بين الحاكم والمحكوم، وهذا يعكس في نهاية الأمر طبيعة علاقة الأحزاب مع السياسة العامة، تكمن العلاقة بينهما في :

النظم الديمقراطية: تعبئة المطالب والتعبير عن المصالح.

النظم الشمولية: تصبح الدولة في يد الحزب الواحد في الأيديولوجية الواحدة.

النظم السلطوية العالم الثالث: العلاقة تتصف بالغموض تحكمها اعتبارات كثيرة بالشكل الذي يجعل من المحدودية سمة غالبة في تلك العلاقة.[1]

المطلب الرابع: مداخل السياسة العامة والعناصر المكونة لها.

الفرع الأول: مداخل السياسة العامة

يتبع علماء السياسة العامة عند دراستهم لها مدخلين رئيسين:

مدخل موضوعي: يركز على دراسة مشكلة عامة معينة وسياسات الحكومة، نجدها كدراسة سياسة التوظيف، العمالة، التعليم، حماية البيئة. وفي هذا المجال يهتم الدارس بفهم خلفية المشكلة، طبيعتها، أبعادها وأثارها، كما يهتم بالتعرف على البدائل المتاحة لحلها، وكيفية المفاضلة بينها، وإقتراح البديل الذي يوفر أفضل سبل العلاج.

مدخل إجرائي: يركز على السبل والأساليب والخطوات التعاقبية التي يمر بها رسم السياسات العامة، وصنعها وإقرارها، ومن تم تنفيذها وبالتالي تقييمها.

كما يعرف بالأطراف والجهات المختلفة التي تشارك في هذه الخطوات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. الجوهرية: هي التي توضح ما ستقوم به الحكومة كبناء الطرق السريعة أو دفع منافع الرفاهية. أما الإجرائية فتوضح من سيقوم بالعمل أو كيفية أداء ذلك العمل وتدخل ضمن السياسات الإجرائية كل المسائل التنظيمية المألوفة.[2]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص77-80.

[2] عامر خضير الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص-43.

الفرع الثاني: العناصر المكونة للسياسة العامة.

يمكن فهم مصطلح السياسة بصورة أدق حينما يجزأ إلى عناصره الأساسية والتي تتمثل في: مطالب السياسة العامة، قرارات تصريحات، مخرجات، العوائد ومع ذلك سنعرضها بإيجاز:

- المطالب السياسية: تشمل المطالب حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلا تهم المتنوعة، توجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب "مدخلات" تستدعي إستجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، فهي تشمل كل ما يطرح على المسؤولين سواء من الأهالي أو من الرسمين الفاعلين في النظام السياسي.[1]

- قرارات السياسة: تشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفون العموميون المخولون قانونيا بإصدار الإرادات الملكية والمراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي.

وتشتمل تلك القرارات على الأطر التشريعية المتخذة صيغة القوانين أو إصدار الأوامر لأغراض التنفيذ مباشرة التطبيق.

- مضمون السياسات: تشمل التفسيرات القانونية والأوامر التنفيذية والتحاليل الشفوية والعبارات الموحية واقوال الموظفين الرسمين المعبرة عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به.

- مخرجات السياسة: هي مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو إستجابة للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من بيئة; أي أنها إنعكاسات محسومة ناتجة عن السياسة العامة في ضوء قرارات أو تصريحات التي يلتمسها المواطنون عن الأعمال الحكومية.[2]

- العوائد أو أثار السياسة: تمثل العوائد المحصلة أو النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسة العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، حيث أن لكل سياسة تم تنفيذها أثار معينة.[3]

---

[1] محمد شبلي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، الاقترابات والأدوات**، ط5، الجزائر : دار هومة، 2007، ص-195.

[2] موفق الحديد محمد، **الإدارة العامة هيكلة الأجهزة ووضع السياسات كتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع،2000، ص-118.

[3] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص-27.

المطلب الخامس: صنع السياسة العامة.

الفرع الأول: تعريف ومراحل صنع السياسة العامة.

عملية صنع السياسة العامة تنطوي على مجموعة من العمليات تتفاعل فيها بأدوار متفاوتة الدرجة والأهمية أجهزة حكومية رسمية وغير رسمية متعددة، فهي عملية حركية بالغة الحساسية والتعقيد، وتشمل العديد من المتغيرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المتميز إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل التي تؤثر بدورها في كل جوانب العمل داخل النظام السياسي.[1]

مراحل صنع السياسة العامة:

تحتوي السياسة العامة على ستة خطوات:

1/ **تحديد المشكلة:** من خلال التعرف على المشكلة وتحديد أعراضها وأسباب والدوافع من وجودها، كأن يقوم صانع السياسة بتقديم التغيرات المعبرة عن حقائق المشكلة ومضامينها، بمعنى يسعى صانع السياسة العامة إلى البحث عن طبيعة الهدف الذي يجب أن تحققه السياسة، وكذلك الظروف الزمانية والمكانية التي نجمت عنها المشكلة العامة.

2/التعرف على البدائل المختلفة: في هذه الخطوة يقوم بإقتراح مجموعة من البدائل الممكنة التي ينبغي أن يراعي فيها ثلاثة ضوابط:

أن يكون الغرض منها تعديل سياسات عامة سابقة ظهر خلل فيها.

أن تمثل بدائل جديدة لم تعرف سلفا الإبتعاد عن التقليد.

أن يكون البديل يتميز بقابلية التطبيق سواء في الجانب الإجتماعي أو المادي أو البشري.

في هذه الخطوة غالبا ما يلجأ إلى إستخدام أسلوب السيناريو سواء السيناريو التفاؤلي أو التشاؤمي.

3/ تحديد المعايير لتقييم البدائل : غالبا ما تعتمد الأهداف المرجوة من السياسة العامة البديلة كمعيار، و تتحدد في ثلاثة معايير: المعايير الإجتماعية ويقصد به الأثر الإجتماعي الذي يحدثه البديل وردود فعل المجتمع عليه بمعنى مدى القابلية، وهناك مؤشرات لمعرفة مدى القابلية: مؤشر الملائمة، مؤشر الكفاءة، العدالة المساواة.[2]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص-192.

[2] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص-65.

المعايير المادية: فيها محلل السياسة العامة أن يركز في تقسيم البدائل على مؤشرين: الأول التكلفة، والثاني العائد المادي.

المعايير الإجرائية: هنا يتم التركيز كثيرا على النتائج المرغوبة وغير المرغوبة المرتبة على السياسة البديلة لحل المشكلة.

4/ مقارنة البدائل وإختيار البديل الأفضل:

الحديث عن الأداة من منطلق منهجية المقارنة تقف عند جانبين مهمين: جانب المساوئ وجانب المحاسن إجراء المقارنة وإختيار البديل الأفضل أهميتها تتعلق بالإطار الثاني جمع المعلومات.

هاته الخطوة تجعل المقارنة أمرا ضروريا يقوم به محلل السياسة العامة، وهي تبنى على مبدأ أفضلية البديل; أو بمعنى أخر أحسن البدائل مناسبة للحالة المبحوث فيها.

وهنا يجد محلل السياسة العامة أثناء قيامه بعملية المقارنة من أجل إختيار البديل الأفضل، نفسه ملزما بإعتماد مؤشرين إثنين:

- مؤشر البديل الأكثر ربحا وعائدا مؤشر إيجابي.
- مؤشر البديل الأقل خسارة مع العلم إن محلل السياسة العامة يلتزم مبدأ الأولوية بين المبدأين.[1]

5/ **النتائج والآثار المترتبة عن كل بديل:** في هذه الخطوة يتم التركيز على المخرجات المحتملة لكل بديل وبالتالي على محلل السياسة العامة ثلاث مسائل:

- هل يمكن للنتائج المتوقعة من البديل تحقيق الأهداف المطلوبة؟
- ما مدى إمكانية إسقاط بعض البدائل؟
- ضرورة الإستمرارية في تحليل معمق ودقيق لمجموعة البدائل التي تحمل أكثر مزايا إيجابية.[2]

---

[1] ناجي وساحلي، مرجع سابق، ص-68.

[2] المرجع نفسه، ص-73.

6/ مرحلة التوصية بتنفيذ البديل :وهنا يسعى محلل السياسة العامة على ختم إنهاء مراحل التحليل بمنح صانع السياسة العامة توصية، قد تكون في شكل تقرير بأحقية البديل المفضل من أجل تطبيقه، حيث يقدم له الأساليب الإجرائية والطرق العملية المناسبة والظرف الزماني الملائم للتنفيذ الفعلي بما يكفل العائد الإيجابي ورضا الأفراد المعنيين بالسياسة العامة محل التحليل، وهنا يحرص محلل السياسة العامة على أن ترفق هذه التوصيات بإجراء متابعة مستمرة أثناء مختلف مراحل التنفيذ تحسبا لظهور متغيرات جديدة قد تؤثر سلبا على الأهداف المرجوة، مما يعطي له فرصة للتدخل كلما كان ذلك مطلوبا.

الفرع الثاني: نماذج صنع السياسة العامة من منظور العملية.

1/ نموذج الجماعة: وفقا لهذه النظرية فإن السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات، تنطلق هذه النظرية من الإفتراض القائل بأن التفاعل والكفاح بين الجماعات هو أساس الحياة السياسية، والجماعة هي تجمع أفراد تربطهم مصالح ومشاعر موحدة في طرح مطالبهم أمام الجماعات الأخرى التي يضمها المجتمع، وتصبح هذه الجماعات مصلحية حين تطرح مطالبهم أمام المؤسسات الحكومية أو غيرها.

إن السياسات العامة تتغير لصالح هذه الجماعات أو على حساب أخرى.[1]

2/ نموذج النخبة:

السياسة العامة من وجهة نظر هذه الفئة تعتبر بمثابة القيم والتفضيلات لدى النخبة الحاكمة.

فجدل هذه النظرية يذهب إلى التأكيد بأن الناس(الجماهير) ليسوا هم الذين يحددون السياسة العامة من خلال مطالبهم وأفعالهم، وإنما القلة الحاكمة، ومن خلال البيروقراطية الحاكمة التابعة لها هي التي توجه السياسات وتصنعها.

وهكذا تصبح السياسة العامة وفق نظرية النخبة إستفزازية للجماهير لكونها موجهة نحو مصالح القلة ومعبرة عن قيمهم، وقد تكون في بعض الأحيان موجهة نحو تحقيق الرفاهية للجماهير وفقا لمنطلق القلة.[2]

---

[1] وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**، ط1، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2003، ص-34.

[2] المرجع نفسه، ص-36.

نظرية النخبة تلفت الإنتباه إلى دور القيادة في صنع السياسة، وتؤكد الحقيقة القائلة بأن: الأقلية هي التي تحكم في كل النظم السياسية، وكون النخبة هي التي تحكم والأقلية منها هي التي تصنع السياسة والأكثرية لا تمارس أي نفوذ، يعد قول يصعب التسليم به على الرغم من شيوعه في السنوات الأخيرة.[1]

3/ نموذج النظم:

قد ينظر إلى السياسة العامة على أنها إستجابة النظام السياسي إزاء الحاجات والمطالب المطروحة عليها من جانب البيئة.

والنظام السياسي كما يعرفه "ديفيد ايستون" يضم مؤسسات وأنشطة مترابطة ومحددة في المجتمع، تصنع قرارات ملزمة التنفيذ من قبل المجتمع، وتمثل المطالب والدعم و المدخلات تنبع من البيئة والنظام، بيئة النظام تشمل كل الظروف الواقعة خارج حدود النظام السياسي، والمطالب هيكل هي كل ما يطرحه الأفراد والجماعات على النظام السياسي للتصرف من أجل إشباع مصالحهم، والدعم يتمثل في إستسلام الأفراد والجماعات لنتائج الإنتخابات ودفع الضرائب، وقبول القرارات والتصرفات الصادرة في النظام السياسي وهو يستجيب للمطالب، وهذا التوزيع للقيم يكون السياسة العامة، ومصطلح التغذية العكسية يشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام عن نتائج قراراته وسياساته، وهي بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة.

يرى هذا النموذج أن السياسة العامة تمثل مخرجا من مخرجات النظام السياسي، أما بالنسبة للمنوال فهو كالأتي:

المدخلات: تتمثل في طلبات، مطالب، دعم مساندة، معارضة، قبول، بيئة داخلية وخارجية.

الصندوق الأسود: يشمل التحويل، البلورة، الإسناد.

المخرجات: تمثل السياسة العامة.

التغذية العكسية: تمثل مجمل ردود الفعل، القبول، عدم القبول، الخاصة بالبيئة الخارجية وتحولها إلى مدخلات.[2]

---

[1] العزاوي، مرجع سابق، ص-37.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص-180.

تعد نظرية النظم مفيدة لتنظيم المعرفة حول صنع السياسة، مثل كيف تؤثر المدخلات البيئية في السياسات العامة وتطبيق النظام السياسي؟ كيف تؤثر السياسة العامة في البيئة ومطالبها؟

وما طبيعة القوى والعوامل البيئية المولدة للمطالب المطروحة على النظام؟

4/ النموذج المؤسسي:

السياسة العامة وفق النموذج المؤسسي هي بمثابة نشاط يجري داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية، إنطلاقا من أن الحياة السياسية في أي مجتمع تظل وثيقة الصلة بسلوك الأجهزة والسلطات الحكومية المتمثلة بالمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبالأحزاب السياسية، بل إن السياسة العامة لا تصدر من خلال جهات رسمية مخولة.

وتكمن أهمية النموذج المؤسسي في دوره على وصف وتحليل ووظيفة الوحدات التي يتكون منها الجهاز الحكومي والإجراءات التي تبعها في كل مرحلة من مراحل رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة.[1]

5/ نموذج العمليات والأنشطة الوظائفية:

وهذا مدخل أخر لدراسة السياسات العامة يعتمد على التركيز على النشاطات الوظيفية المختلفة للعملية التي تصنع فيها السياسة العامة، وقد شرحها "هارولد لاسويل" من خلال سبع نشاطات أساسية هي:

الإستخبار: وتتعلق بكيفية تجميع ومعالجة المعلومات المتعلقة بمسائل السياسة والتي تنال إهتمام صناع السياسة.

التوصيات: وتتمثل بكيفية صياغة وتبني التوصيات المتعلقة بمسائل معينة.

الوصف: وتتمثل بكيفية تبني وتطبيق القواعد، وعن طريق من؟

الإنفاذ: وذلك لتحديد ما إذا كان السلوك متعارضا مع القوانين والقواعد أم لا؟

التطبيق: كيف تطبيق القوانين والقواعد فعليا؟

التقويم: كيفية تقويم عملية السياسة من حيث فشلها أو نجاحها؟

الإنهاء: كيف ينتهي العمل بالقوانين والقواعد الأصلية أو يقرر الإستمرار بها؟ [2]

---

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص-38.

[2] جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص-31

وقد أسمى لاسويل هذه الخطوات بعمليات القرار، وهي تتعدى عملية الصنع إلى التنفيذ والتقويم التي ترافق السياسات العامة بإعتبارها برنامج عمل مستمر، وفي نهاية المطاف قد يلجأ صانع السياسة إلى إعادة تطبيق نفس المراحل لتجديد أو تعديل هذه السياسة أو الإبقاء عليها.

إن تأكيد هذه الخطوات الإجرائية يسهم في إخراج مفهوم السياسة العامة من إطاره الأكاديمي، وربطها بالقواعد والبيئة المطبقة لها، لذا فإن صنع السياسة يتعدى مجرد كونه عملية فكرية فحسب.[1]

نماذج إتخاذ القرار في حقل السياسة العامة :

1. النموذج الكلي الرشيد:

قد بني هذا النموذج على إفتراضات إقتصادية، ويرى بأن القرار الرشيد أو السياسة الرشيدة هي تلك التي تحقق أكبر عائد إجتماعي، فوجب إختيار السياسات التي تنتج عنها عوائد للمجتمع مع تحقيق أكبر فوائد بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن.

2. النموذج التدريجي:

يقوم هذا النموذج في عملية صنع القرار وإتخاذه في السياسة العامة من خلال كونها إستمرارية للنشاطات الحكومية، ولكن بشيء من التعديلات التدريجية، فصانعو القرار يفضلون تجزئة مشكلات صناعة القرارات لغرض التمكن من إختيار أحسن قرار.

3. نموذج الفحص المختلط:

دعا هذا المفكر إلى إيجاد نموذج توفيقي في عملية صنع القرار يأخذ من كلا النموذجين أي الإستفادة من منطلقات عقلانية وأيضا المعطيات التدريجية للوصول إلى حركية وعملية السياسة العامة.[2]

---

[1] اندرسون، مرجع سابق، ص-33.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص-135.

4. نموذج الإختيار العام:

يتمثل لب هذا النموذج في المقولة المشهورة للعالم البارز في هذا المجال جيمس بوكنان (حاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد) إن الناس يتبعون منافعهم الخاصة بأنهم يستطيعون أن يتبادلوا المنافع من خلال صنع القرار الجماعي، كما يقوم هذا النموذج على مبدأ أفضلية باريتو في تحسين إمكانية وفائدة بعض الناس على أن لا يلحق ضررا بغيرهم تخلصا من نزعة الشر.[1]

5. نموذج نظرية اللعبة:

ينطلق هذا النموذج من مقدمات فكرية وتوجهات سلوكية، مفادها أن من الصعب إستيعاب الثقافة الإنسانية وفهم أبعادها.

المكونات المنهجية لهذا النموذج تتمثل: نظرية اللعب وسيلة حديثة يمكن إستخدامها في سبيل إتخاذ القرارات.

أساليبها:

- اللعبة تتكون من القواعد، العائد، الإستراتيجيات، اللاعبون.
- المباراة تتمثل: في التطبيق السلوكي لقواعد اللعبة.
- دور النموذج في عملية صنع القرار وإتخاذه هي طريقة لدراسة القرار في حالات صراع.

الإمكانيات التطبيقية لنموذج نظرية اللعب في عملية إتخاذ القرارات للسياسة العامة هي نقل مفاهيمها إلى عملية إتخاذ القرار.

- التطبيق في ضوء اللعبة الصفرية في عملية إتخاذ القرار: تسير اللعبة الصفرية إلى حالة المنافسة ضمن مجال السياسة.
- التطبيق للأطراف المتعددة في ضوء اللعبة غير الصفرية: تمثل المحافظة على مصالح المشتركين في بناء التحالفات.

أشكال اللعبة غير الصفرية:

- الألعاب الفرعية تمثل سياسات عامة وقرارات تتضمن طابع العلاقة الثنائية.
- الألعاب التحالفية تمثل العلاقة بين حلف وارسو وحلف الشمال الأطلسي.
- اللعبة العالمية مثل: العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات العالمية.[2]

---

[1] الفهداوي، مرجع سابق، ص-142.

[2] المرجع نفسه، ص147.

الفرع الثالث: الجهات الصانعة للسياسة العامة .

إن الجهات التي تتولى عملية صنع السياسة العامة هي متعددة ومختلفة بعضها عن البعض الأخر، فمنهم صانعوا السياسة الحكوميون الذين يمثلون السلطات الثلاث: التشريعية و التنفيذية و القضائية، ومنهم غير الحكوميين من الأشخاص و الجماعات القادرة و البارعة في التأثير على صانعي السياسة الرسميين أو الحكوميين، مثل: المجموعات و الجماعات الضاغطة وغيرها، و كلا الجهتين من الناحية الأدائية تمثل الفاعلين في عملية صنع السياسة و كبيئة سياسة هامة.[1]

1. صناع السياسة العامة الرسميون:

وهم الجهة أو الفريق الأول الذي يمارس دوره في صنع السياسة العامة من خلال ما يتمتع به من سلطات دستورية مباشرة للتصرف والفعل وإتخاذ القرارات.

هذا الفريق يتكون من رجال السلطة التشريعية، ومن أعضاء السلطة التنفيذية، والإداريين، ومن أعضاء السلطة القضائية، بحيث جميعهم يصنعون السياسات العامة ويسهمون مع ذلك بأدوار هامة في تنفيذها، ولكن بطرق ودرجات ترجع في الأساس لطبيعة الإختصاص والمهام.[2]

ويتكون صناع السياسة العامة الرسميون من الفئات النوعية الآتية:

أ/ المشرعون:

وهم الأعضاء الذين تتشكل من خلالهم المجالس التشريعية أو البرلمانية حيث تتراوح أعدادهم بين أقل من مائة وأكثر من ألف عضو بحسب سعة الدولة وأعداد السكان، ويقومون بالتشاور والتباحث والنقاش حول السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليهم من قبل الجهات المعنية ومجتمع الدولة الذي إنتخبهم للتعبير عن مواقفه وآرائه.

فمعظم السياسات العامة والقوانين والقواعد المهمة التي تحتاج إلى النظر فيها والموافقة عليها رسميا أو شكليا، إنما تتم من قبل هؤلاء المشرعين قبل أن تصبح قوانين نافذة، كما أن دور المشرعين أو مجالسهم يختلف من حيث التأثير في صنع السياسة العامة بين القوة والمحدودية تبعا للنظام السياسي القائم في الدولة.[3]

---

[1] جيمس أندرسون، ترعامر الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص-52.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص-192.

[3] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص-38.

تبرز العلاقة بين السياسة والمؤسسة التشريعية في كون الأخيرة تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينة أو مواجهة مشكلة معينة.

ويتباين دور المؤسسة التشريعية في السياسة العامة تبعا للتباين والإختلاف بين الأنظمة السياسية، ولا يقتصر الإختلاف في أداء السلطة التشريعية لدورها في السياسة العامة على صعيد المقارنة بين نظامين سياسيين أو أكثر، وإنما أيضا على صعيد النظام السياسي الواحد، وذلك تبعا لنوعية القضايا المطروحة والتي تتطلب تشريعات وقوانين تكون ملزما للسلطة التنفيذية أولا كجهة منفذة لتلك التشريعات.[1]

ب/ التنفيذيون:

وهم المسؤولون السياسيون الذين يتسمون بأسماء شتى، وتتباين واجباتهم وسلطاتهم بقدر واضح وكبير، وهم المعنيون بأداء الحكومة والنهوض بأعبائها في المجتمع بدءا من الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء، فالوزير ممن لديهم سلطات حقيقة في سن القوانين والنظم وتنفيذها.

المهمة الأولى للسلطة التنفيذية هي تنفيذ القوانين والإشراف على الإدارة وليس من مهمتها أن تضع سياسات الدولة، إلا أن دورها في غالبية الأنظمة السياسية واضح ومؤثر، فإليها ترجع عملية إتخاذ القرار بإعتبارها مرحلة نهائية للقرار من خلال رئيس السلطة التنفيذية.[2]

كما يتجلى دور التنفيذيين في عملية صنع السياسة العامة من خلال إقتراح السياسات العامة الجديدة والإضطلاع بتطبيقاتها، ومحاسبة التابعين على أدائهم رسميا، وأن فاعلية النظام السياسي تعتمد على قدرة التنفيذيين لمهامهم في إتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية، ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.[3]

ج/ الأجهزة الإدارية:

وهي تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية البيروقراطية التي تضم أعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يمتلكون مهارات وخبرات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع.

---

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص-41.

[2] جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص-55.

[3] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص-41.

يتخذ الجهاز الإداري شكلا هرميا متدرجا من المراكز الإدارية، على قمته كبار الموظفين وفي أدناه صغار العاملين، يتحرك هؤلاء بواسطة منظومة من التشريعات والقوانين والأوامر توضح أسلوب العمل وطبيعة العلاقات بين المراكز، من خلال الوحدات الإدارية يتم تنفيذ السياسات العامة، وقد يقف الجهاز الإداري عائقا أمام تنفيذ السياسة العامة للحكومة.[1]

فالأجهزة الإدارية تعمل على المشاركة في تطوير السياسة العامة بالشكل الذي يؤكد صحة وجهة النظر التي تقول إن السياسة تقع تحت رحمة الإداريين.

د/ المحاكم:

وهي تلك الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية المعنية بوضع وصنع السياسات العامة القضائية، على الرغم من كون القضاة ليسوا سياسيين، إلا أنهم يشاركون مع المشرعين والتنفيذيين ومع رؤساء الدوائر الإدارية في ممارسة القوة السياسية التي يتمخض عنها مسؤولية تكوين أو صنع السياسات العامة. فالمحاكم العليا لها دور في صنع السياسة العامة من خلال إستخدام سلطتها في تفسير ما هو مطلوب من القانون الجديد أو السياسة العامة الجديدة.[2]

إن رقابة القضاء فعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة، تنفيذها يعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي إتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها.[3]

2. صناع السياسة العامة غير الرسميين:

لقد تعاظم دور المؤسسات غير الرسمية مثل الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح في المشاركة في صنع السياسات العامة.

---

[1] جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص-57.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص-216.

[3] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص-43.

من بين الجهات غير الرسمية التي تشارك في التأثير على صانعي السياسات العامة ومنفذ يها:

أ/ الجماعات الضاغطة:

هي جماعات تجمعهم مصالح مشتركة ويشتركون في مهنة أو عمل واحد، هدفها التأثير في عملية صنع السياسة بما يخدم مصالحها وهي لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة.

تسعى هذه الجماعات للتأثير على أطراف صنع القرار، وإثارة الإهتمام بقضايا ومشاكل المجتمع ودفع الجهات الرسمية لإتخاذ مواقف أو قرارات لها صفة السياسات العامة لخدمة أهدافها وتحقيق مصالحها، لما تتمتع به من القوة والنفوذ المستمدين من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع راسمي السياسات العامة.[1]

أساليب الضغط التي تمارسها هذه الجماعات للتأثير على راسمي السياسات العامة فإنها تتباين من نظام لأخر ومن دولة لأخرى منها، وحسب من يمثلها لدى الجهات الرسمية عند مناقشتها للوائح ومشاريع السياسات العامة.

تمارس جماعات الضغط دورها في السياسات العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها عن طريق عدة وسائل: التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل: السلطة التشريعية، التنفيذية، القضائية، الإدارية.

ب/ الأحزاب السياسة:

يمكن تعريف الأحزاب بأنها: تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام، يتميز بوجود برامج يسعى بمقتضاها للوصول للسلطة، وبالتالي إتاحة فرص تحقيق أهدافه.

تلعب الأحزاب السياسية الدور المبلور لمصالح إجتماعية والمبرزة للمطالب والإحتياجات تربطها ببدائل السياسة العامة والبرامج الملبية لها، كما إنها تعتبر كفاعل مهم في العملية السياسية، إنطلاقا من أنها مؤسسات تؤثر في صنع السياسات العامة وأن مشاركتها في السلطة تعطي لها قوة كبيرة في سبيل دعم فاعلية النظام السياسي وتحسين أداءه، وهذا يقوم على مجموعة من العناصر أهمها:

- مدى تمثيل الأحزاب لمطالب المواطنين.
- مدى فاعلية الأحزاب في التأثير على عملية صنع السياسة العامة.
- إعتبار الأحزاب السياسية منظمات رقابية على تنفيذ السياسة العامة.[2]

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص-102.

[2] جيمس أندرسون تر عامر الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص-60.

ج/ الرأي العام:

يمكن تعريف الرأي العام بأنه: وجهة نظر غالبية الشعب في فترة معنية أو أكثر يثور بشأنها الجدل والنقاش.

إن العلاقة بين الرأي العام والسياسة علاقة دائرية ديناميكية، فالرأي العام يؤثر في السياسة العامة والعكس صحيح، لكن هذه العلاقة تختلف حسب النظام السياسي السائد، ونوعية القضية المطروحة، ودرجة تماسك الجماهير، ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق رأي عام وتأثيره في السياسة العامة.

ويمكن أن يظهر تأثير الرأي العام على السياسة العامة بطريقتين على الأقل:

- ما يمكن أن يصفه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية وعلى صناعة السياسة للقناعة العامة بما يمكن أن يتقبله الجمهور ودرجة إستجابته.

- هي إحجام المسؤولين عن إتخاذ قرارات ومواقف صعبة في مواجهة معارضة شعبية.[1]

على العموم يمكن القول بأن المواطنين لا يصنعون السياسات العامة من جهة وليسوا بعيدين عنها تماما من جهة أخرى.

د/ الإعلام:

يعرف الإعلام على أنه: تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأى عام صائب في واقعة من الوقائع أو المشكلة.

تؤثر وسائل الإعلام في صانع القرار من خلال مده بالمعلومات والبيانات والأحداث والوقائع، ويمكن تحديد03 وظائف هامة:

- ممارسة الرقابة المتواصلة على صناع السياسة من قبل الوسائل الإعلامية واسعة الإنتشار، ويدرك المسؤولون أن كل ما يفعلونه أو يقولونه قد يظهر في وسائل الإعلام، وبالتالي لن يرغبوا في إتخاذ قرارات أو أداء أعمال لا يريدونها أن تنتشر.

- تنشر وسائل الإعلام وقائع وتجري تحليلات مستقلة تتعلق بقضايا السياسة العامة، بالتالي تثقف عامة الناس.

- تقدم الوسائل الإعلامية ندوة للناشرين والمذيعين، ولقرائهم ومستمعيهم لتقديم أراء تحريرية قد تؤثر في غيرهم.[2]

---

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص-49.

[2] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص-52.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الفلاحية في الجزائر.

نظرا لإختلاف السياسات من دولة لأخرى، وحتى داخل الدولة الواحدة فقد تختلف من مرحلة لأخرى، لذلك سوف نركز على بعض التعاريف العامة والمبادئ الأساسية المشتركة، ثم نخصص النقاش حول أهم السياسات الفلاحية في الجزائر وبخاصة تلك التي تتزامن مع المجال الزمني للدراسة الراهنة.

المطلب الأول: تعريف الفلاحة والسياسة الفلاحية.

الفرع الأول: مفهوم الفلاحة.

تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، ومارستها جميع الشعوب بالرغم من تفاوت نسبة الممارسة والنتائج المترتبة عنها كتحقيق الإكتفاء الذاتي، فهي تعتبر من القطاعات الإقتصادية الأساسية تحتل مكانة بالغة الأهمية، وبالتالي هي المورد الأساسي للدخل والمصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فإن المحافظة على قطاع الفلاحة وعلى الموارد الأساسية لمكوناته تعتبرا أمر ضروريا .[1]

إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها الضيق نجد أن كلمة الفلاحة مشتقة من من كلمتين "**Agrée**"

أي الحقل أو التربة وكلمة Cultureالعناية. أي أن الفلاحة هي العناية بزارعة الأرض.

وبالمعنى الواسع فإن الفلاحة تشمل أي اجراء يقوم به المزارع، كفلاحة الأرض وزراعتها، وإنتاج المحاصيل النباتية وإقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل... إلخ.

كما تشمل الفلاحة أيضا أي عمل يجري بالمزرعة لاحقا، أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول للتسويق وتسليمه إلى المخازن الوسطاء.[2]

ومن الجدير بالذكر هنا أن الفلاحة بالنسبة للسكان الزراعيين ليست مجرد نشاط إقتصادي، بل هي طريقة في الحياة، ومن هنا فإن الصياغة السليمة لأي برنامج فلاحي والتنفيذ الفعال لهذا البرنامج يتطلبان المشاركة الإيجابية من جانب المزارعين والتنظيمات الفلاحية في العملية التخطيطية، وذلك من خلال التشاور حول إمكانية تنفيذ الأهداف وحول التقدير لمتطلبات هذا التنفيذ.

ذلك لأن الفلاحة نمط معيشة بقدر ما هي أسلوب إنتاج.

---

[1] محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، عمان، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع،2000، ص-52.

[2] عبد العزيز عجمية، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية ،1987، ص-87.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، بغداد : مطبعة العالي، 1969، ص-37.

الفرع الثاني: تعريف السياسة الفلاحية.

يمكن تعريف السياسة الفلاحية بأنها: مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي من الواردات، ورفع مداخيل المزارعين لسياسة السيطرة على الواردات، بمعنى يركز إهتمام الحكومة على حماية الإنتاج المحلي للفواكه والخضار خلال مرحلتي الإنتاج والحصاد، وإتخاذ تدابير الحد من واردات الروزنامة الزراعية.

تتجسد السياسات الفلاحية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية.

هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات، كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.[1]

تهتم السياسة الفلاحية بتطوير القطاع الفلاحي من خلال برامج منتخبة لتحقيق أهداف تسعى إليها دالة الهدف الإقتصادية، وتكون بصورة برنامج عملي يضم مجموعة من الخطط والمشاريع، سواء من الناحية الكمية أو النوعية للإرتقاء بالقطاع الفلاحي إلى مستوى مستهدف في إطار التنسيق مع السياسة الإقتصادية القومية.

ومن تم فإن هدف السياسة الفلاحية بإعتبارها أحد فروع علم الإقتصاد الزراعي هو تحقيق مبدأين: أولهما الكفاءة الإقتصادية الزراعية، وثانيهما العدالة الإجتماعية في الوسط الريفي.

ولهذا فإنه لتحقيق السياسة الفلاحية يتطلب أن تكون في إطار سياسة الدولة، وأن يكون لها أهداف وغايات محددة تسعى لتحقيق رغبات الأفراد، وأن تتضمن من الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الغايات، ثم يجب أن تراعي الظروف الموضوعية لتحقيق أهدافها في المجتمع.[2]

---

[1] خليل حسن، **السياسات العامة في الدول النامية**، ط1، بيروت : دار المنهل اللبناني،2007، ص-391.

[2] سالم توفيق النجفي وإسماعيل عبيد الحمادي، **الاقتصاد الزراعي**، الجمهورية العراقية : دار الحكمة للطباعة والنشر،1990، ص-14.

السياسة الفلاحية هي أداة الدولة في القطاع الفلاحي تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

أ. زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجه منه إلى إنتاج الغذاء بصورة خاصة وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الإكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعين هما:

- زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة منها الأرض والمياه .
- زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة في الفلاحة.

ب. العمل على زيادة حجم الصـادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضـطر إليها كافة الدول، وبخاصة النامية منها لسد الفجوة الغذائية.[1]

المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية وأهدافها.

مهما يكن فإن السياسات الفلاحية مهما إختلفت فيما بينها، فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية يتعلق بعضها بسياسات الإستثمار والتمويل، وبعضها الأخر بسياسة الأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا، كلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات.

وبصفة عامة يمكن تقسيم السياسات الفلاحية إلى ثلاثة أنواع:

السياسات السعرية، التسويقية، الهيكلية.[2]

1. السياسات السعرية:

تعتبر السياسة السعرية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الإقتصادية الفلاحية، وهي تؤدي دورا كبيرا في مسـتوى أداء القطاع الفلاحي إذا أحسـن إسـتخدامها، وبالعكس فقد تكون سـببا معوقا لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي إذا لم يجر رسمها وتنفيذها بصورة سليمة وكفؤة.

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011، ص-20.

[2] سالم توفيق النجفي وإسماعيل عبيد الحمادي، مرجع سبق ذكره، ص-15.

ويقصد بها مجموعة من الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والإستهلاكية، وهي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والإستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي.

لهذا فإن السياسة السعرية تؤدي دورا مهما في التأثير في الكفاءة الإقتصادية والإجتماعية وتنظيم هجرة الموارد المادية والبشرية داخل وخارج القطاع الفلاحي.

كما أن نجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة.[1]

أهداف السياسة السعرية:

- زيادة الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- تحقيق الإستقرار في دخول المزارعين نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات وإتسامها بالإستقرار، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك.
- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة تبعا للدخول المتاحة.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الإستهلاك والإستثمار.
- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.
- تحقيق الترابط والتكامل بين الفلاحة والقطاعات الإقتصادية الأخرى، ومساهمة الفلاحة في تنمية سائر القطاعات.[2]

2. السياسة التسويقية:

إن التسويق الزراعي هو إنتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم.

---

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص-24.

[2] حسين عمر، **مبادئ التخطيط الاقتصادي والتأشيري في نظام الاقتصاد الحر**، ط،1، القاهرة: دار الفكر العربي،1978، ص-212.

يتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة، وفرص التوظيف للإقتصاد الوطني، ولهذا يمكن إعتباره مؤشرا إيجابيا على مرحلة التنمية التي يمر بها الإقتصاد.

بالرغم من أهمية التسويق الزراعي فإنه لم ينل العناية اللازمة عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية بل إنه عرف اللامبالاة واضحة في كثير من الأحيان.

حيث تشير الدلائل العلمية والواقعية إلى أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج والتنمية الريفية بشكل مباشر، لهذا فمن الواجب الإهتمام بعملية التسويق، وضرورة إتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من أجل تنمية شاملة.[1]

وتتلخص أهداف السياسة التسويقية في:

- ضمان الإستقلال الوطني ويتحقق ذلك برفع نسب الإكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.
- تحسن مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الإجتماعي، ويتأتى ذلك من خلال تشجيع إستخدام التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال.
- السعي إلى تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال العمل على إستقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة إستخدام عنصر العمل.

3.السياسة الهيكلية:

هي التي تكون موجهة إلى الجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف السياسات الهيكلية إلى:

- تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها.
- التقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، وتحدث التغيرات الشديدة التي تمس الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة.

---

[1] سالم توفيق النجفي وإسماعيل عبيد الحمادي، مرجع سبق ذكره، ص-15.

من بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الفلاحية الهيكلية، ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والإقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية، إلى جانب الإهتمامات البيئية والآثار المتبادلة بين العمل الزراعي والمحافظة على البيئة، حيث تسعى السياسة الهيكلية إلى تفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة، إلى جانب الإستغلال العقلاني لهذه الموارد.

تجدر الإشارة والتذكير أن مختلف السياسات الفلاحية سواء منها الهيكلية أو السعرية أو التسويقية هي متكاملة فيما بينها لتطبق ضمن أنواع أخرى من أنواع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية.

المطلب الثالث: مراحل السياسة الفلاحية في الجزائر.

لقد كان التوقف أكثر عند السياسات الفلاحية في الجزائر قبل التحول نحو إقتصاد السوق التي ميزتها تجربتا : التسيير الذاتي والثورة الزراعية، أما مرحلة الثمانينات فقد تميزت سياستها بنوع من التردد وعدم اليقين، في حين أولت الفلاحة إهتماما متزايد الفلاحة إهتماما متزايدا من منتصف التسعينات وفتحت أبواب الإستثمار الزراعي أمام القطاع الخاص.[1]

الفرع الأول: قبل التحول نحو إقتصاد السوق 1962/1980

1/ سياسة التسيير الذاتي:

لقد كان الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الإستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

- الإرتباط الوثيق بالإقتصاد الفرنسي.

- الإزدواجية في القطاع الزراعي: حيث نجد قطاعا تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة ويستغله الجزائريون وأخر حديثا يضم أخصب الأراضي، ويستعمل أحدث الأساليب يستغله الأوربيون ومن ولاهم من الجزائريين وهم قلة.

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص-38.

- عجز مستمر في الميزان التجاري والميزانية.

- عدم التوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة.

أمام هذا الوضع إستولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع دون سابق تدريب، أو تكوين، و باشروا في تسييرها، ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل في سن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي.

إن إختيار التسيير الذاتي لم يكن عفويا ولكنه بني على معطيات تاريخية وإجتماعية، ورؤيا مستقبلية واضحة لأنه يستجيب للسياسة الإشتراكية المزمع تطبيقها، ولهذا كان الإسراع إلى تبني مثل هذا الإصلاح الزراعي.

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الفلاحية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الفلاحي وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الإستقلال، فهو من الناحية الإقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم80%من الأراضي المزروعة بإستمرار، ويساهم بنسبة 60%من الدخل الإجمالي.[1]

على العموم يمكن إختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي :

المرحلة الأولى: تمتد من1962الى1968تعتبر بمثابة مرحلة النشأة، حيث تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي.

المرحلة الثانية: تمتد من1967 الى 1975 في هذه المرحلة تم إستبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة، تم إنشاء تعاونيات، وكذلك الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه.

هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق إستقلالية تسيير فعالة.

---

[1] حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1976، ص-218.

المرحلة الثالثة: جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة، بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلا.

لهذا فقد إتضح أن تطوير القطاع الفلاحي لن يأتي إلا بتطبيق سياسة فلاحية شاملة، تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا، وهذا ما كانت تهدف إليه السياسة الفلاحية الجديدة المتمثلة في الثورة الزراعية.[1]

2/ سياسة الثورة الزراعية:

نظرا إلى ما آل إليه القطاع الفلاحي من ركود وتخلف فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم71 المؤرخ في8 نوفمبر 1971 لتجاوز ذلك سعيها إلى القضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية والذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل وذلك من أجل:

- زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة.
- القضاء على علاقات الإنتاج القديمة.

وبصفة عامة فإن الثورة الزراعية ترمي إلى القضاء على التناقضات الإقتصادية والإجتماعية الموروثة عن الإستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية.

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على المراحل:

المرحلة الاولى: ماي–جوان 1972.

إهتمت بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.

أما المرحلة الثانية: انطلقت ماي–جوان 1973

إهتمت بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد.

---

[1] مريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مذكرة الماجيستر، العلوم الإقتصادية، عنابة : جامعة باجي مختار،2012/2011، ص–120.

وبدأت المرحلة الثالثة: نوفمبر 1975

إتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية الذي يجب ألا يتعدى105 رؤوس للمربي الواحد أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.[1]

على العموم فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسين وهما:

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها.

- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجح مما لو كانت مجزأة أو متفرقة.

إن هدف الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي، وأول هذه الوسائل الهامة هي: الأرض ذلك هو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية، وفي مجال الفلاحة كما يحددها ميثاق الثورة الزراعية.

إلغاء الملكية الزراعية في كل أرض زراعية لا يقوم مالكها بإستغلالها المادة 28أي يحرم القانون إمتلاك الأرض الزراعية للأشخاص الذين لا يساهمون فعلا في الإنتاج.

الثورة الزراعية بهذا التعريف ذات مضمون إجتماعي قوي حيث أنها تتخطى نطاق الإصلاح الزراعي التقليدي الذي يعالج تحديد الملكية وإعادة توزيع الأرض ومساعدة المزارعين، وتتوخى إلى جانب ذلك، تغيير ظروف المعيشة وطرق التفكير والعمل في الأرياف.[2]

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب أو أنها لم تكن عن مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه نظرا إلى أسباب ومشكلات وعوامل منها:

- نقص الأراضي.

- مسألة التعاون والبرجوازية الزراعية.

- فتتمحور حول التعاون وإدارة الدولة وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الفلاحي.[3]

---

[1] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص-120.

[2] طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم3 في المنهج**، ط3، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر،1986، ص-37.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده ونظام دمجه في الثروة الزراعية**، ط1، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب،1985، ص-93.

الفرع الثاني: الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة 1981/1990.

في هذه الفترة بإعتبارها مرحلة حكم جديدة وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إنتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم وذلك بتحليل الوضع الإقتصادي عموما.

ففي المجال الفلاحي تم إعادة بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها الذين يفلحونها، وشجعت الدولة الفلاحين على إستصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب، ذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة.

عام 1982تم إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية الفلاحية لتقديم القروض إلى الفلاحين بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، زيادة إستيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، زيادة الإستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة. وتهدف هذه السياسة الفلاحية الجديدة إلى الوصول إلى الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي، أما من الناحية الواقعية فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الفلاحي على الخصوص تساعدها على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي.[1]

وتتجلى مظاهر الفشل في هذه السياسات الزراعية في المؤشرات التالية:

السياسة الإستثمارية: التي تدل بوضوح على التحيز الكبير نحو القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظ القطاع الفلاحي بأهمية نسبية كما حظي بها القطاع الصناعي، بل إنه عرف تهميشا لازمه منذ الإستقلال.

السياسة السعرية: التي لم تكن في خدمة القطاع الفلاحي فقد عرفت التوجه نفسه الذي عرفته السياسة الإستثمارية.[2]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 1999، ص-17.

[2] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، العلوم الإقتصادية، تلمسان : جامعة أبو بكر بلقايد ،2006، ص-80.

السياسة التسويقية: حيث يرغم الكثير من المنتجين بإتباع مراحل محددة مسبقا لتسويق منتجاتهم، كأن يتم تسليم حصيلة الإنتاج إلى تعاونيات أنشئت لهذا الشأن وفق أسعار محددة مسبقا وغير قابلة للتفاوض وفي الغالب لا تتماشى مع تكاليف الإنتاج.

من خلال هذه الإشارات تتبين لنا المكانة الثانوية التي أوليت لقطاع الفلاحة، ولعل الخلل في ذلك يعود إلى السياسات الفلاحية التي لم تركز بما فيه الكفاية على هذا القطاع الحيوي، بحيث أدى ذلك إلى إرتفاع وتيرة الواردات الغذائية والدخول في تبعية غذائية وتحمل خزينة الدولة أعباء مالية من النقد الأجنبي. والجدير بالذكر أن الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروفا إقتصادية صعبة ساهمت فيها التغيرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط خصوصا وبالطبع زادت حدة وضعية القطاع الفلاحي المزرية. إن ملامح السياسة الفلاحية في عقد الثمانينات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام مع وضع وتطبيق برامج خوصصتها والسعي إلى تنمية الخدمات المساندة وفئات الإنتاج وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة.

غير أن هذه السياسات لم تكتمل وذلك مع التحولات الدولية خارجيا، والتحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الإقتصاد الحر داخليا، وذلك بالمرور عبر مرحلة إنتقالية أصابها الكثير من المشاكل والصعوبات وزاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألمت بالجزائر.[1]

الفرع الثالث: في ظل الإصلاحات 2009/1990.

لقد شهدت السياسات الفلاحية خلال عقد التسعينات من القرن 20 الكثير من التحولات والتطورات المهمة كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الإتجاه الليبرالي، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة، بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة العالمية كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الإقتصاد الوطني.

ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة إلى عالم الريف تحديدا، إضافة إلى ما ميز عقد التسعينات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده وتراجع فرص العمل.

---

[1] الطيب، مرجع سابق، ص-84.

كل ذلك إنعكس على السياسات الفلاحية عندئذ التي تميزت بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك كما تم تحويل ملكية النشاط الفلاحي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص.

غير أنه ومع نهاية التسعينات بدأت السياسات الفلاحية تحديدا تعرف إتجاها نحو تحقيق المزيد من الإستقرار الإقتصادي، والرفع من أداء القطاع الفلاحي، وبالتالي تحسين شروط الحياة الإقتصادية العامة. سوف تتم معالجة أهم السياسات الفلاحية التي طبقت خلال هذه الفترة فيما يلي:

1. الفلسفة الإقتصادية للسياسات الفلاحية في التسعينات:

أولت الجزائر منذ مطلع التسعينات إهتماما متزايدا بإتباع سياسات فلاحية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي، ومواصلة تلك الإهتمامات بفتح المجال لخصخصة نشاطات القطاع الفلاحي بما يضمن له المرونة في العمل، في مواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها التي لا محالة تترك أثارها في الإقتصاد الوطني سواء بالإيجاب أو بالسلب.

لهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص في مجال الإستثمار وتخفيض الديون الخارجية. ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ والمتابعة فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي.[1]

أما عن الإطار العام للسياسات الفلاحية والفلسفة الإقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينات فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

- الإستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.
- ترقية المنتجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية.
- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.

2. برنامج التكيف الهيكلي:

يرتبط مفهوم التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية.

---

[1] محمد لمين نور، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مذكرة ماجيستر، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، 2012، ص-110.

لقد بدأ تطبيق برنامج التكيف في الجزائر 1990 بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي.

ولعل إحدى النقاط الأساسية لهذه البرامج ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها، وقد تشمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية، إن رفع الأسعار الزراعية من شأنه أن يحسن ربحية الفلاحة ويؤدي بالتالي إلى تحفيز المتزايد لعوامل التكثيف.

إن النتيجة المترتبة على سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الفلاحي ورفع أسعار المنتجات الفلاحية إلى ظهور سلسلة التي أثرت في وتيرة الإنتاج الفلاحي وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية.[1]

يمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- إسترجاع الأراضي المؤممة من أصحابها.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي إستمرت لغاية عام1994، وهذا ما يفسر إرتفاع الأسعار بعد ذلك.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجع الكثير من مرتكزات هذه السياسة ليترك المجال لغيره من الإعتبارات غير المنطقية مما ساهم في تعثر القطاع.[2]

3. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

وضع سنة 1999 كإطار قانوني لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في الميدان الزراعي حيث يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها.

تتلخص معايير تنفيذ المخطط في مستويات:

---

[1] مريم قصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص-137.

[2] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص-144.

الجدوى الإقتصادية، الإستدامة الإيكولوجية، القبول الإجتماعي، من أجل تحقيق ذلك يتمحور المخطط أساسا حول تحفيز وتدعيم المستثمرين في المجال الزراعي من خلال:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف، وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).
- تكييف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بور أو هي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي، وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ترقية الإستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات في الجنوب.[1]

4. سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأفاق الإكتفاء:

إتبعت الجزائر الكثير من البرامج والسياسات الفلاحية عبر مسارها التنموي منذ الإستقلال وإستكمالا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي خصص للقطاع الفلاحي أموالا معتبرة برصد الدولة لهذا المخطط غلافا ماليا يزيد على 07مليارات في فترة2001 و2009 من أجل إعادة تنظيم إستغلال الأراضي، وتوفير العتاد الفلاحي والتجهيزات اللازمة، يبدو أن نتائجه الإيجابية قد بدت واضحة على الزيادة الملموسة في وتيرة الإنتاج غير أن الأهداف بتحقيق الأمن الغذائي تبقى بعيدة المنال.[2]

لهذا قد باشرت الجزائر منذ سنة 2009 بسياسة جديدة تعرف بإسم التجديد الفلاحي والريفي تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب، ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

يتمحور أساس هذه السياسة حول تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الإجتماعي، وتستند إلى تحرير المبادرات والطاقات من أجل عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر.

---

[1] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص-93.

[2] مريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص-142.

تتشكل هذه السياسة من محورين أساسين ومتكاملين:

المحور الزراعي: يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج بزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع.

المحور الريفي: يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية الموارد المائية ومن جانب آخر إلتزمت الجزائر في إطار المخطط الخماسي 2010 و2014 بتنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي بتعبئة موارد عمومية تقدرب240 مليون دولار أمريكي مساهمة بذلك في تشجيع الإستثمارات الخاصة.

وفي هذا الإطار أبرز بيان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن هذه الموارد الموجهة على وجه الخصوص إلى تعزيز الزراعات الإستراتيجية وضبط المنتجات الزراعية، وترقية روح المبادرة تشمل كذلك حماية وتثمين الموارد الطبيعية وتنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي، وكذلك عصرنة المناطق الريفية وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية، بالإضافة إلى تدعيم صغار المستثمرين الفلاحين وصغار المربين عبر تخصيص صندوق مالي خاص بدعم مختلف الفاعلين لتمكينهم من تحسين مداخلهم. وكل هذه البرامج الواعدة قد تبقى مجرد حبر على الورق وتبذير لأموال الشعب إذا سادت البيروقراطية وإنتشر الفساد وعمت الرشوة دواليب مؤسسات الدولة، ويمكن تذليل كل هذه التحديات بالإدارة الحسنة وتبقى الإرادة البشرية هي المفتاح في رفع تحدي الأمن الغذائي في الجزائر.[1]

إلى جانب هذه السياسات التي تم التطرق إليها عرفت الزراعة الجزائرية بعض السياسات الخاصة فيما يخص إستغلال الموارد الزراعية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني تحديدا، حيث ترمي السياسات الفلاحية في مجال الحبوب إلى رفع الإنتاج وتحسينه وذلك عن طريق توسيع المساحات المزروعة، تقليص مساحة الأراضي المتروكة.[2]

---

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص-146.

[2] المرجع نفسه، ص-150.

المطلب الرابع: مساهمات القطاع الفلاحي وأهميته في الجزائر.

الفرع الأول: مساهمات القطاع الفلاحي في الجزائر.

تتنوع مساهمات القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلي في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

مساهمة الفلاحة في توفير الغذاء: إن النشاط الفلاحي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية إحتياجات السكان، حيث تعتبر الفلاحة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم.

لهذا يجب على القطاع الفلاحي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وليس عن طريق الإستيراد الواسع لهذه المواد معتمدا في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو النفطية.

وفوق هذا وذاك فقد أصبح الغذاء يستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على الدول التي تكون في حاجة إليه من أجل موقف سياسي أو تأييد لقضية معينة.

تقليص أو سد الفجوة الغذائية:

يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الفلاحة فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا تقلصت الفجوة والعكس صحيح إذ كلما إنخفض الإنتاج إتسعت الفجوة.

المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:

الجدير بالذكر أن القطاع الفلاحي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الإستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية. وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الفلاحي الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الصادرات، وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي على ألا يعتمد التصدير الفلاحي على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، بل يجب تنويع صادرات المنتجات الزراعية حتى يمكنها أن تؤدي دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية.[1]

---

[1] محمد لمين نور، مرجع سبق ذكره، ص ص 161- 162.

الزراعة كمصدر لليد العاملة:

من أهم المصادر لتلبية هذا الطلب المتزايد هو القطاع الفلاحي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك إرتفاع في الإنتاجية الزراعية حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة إعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الإقتصادية.

مساهمة الفلاحة في تكوين رأس المال:

يمكن أن يكون القطاع الفلاحي مصدرا لتوفير رأس المال وذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع وخاصة كبير منه حيث تتولى الدولة الإستثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع.

تحسين وضع ميزان المدفوعات:

ذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى التي تبقي إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الإكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغير النظرة الثانوية إتجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الإستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.

إستيعاب القوة العاملة:

هنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، غير أن مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي إنطلق منذ عام2000 في ظل الإستقرار الحاصل ستشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، وسوف تساهم في خلق المزيد من فرص العمل في الأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

تطور الصناعات الغذائية:

يبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي، كما أن لها علاقة بصناعات أخرى متممة مثل: الصناعات الكيميائية وصناعة المعلبات الغذائية وصناعة التعبئة والتغليف، وتظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي.[1]

---

[1] نور، مرجع سابق، ص-163.

واللافت أن العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا مهما في مجال تطور الصناعات الغذائية، ويعتبر إستخدام معطيات العلم وترشيد إستخدام الوسائل التكنولوجية من أهم عوامل زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية وتحقيق إقتصادية المشاريع الزراعية الصناعية.

وبالنسبة إلى الجزائر فإنها تتوفر على جميع مرتكزات إقامة ونمو وتطور الصناعات الغذائية، ومن أهم الصناعات نذكر: صناعة الحبوب، صناعة الزيوت، الألبان، صناعة المعلبات الغذائية وصناعة الثمور.[1]

وخلاصة القول إن إسهامات القطاع الفلاحي يمكن حصرها في المجالات الرئيسية التالية:

الإسهام في المجال الإنتاجي وفي المجال السوقي وفي المجال الموردي، وكذلك الإسهام في المواد الخام. غير أن الملاحظة التي يجب أخذها بعين الإعتبار هي أن مثل هذه الإسهامات وغيرها إن وجدت تتفاوت في أهميتها وثقلها بالنسبة إلى إقتصاد أية دولة تبعا لتوفر الشروط اللازمة لذلك، أيضا تماشيا مع مرحلة التنمية التي وصل إليها إقتصاد ما ولكن دون نفي مثل هذه الإسهامات على الإطلاق، إذ أنها تبقى قائمة ولو نسبيا وتكون نتيجتها النهائية زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة للسكان التي هي من الأهداف الرئيسية للتنمية.[2]

الفرع الثاني: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري وفي التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام ويوظف من اليد العاملة النشطة.

ويسود الإقتناع لدى المهتمين بميدان الفلاحة بضرورة تنمية القطاع الفلاحي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي الذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات إستمرار النمو بالنسبة إلى القطاع الفلاحي.

---

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص-87.

[2] المرجع نفسه، ص-89.

وتتحدد تنمية القطاع الفلاحي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار إقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل في القطاع الفلاحي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الفلاحي ذاته.[1]

المطلب الخامس: معوقات السياسة الفلاحية في الجزائر وإمكانية تجاوزها.

الفرع الأول: معوقات السياسة الفلاحية في الجزائر

رغم الإجراءات و القوانين والبرامج التي و ضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة، وذلك بسبب وجود عدة مشاكل ومعوقات التي تعيق أداء الفلاحة الجزائرية التي إنحصرت فيما يتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية كالمياه و الحيازات وبعضها مشاكل ومعوقات تكنولوجية من بينها ما تعلق بمستلزمات الإنتاج كالبذور، الأسمدة وما إلى ذلك، إلى جانب مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية، وبعضها مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية الإقتصادية، وما تعلق منها بقلة المخصصات الإستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الفلاحي على المستويين العام و الخاص مما أدى إلى:

- قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالإحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء.
- تخلف الهياكل والأنظمة التسويقية.
- ضعف الجوانب التأهيلية للعاملين في هذا المجال.
- عدم الإستفادة من التكنولوجيا والبحث العلمي الفلاحي.[2]

ويبدو أن مثل هذه المشاكل والمعوقات قد أصبحت تتعايش مع القطاع الفلاحي بحيث أضحت وكأنها خصائص نمطية ومتوطنة وأصيلة فيه.

ومهما تكن طبيعة هذه المشاكل والمعوقات فإن القطاع الفلاحي في الجزائر يعيش كثيرا من المشاكل سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو تسييرية وغيرها، وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية وتدن في مستوى الإنتاجية كما ونوعا، مما يترك أثره السلبي المباشر في الأمن الغذائي بحيث تضطر الدولة إلى تأمين غذاء مواطنيها باللجوء إلى الإستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي التي كان من المفترض أن توجه إلى إستثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع.

---

[1] كمال روابنية، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، عنابة : جامعة باجي مختار، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر: بسكرة العدد 11، ص-241.

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص-363.

من البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جل المشاكل والمعوقات، وهذه مهمة غير مستحيلة مع توفر الإرادات.[1]

فإذا كانت السياسات الفلاحية تتأثر نتيجة لعدم توفر بعض الموارد مثلا إلا أن سوء توظيف الموارد المتاحة هو الأخر قد يعرض القطاع الفلاحي إلى الكثير من المشاكل والصعوبات مما يعيق أداءه الطبيعي.

يبدو أن أغلب المشاكل التي صادفت وتصادف القطاع الفلاحي تفتقد مبدأي العقلانية والرشد، وإن كانت تعتبر إلى حد ما نتيجة منطقية وطبيعة لعملية التنمية، فهي من جهة ترجع إلى إنعدام العناية التي تولى لهذا القطاع، ومن جهة أخرى ترجع إلى إتخاذ إجراءات تنظيمية بدون سابق فحص وتمحيص، وبدون إستشارة خبراء ومختصين محليين هما أدرى بالظروف الموضوعية المستمدة من الواقع. ونستطيع القول أن أغلب المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي تتبع من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس مردها إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو غيرها من الموارد الأخرى بالرغم من وجاهتها.[2]

الفرع الثاني: إمكانيات تدليل وتجاوز المشاكل والمعوقات.

وعلى هذا الأساس يصبح لزاما على المعنيين بهذا الشأن تنظيم القطاع الفلاحي وفق أسس علمية تعتمد على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على توجيهها بكيفية سليمة حتى يتسنى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية لنقترب من تحقيق الإكتفاء الذاتي في ما نستهلكه من الموارد الرئيسة بالدرجة الأولى التي تشكل مستوى من الأمن الغذائي، ولن يتسنى ذلك إلا بإتباع سياسات فلاحية مدروسة وحازمة وتتميز بالإستمرارية والمتابعة بالسعي إلى إزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مساره، وذلك بالعمل على ما يلي:

- وضع سياسات فلاحية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها بإطمئنان من ناحية الأسعار والإستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة على الأقل على المديين القصير والمتوسط.

- صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه وترشيد إستغلالها، وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها.

---

[1] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص-87.

[2] مريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص-189.

- المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة وزيادة نصيب الحبوب منها وإنقاص مساحات البور إلى حدها الأدنى.

- تشجيع إستصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة.

- تبني سياسة حكيمة في مجال الري، فمن دون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج أو في الإنتاجية.

- توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة ومبيدات والطاقة المحركة ليتم بذلك التغيير النوعي، مع ضرورة توفير البذور ذات المردود العالي لمنتجي الحبوب تحديدا، وبخاصة منتجي القمح من النوعية الجيدة والقادرة على التأقلم مع الظروف المناخية للجزائر.

- العمل على إقامة خدمات التنمية المستدامة والكافية من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتخزين ومراكز بحوث.

- تشجيع الإستخدام الواسع للتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج.

- ضرورة خلق تكامل بين الزراعة والصناعة وتشجيع ميدان الصناعات الغذائية والزراعية.

- تنظيم برامج ودورات تدريبية لإرشاد الفلاحين.

- تجنب الإعتماد على جهة واحدة للإستيراد والتصدير، والعمل على تنويع المناطق الجغرافية أو الدول للتقليل من حدة التبعية.[1]

إذا كانت الفلاحة تعتبر النشـــاط التقليدي الأســـاســـي، فهي كذلك تبقى المفتاح إلى التنمية المســـتدامة للإقتصاد العصري، والتجارب العديدة تثبت أن النمو الإقتصادي قد سار بالتوازن مع التقدم الفلاحي وعليه يكون الركود في الفلاحة هو التفسير الأرجح لضـعف الأداء الإقتصـادي، لهذا يجب العمل على تطوير القطاع الفلاحي وترقيته بإسـتمرار، إذ من شـان قطاع فلاحي مزدهر أن يؤدي وظائف بالغة الأهمية في تدعيم الإقتصاد الكلي.[2]

---

[1] فوزيه غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، رسالة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية،2008، ص-298.

[2] المرجع نفسه، ص301.

الفرع الثالث: تقييم السياسة الفلاحية في الجزائر.

رغم كل هذه الإصلاحات إلا أن هذه السياسات عانت من معوقات عديدة مثل: تسديد الديون، التدخلات السياسة، مشاكل تتعلق بالضمانات، وعلى العموم سواء كانت السياسات المعتمدة سياسات الري أو للإقراض الزراعي أو الإستصلاح الأراضي أو التصنيع الزراعي الغذائي فإن قاسما مشتركا يجمع بين أسباب فشلها هو إتساع الهوة بين السياسات على المستوى النظري وواقعها التطبيقي التنفيذي، وبالتالي كل هذا يجعلنا نصل إلى قناعة هي عدم وجود سياسة تابثة وموحدة وقناعة كاملة، فكل فترة لها قوانينها ومراسيمها و لكن دون متابعة جدية أو التحري عن النواقص ووضع حلول لكل مشكلة أو نقص يطرأ عليها.

وهذا بالرغم من توفر إمكانات من اليد العاملة فعدد العاطلين عن العمل يتزايد من سنة لأخرى، وحتى الإطارات متوفرة بحيث يتخرج العديد من الطلبة سواء من ذوي الكفاءة العالية أو المتوسطة سنويا بالمئات ولم يبق سوى وضع سياسة صحيحة ومتتابعة لتنفيذ هذه السياسة ورقابة جيدة، وهو ما أدى بالدولة إلى خلق إصلاح جديد في إطار التنمية وهو برنامج التنمية الفلاحية الذي إنطلق سنة 2000 وسنرى هل هذا البرنامج مثله مثل الإصلاحات السابقة أم جاء لسد الثغرات التي كانت فيها.

خلاصة:

بـالرغم ممـا تحقق من نجـاحـات في هـذا المجـال إلا أن الواقع ومن خلالـه الأمن الغـذائي يبقى دون الطموحات بمسـافة كبيرة، وبالرغم من المحاولات التصـحيحية منذ مطلع التسـعينات من القرن الماضـي (بداية التخلي عن التوجه الإشتراكي، والتحول نحو الليبيرالية وإقتصاد السوق) عبر سياسة فلاحية متوالية كالتكيف الهيكلي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، يبقى أداء القطاع الفلاحي في الجزائر غير مرض، مما يضع البلاد في الحالة من التبعية للخارج في مجال توفير الغذاء للمواطنين.

وتفادي لذلك يجب وضع آليات أكثر صرامة للنهوض بالقطاع والتنسيق بين مختلف القطاعات الإقتصادية للتصدي لقضية الأمن الغذائي والسعي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي النسبي في مجال السلع الزراعة الغذائية وكفاءة الزراعية وزيادة الإنتاج وإنتاجية السلع الغذائية إضافة الى تطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية وتحسين فرص الإستثمار الزراعي وتنسيق السياسات الفلاحية والقوانين والتشريعات في مختلف المجالات التنموية الزراعية.

الفصل الثاني:برنامج التنمية الفلاحية كإطار لتطبيق السياسة الفلاحية لولاية سعيدة.

لقد حظي القطاع الفلاحي بإهتمام كبير من قبل السلطة السياسية والإقتصادية في الجزائر لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي لما له من أهمية قصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الإقتصادي لمعظم الدول، فقد إنتهجت الجزائر سياسة فلاحية قائمة على الدعم للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية خاصة الغذائية منها، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والإستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

وإرتأينا أن نقوم بدراسة تطبيقية لهذا البرنامج على مستوى ولاية سعيدة نحاول أن نبين مجهودات الدولة في إطار هذا البرنامج وما حققه من إنجازات وما مدى تحقيق أهدافه المسطرة على مستوى الولاية.

المبحث الأول: الإطار النظري.

قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن سابقه من البرامج سمي ببرنامج التنمية الفلاحية، يهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الفلاحي، حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الفلاحي، وهذا ما يفرض ضرورة الإهتمام بالقطاع الفلاحي في كل المراحل وكل البرامج التنموية.

المطلب الأول: تعريف برنامج التنمية الفلاحية وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف برنامج التنمية الفلاحية.

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية.

يقصد بها تنمية الإنتاج الفلاحي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية بإستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث إنتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض وإختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية.[1]

هي عملية إدارة معدلات النمو في القطاع الفلاح بهدف الدخول بالقطاع إلى المرحلة التقدم من خلال زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي للسكان الزراعيين بمعدلات لا تسمح بتجاوز قيمة المتوسط العالي عبر آليات تهدف الى:

- زيادة الناتج الزراعي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.
- زيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي بمعدل لا يقل عن 27% دون اللجوء إلى سياسات تحكمية لخفض حجم العمالة الزراعية لمنظومة تكنولوجية متكاملة.
- مكافحة الفقر بين أوساط أضعف الفئات الإجتماعية الزراعية من خلال تطوير قدراتهم الإنتاجية.[2]

---

[1] سالم النجفي، **التنمية الإقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، ط2، 1987، ص-202.

[2] محمد سعيد الفتيح، **مبادئ الإقتصاد الزراعي**، حلب : منشورات جامعة كلية الزراعة، مطبوعات الجامعة، 1979، ص-24.

ثانيا: مفهوم برنامج التنمية الفلاحية

هو عبارة عن إستراتيجية آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[1]

الفرع الثاني: أهداف برنامج التنمية الفلاحية.

هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي وذلك بتغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني.

- تنمية قدرات المدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة.

- زيادة الإنتاج والإستثمار الملائم لطبيعة كل منطقة بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (نوع المنتوج الفلاحي).

- تطوير الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني كافة، وكذلك المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية الموجهة للتصدير.

- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضر لإندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي.

- تحسين معدل نمو الزراعة الصناعية والصناعة الزراعية.

- مكافحة التصحر.

- إعادة الأصل الطبيعي وذلك عن طريق رفع نسبة التشجير في شمال االبلاد.[2]

- كما يهدف إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بإستصلاحها عن طريق الإمتياز الذي يسمح في الوقت نفسه بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.

- ترقية الإستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي.

- توسيع الواحات في الجنوب.[3]

---

[1] حسينة حوحو وسعاد حوحو، **آليات تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مجلة علوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، العدد23، ص-325.

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص-143.

[3] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص-172.

المطلب الثاني: الأجهزة المنفذة.

الفرع الأول: الجهاز الإداري.

مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية هي التي تقوم بضمان هذا الدور:

أ- مديرية المصالح الفلاحية (DSA) :

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها الى العهد الإستعماري ولكن بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90- 195 المؤرخ في 06/23/ 1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها ما يلي:

 السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.

- ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بالنباتات.

- تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية.

- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.

- إستعمال كل الأدوات والتدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي ذات الطابع (الرعوي الغابي).

- تحديد المعطيات الإحصائية وإعداد مختلف الملفات وهذا من أجل المتابعة والتقسيم للحالة العامة للقطاع الفلاحي.

- تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.

- القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وتطوير العمل الفلاحي وإقتراح حملات للتوعية والتحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة.[1]

ب- الغرفة الفلاحية:

تشكل الغرف الفلاحية في إطار السياسة التساهمية للدولة، وبصفة طابعها المهني مكانا للإستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، وهذا بعد إنتخاب وتنصيب هياكلها:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة، **المرسوم التنفيذي رقم 90- 195 المؤرخ في 23جوان 1990**، يحدد تنظيم مديرية المصالح الفلاحية في الولاية، ص-02.

- مجلس الغرفة مجلس الإدارة للرئيس: وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل للسلطات الإدارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية.

ويمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية في:

- تنظيم أسواق التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها، وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشغل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع والتحويل.
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها.
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية.
- الإرشاد الفلاحي.

في إطار برنامج التنمية الفلاحية أسندت للغرفة الفلاحية مهمتين أساسيتين:

- الإعتراف بصفة الفلاح عن طريق تسليم البطاقة المهنية.
- تحديد بيان وصفي عن المستثمرات الفلاحية. (الشكل رقم 01). [1]

إذن يتكفل بالتأطير الإداري هيكلين فلاحين ذو مستوى ولائي هما: الغرفة الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية.

الفرع الثاني: الجهاز المالي.

ويضم كل من:

أ- الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي: (CRMA)

تعد صناديق التعاضدية الفلاحية شركات مدنية ذات طابع تعاضدي تهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق كل عمليات التأمين والقرض والتعويض القائم على روح التضامن والتآزر وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين، يقوم بمهمة دعم وتمويل نشاطات التنمية وتحديث قطاع الفلاحة في إطار تنفيذ البرامج وتوجيه مساهمات الدولة الإستثمارات الإنتاجية الفوائد الممنوحة للقرض الفلاحي إلى نشاطات توسيع المساحات الزراعية المستقلة وكذا تكثيف المنتجات الزراعية وتثمينها.

يضمن الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي ما يلي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، **قانون رقم 08-16 مؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي**، (الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة في 10أوت2008)، ص-12.

- منح القروض لإقتناء مدخلات الإنتاج لمنتجي الحبوب المتمركزين في المناطق القادرة على إنتاج الحبوب.

- منح القروض لإقتناء التجهيزات الفلاحية من خلال العمليات.

- قروض الإيجار.

ويمكن تلخيص مهام الصندوق الجهوي فيما يلي:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المخصصة من الطرف الشركات والمتصرفين.

- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري... إلخ.

- تطبيق التأمينات عل الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.[1]

ب- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (BADR)

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82- 206 المؤرخ في16/05/ 1982 وقد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطة لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الإستغلالية الغذائية من خلال تغطية جميع إحتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي.

- تمويل جميع الإستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة والصيادلة... إلخ).

- يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الإستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيمياوية.

- يتولى على الخصوص إستخدام وسائل تزود بها الدولة قصد ضمان تمويل ما يأتي وفقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

- الهياكل والأعمال المرتبطة بما سبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه.

- الهياكل والأعمال الزراعية، الصناعية المرتبطة مباشرة بالقطاع الفلاحي.

- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.[2]

---

[1] قانون رقم 08-16 مؤرخ في 03 أوت 2008، مرجع سابق، ص-13.

[2] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الثالث: المؤسسة المالية المكلفة بدعم الدولة.

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

Le Fond Nationale De Régulation Et De Développement Agricole.

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000.

يدعم الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي الفلاحية، الري) أو خلالها أو بعدها الصناعات الغذائية.

1- المؤهلون للإستفادة من دعم الصندوق: FNRDA .

يستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:[1]

- الفلاحون (الفلاح هو كل شخص طبيعي يمارس نشاطات فلاحية بصفة مستمرة وعادية) [2] والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات وتجمعات مهنية أو في جمعيات وافية التأسيس.

- المؤسسات الإقتصادية والعمومية والخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تساهم في نشاطات الإنتاج والتحويل والتسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الزراعية الغذائية الصناعية.

- لا يؤهل الإستفادة من الدعم إلا المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل الوزارة وذلك علاوة على الشروط الخاصة بالراغب في دعم الصندوق.[3]

2- النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: (FNRDA)

تتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:

- تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية.

- تسويق الإنتاج، التخزين، التوظيف والتصدير.

---

[1] المادة رقم08 من المقرر رقم 599 المؤرخ 08 جويلية 2000، المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

[2] إبراهيم المشورب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ط1، بيروت لبنان : دار المنهل اللبناني،1997، ص-60.

[3] المادة رقم08 من المقرر رقم 599 المؤرخ 08 جويلية 2000، مرجع سبق ذكره.

- تنمية الري الفلاحي.

- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية.

- تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها.

- حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.

- تدعيم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى المتوسط والقصير.

- أما الفروع الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق هي:

إنتاج الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية المواشي (الغنم، الأبقار، الماعز، الإبل الخيل)، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة الأعلاف غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم، الأشجار، حيوانات التكاثر، التلقيح الإصطناعي.[1]

3- ملف الإستفادة من الدعم:

للإستفادة من الدعم يقوم الفلاح أو المستفيدين بدفع الوثائق المطلوبة إلى المصلحة الموكلة بتقديم الدعم وتكون هذه الوثائق حسب نوعية نشاط المستفيدين من الدعم، حيث تتمثل الوثائق في:

- طلب الدعم.

- بطاقة الفلاح تمنح لكل شخص يملك أرض فلاحية.

- بطاقة تقنية للمستثمرة.

- مخطط القطعة.

- الملكية وهي وثيقة تثبت ملكية الشخص لهذه القطعة.

- تقرير حول المستثمرة.

- فواتير ملكية.[2]

---

[1] رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر :الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، فيفري 2004،ص-06.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire، Ministre De L'Agriculture Et Développement Rural، Plan National De Développent Agricole، Mai2014، P38.

- بعد إتمام كل هذه المراحل يتم نقل الملف إلى المصالح الفلاحية الفرعية، تقوم اللجنة التقنية بالفصل في الملف المقدم بناء على فحص مدى مطابقة العناصر التقنية والإقتصاد للمشروع الإستثماري المقدم.

- في حالة قبول الملف يقوم مدير المصالح الفلاحية بتهيئة دفتر الشروط، وكذا قرار منح الدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

- في حالة رفض الملف لعدم إستيفائه بالشروط المطلوبة كعدم توفر صفة الفلاح أو عدم قابلية زراعة الصنف المقترح من طرف الفلاح مع نوعية أرضه.

- يعلم الراغب في الإستفادة من الدعم بذلك ويمكنهم التعاون مع المبادر بالمشروع للقيام بالتعديلات والتصحيحات التي تجعل المشروع مؤهلا للإستفادة من الدعم.[1]

بما أن الدعم الفلاحي هو عبارة عن مساهمة مالية للدولة التي تقدمها من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهذا لتشجيع الفلاحين على الإستثمار وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح.

ليس هو الآلية الوحيدة التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي، هناك آلية أخرى تتمثل في القروض والذي يقصد بها المبلغ الذي يمنحه الصندوق للمستفيد، فإن أنجز المستفيد مشروعه الممول من طرف الصندوق وأوفى بالعمليات المتفق عليها أصبح دعما، وإن لم ينجزه صار المبلغ الذي إستفاده من الصندوق قرضا في ذمته يجب عليه الوفاء به وإعادته.[2]

- تطوير عمليات الإقراض تدريجيا لتشـــمل نشـــاطات أخرى ســـواء ما تعلق منها بالإنتاج أو التجهيزات الفلاحية حسب المستوى التنظيمي وفي حدود الحيطة التي يمليها بنك الجزائر.

- منح القروض للفلاحين حسب الأعراف المعمول بها، ويمكن للصندوق أن يمنح القروض للمتعاملين الإقتصاديين الذين يدخلون في العملية الأولى أو الأخيرة من عملية التنمية للقطاع الفلاحي.

---

[1] وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000 ص-17.

[2] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة : منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2006، ص-115.

المطلب الرابع: التأطير التقني.

بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي سيتم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ومتلائم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي.

تهدف هذه الطريقة إلى إعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين والمهندسين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية ومسيريها هذا التأطير يجب أن يكون مدعم عن طريق إنشاء خلية تقنية متعددة الإختصاصات على مستوى الولاية تكلف بتحقيق الإنسجام ما بين المشاريع التنمية على مستوى المستثمرات والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية، يتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة:

في مجال التكوين:

من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية سيتم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة أو الوزارة التكوين المهني.

في مجال الإرشاد والدعم التقني:

تم تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين بإشتراك المعاهد التقنية والمتخصصة والإدارة الفلاحية والمحلية وفق رزنامة تحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعينة (مديريات الإدارة المركزية، المديريات العامة للمعاهد التقنية).

في مجال الإعلام والإتصال:

يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية، بمشاركة مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات لهذه المشاركة تكون بصفة نشيطة كالتعامل مع مجمل الفاعلين المعنيين لمختلف البرامج.[1]

---

[1] قانون رقم 08-16 مؤرخ في 03 أوت 2008، مرجع سابق، ص-13.

التنسيق:

من أجل السير الحسن لتنفيذ البرنامج يجب التنسيق بين جميع الهيئات والمتعاملين الإقتصاديين الأساسيين والجماعات المحلية والمؤسسات والمنظمات المهنية، وهذا حتى يسمح بتظافر الجهود والتعاون وترقية علاقة الشراكة بأساليب وقواعد واضحة وشفافة، كما يجب إشتراك أصحاب المهن الفلاحية والهيئات التمثيلية من الغرف الفلاحية، منظماتها المهنية والنقابية على جميع المستويات لبرمجة المشاريع في إطار تنشيط وبعث ديناميكية لبرنامج التنمية الفلاحية وتحسيس الفلاحين حول الأنشطة ذات الأولوية.

المتابعة:

إن مشاريع التنمية الفلاحية المختارة محليا ستكون لها أنظمة خاصة بالمتابعة والتقييم والمراقبة من طرف المصالح اللامركزية ممثلة في المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات، كما أن المشاريع ستكون محل تقييم دائم لمستوى تقدم الإنجاز المادي والمالي (إستهلاك الموارد المالية والقروض الممنوحة).

عملية مراقبة تنفيذ البرنامج:

تتم عملية المراقبة بواسطة أجهزة الإدارة المركزية المخولة لها ذلك والهيئات اللامركزية، وعلى مستوى المستثمرة تتم عملية المراقبة من طرف المصالح التقنية المحلية للتأشير على الأعمال المنجزة فعلا قصد الإستفادة من الإعانات الممنوحة.

كما يمكن للمصالح الفلاحية الإستعانة بأي شخص مؤهل أو مؤسسة تراها قادرة على تقديم مساهمة أساسية في ممارسة عملية الرقابة.[1]

---

[1] قانون رقم 08-16 مؤرخ في 03 أوت 2008، مرجع سابق.

المبحث الثاني: دراسة الإستراتيجية الفلاحية لولاية سعيدة.

المطلب الأول: البطاقة التقنية للولاية.

الموقع والخصائص الجغرافية:

تقع ولاية سعيدة في الجهة الغربية للبلاد على مستوى الهضاب العليا تتربع على المساحة 676.540 كلم²، هي حلقة وصل بين الشمال التلى والجنوب الصحراوي، حيث ترتفع عن سطح البحر حوالي 800كلم تبعد عن مقر العاصمة "الجزائر" ب 500 كلم، تحدها 05 ولايات سهبية من الشمال ولاية معسكر، ومن الجنوب ولايتي البيض والنعامة، ومن الشرق ولاية تيارت، ومن الغرب ولايتي بلعباس وتلمسان.

من حيث الموقع الجغرافي هي ولاية إستراتيجية لأنها تتموقع في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات الهضاب العليا الغربية تسمسيلت، تيارت، النعامة، البيض، سعيدة يسودها مناخ قاري حار وجاف صيفا مع رياح جنوبية ساخنة وبرد قارص شتاء بالتالي يعم الجليد معظم أشهر الشتاء، أما نسبة الأمطار فهي تتراوح ما بين 200 إلى 600 ملم سنويا غير أنها متفاوتة التوزيع طوال السنة وتقل كلما إتجهنا جنوبا.

تمتاز بتنوع تضاريسها حيث نجد الجبال تحتل شمال الولاية أهمها جبال الضاية، أما جنوبها فهو عبارة عن مناطق سهبية تمتد على مساحة إجمالية تغطيها النباتات الشوكية القصيرة كالحلفاء والشيح، وأهم الأشجار الموجودة هي الصنوبر الحلبي في أغلب مناطق الإقليم، وأشجار البلوط الأخضر في الجنوب والجنوب الشرقي، كما توجد بها أودية متوسطة الأهمية.

إن الموقع الذي تتميز به الولاية يجعلها ولاية رعوية فلاحية أكثر منها ولاية صناعية، وهذه الصفة التي تتصف بها جميع بلديات الولاية، هذا يعني أن القطاع الرعوي والفلاحي يعتبر أحد القطاعات الرئيسية بالولاية والتي يجب أن تولى بعناية فائقة. [1]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، تقرير حول القطاع الفلاحي لسنة 2014.

تتميز الولاية بتربة خصبة صالحة لزراعة الحبوب أغلب أراضيها صالحة للزراعة، وتعد من الولايات السهبية ذات طابع الغابي الرعوي على الترتيب، نظرا لتنوع النشاط الفلاحي بسبب الطبيعة الفلاحية المناخية التي تتميز بها الولاية، أدى ذلك إلى تقسيمها إلى أربع مناطق فلاحية تتصدرها المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام وهي كالتالي:

1/ منطقة متنوعة الزراعات وتشمل بالأساس الوديان التي تقع شمال الولاية.

2/ المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام.

3/ منطقة الزراعة الأحادية بحيث تتعاقب فيها الزراعات وتسمى المنطقة الزراعية الرعوية.

4/ المنطقة الرابعة وتسمى بالمنطقة السهبية تختص بالتربية المكثفة للأغنام.

بناءا على التقسيم المشار إليه تتجلى بوضوح أن ولاية سعيدة تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام (الجدول رقم01).

كما تتوفر على ثروة حيوانية تشمل أصناف مختلفة:

الأغنام تقدر ب : 805585 رأس.

الماعز تقدر ب : 76917 رأس.

الأبقار تقدر ب : 2048 رأس.

- الخصائص السكانية: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي للتنمية الفلاحية بالأخص، فالمدينة كانت ولاتزال تترك بصماتها على تصرف الأفراد فالمجتمع الحضري له سمات يتكيف معها أبناء المدينة فالضجيج القلق الزحمة تشكل جزءا من شخصيتهم من جهة أخرى المجتمع الريفي تتجلى سمات سكانها في : البساطة والهدوء وحب الأرض، الإهتمام بتربية المواشي.

وحسب الإحصائيات الجديدة من مديرية المصالح الفلاحية بلغ عدد سكان الولاية 370.439 نسمة وهي موزعة كالتالي:

- حضري 259.307 نسمة أي نسبة 70% من الإجمالي.

- ريفي 111.132 نسمة أي نسبة 30% من الإجمالي.[1]

---

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، مرجع سابق.

عدد سكان الولاية 370.439 نسمة تتمركز في 06 دوائر و16 بلدية.

ما يلاحظ في (الجدول رقم 02) أن توزيع السكان كان غير منتظم بحيث ما يعادل 13 بلدية ريفية يسكن فيها نسبة 30% من السكان الإجمالي للولاية، أما 03 بلديات يسكنها نسبة 70% من السكان الإجمالي عكس ما كان في السنوات الماضية.

نلاحظ أن نسبة 30% من السكان الإجمالي ينشطون في 13 بلدية ريفية وما يعادل 70% يسكنها 03 بلديات أغلبها يتمركزون في مدينة سعيدة (بلدية سعيدة) عكس ما كان في سنوات 90 حيث بلغت نسبة سكان الريف 49.97% مقارنة بالنسبة الحالية هناك إنخفاضا 19.97%،هذا ما يدل على أن الولاية عرفت هجرة داخلية نتيجة تدني أوضاع الأمن وتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الأرياف، كل هذا أدى إلى ترك المزارعين لأراضيهم متجهين نحو المدن، بالرغم من أن نسبة سكان الريف بلغت 30%إلا أن نسبة الناشطين في القطاع الفلاحي بلغت 50% ما يلاحظ أن هناك تحسن في القطاع خاصة في الأرياف نتيجة للبرنامج الوطني المسطر. (الشكل رقم 02).

الأراضي الفلاحية:

إن ممارسة النشاط الفلاحي يقوم على توفير الأرض فهي العنصر الإنتاجي الذي له مكانة خاصة عند الفلاحين، فولاية سعيدة تعد من الولايات السهبية نظرا لتنوع النشاط الفلاحي بها تتربع على مساحة 676.540هكتار تم تقسيمها إلى :

- الأراضي الفلاحية الكلية تقدر ب 511.349هكتار.
- الأراضي فلاحية الصالحة للزراعة مستقلة تقدر مساحتها 308.206هكتار.
- أما المسالك : فمساحتها 159.663هكتار.
- والأراضي 43.479 هكتار.
- وأخيرا الغابات بمساحة 158.825 هكتار[1]. (الجدول رقم03).

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، مرجع سابق.

المستثمرات الفلاحية: هي وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن والحقول والبساتين والإستثمارات المنجزة.

قد قدر عدد المستثمرات الفلاحية في الولاية حسب إحصاء مديرية المصالح الفلاحية حوالي 14.774 مستثمرة موزعة كالأتي:

- مستثمرات خاصة: عددها 10.952 مساحة 176.912 هكتار.
- مستثمرات جماعية عددها 589 مساحة 78.0459 هكتار.
- مستثمرات فردية 2.389 مساحة 42.919 هكتار.
- 04 مزارع نموذجية 27 معهد مساحة 4.063 هكتار.

نلاحظ أن المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية لا تشكل إلا 41% من المساحة الصالحة للزراعة عكس القطاع الخاص الذي يستحوذ على الباقي أي 59%، هذا يدل على أن القطاع الخاص له القدرة على إستغلالها بالوسائل الزراعية الحديثة المتوفرة عكس المستثمرات التي تعاني من نقص وسائل الإنتاج.

المياه:

تتوفر الولاية على مخزون مائي مهم من المياه الجوفية هذه الموارد مستغلة من خلال 863 نقب، 446 بئر، 7 منابع.

يمثل عدد أنقاب المزودة بالكهرباء نسبة 42.40% من الإجمالي الأنقاب المتواجدة بالولاية من بينهم 555 نقب مزود بالكهرباء يوجد من يشتغل بصورة مؤقتة.

تقدر المساحة المسقية بالولاية بحوالي 14.854.00 هكتار بحجم مستخرج من الماء تقدر ب 40.965.264 م^3 سنويا ويرجع عدم الإستغلال الإجمالي كحجم الماء المحشود إلى عدم تزويد نقاط المياه بالكهرباء الريفية.

العوامل المناخية:

كمية الأمطار المسجلة **(ملم)**[1]

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، يوم 15 افريل 2015.

ما يلاحظ من خلال (الجدول رقم 04) أن كمية الأمطار سجلت إنخفاض في سنة 2014 حيث خلال شهر مارس 39.3 ملم مقارنة بالسنة الماضية كانت 62.1 ملم، كذلك بالنسبة لشهر أفريل سجلت 5.6 ملم سنة2014 بعدما كانت في السنة الماضية 116.1 ملم وإنعدامها بداية شهر ماي لسنة 2014، هذا ما أثر سلبا على النمو الطبيعي لمحاصيل الحبوب كونها في هذه الفترة الحرجة تحتاج إلى أكثر من 150 ملم لاسيما وأن معظمها يعتمد على الأمطار (75.000هكتار) زيادة على أيام السيروكو (الرياح الساخنة) 09 أيام كل هذه العوامل السلبية أدت إلى إنخفاض المردود الذي إستمر في التدني.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج والإنتاجية.

الفرع الأول: مستلزمات الإنتاج الفلاحي.

يعتبر العتاد الفلاحي إحدى أهم الوسائل التي يعتمد عليها النشاط الفلاحي لأنه يلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج، وبالتالي يؤثر على المردود نظرا لما يوفره من وقت وجهد ومن جهة ما ينتج عن إستعماله من رفع الإنتاج، لذلك يتطلب الإنتاج الفلاحي من الإمكانيات والمستلزمات الكثير للنهوض بهذا القطاع وتتمثل المستلزمات في:

أ. **الآلات الزراعية:** يقصد بها مختلف الوسائل الميكانيكية والتجهيزات الفلاحية الضرورية لتوفر الشروط اللازمة للزراعة ويمكن تقسيمها إلى أنواع مختلفة:

- الجرارات: بلغ متوسط عدد الجرارات الزراعية في ولاية سعيدة خلال سنة 2014 حوالي 1556جرار.

- آلات الحصاد والدرس : بلغ عدد الآلات 257 آلة حصاد ودرس سنة 2014.

من خلال المعطيات (الجدول رقم 05) نلاحظ أن هناك عجز في معدل تغطية الجرارات للمساحات الزراعية على المستوى الولائي إذا أن الجرار الواحد يخصص لتغطية 197 هكتار (197 هكتار لكل جرار بينما المعدل الوطني هو 80 هكتار لكل جرار واحد) مما يبرز عجز قدره 58%.

أما فيما يخص آلات الحصاد فكل آلة حصاد واحدة تغطي مساحة قدرها350 هكتار وهي تغطية مقبولة.

ب. **الأسمدة:** هناك عدة أنواع من الأسمدة: الأزوتية، الفوسفاتية، المركبة، المذابة.[1]

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة إدارة الوسائل، مرجع سابق.

ما يلاحظ أنها سجلت إرتفاعا ملحوظ بنسبة 13% في كمية الأسمدة الموزعة لسنة 2014: 74738.84(ق) مقارنة بالسنة الماضية 66.425(ق).

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي.

أولا: تطور الإنتاج النباتي:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، لعل من أهمها: مجموعة الحبوب، البقوليات، الخضر والفواكه إلى جانب الزراعات الصناعية.

يشمل الإنتاج النباتي: الحبوب، البقول الجافة، الخضروات، الفواكه، الزيتون.

يتضح من (الجدول رقم 06) أن إنتاج الحبوب قد عرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان وهذا التذبذب الواضح لا يخضع لوتيرة نمو معينة تارة في الإرتفاع وتارة في الإنخفاض، وتعتبر الظروف المناخية من أكثر الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج، قد قدرت كمية الإنتاج 137.955 قنطار في سنة 2011 لترتفع إلى 1229.661 في سنة2012 ثم تتجه في الإرتفاع سنة2013 ما يلاحظ أنها سجلت زيادة في الإنتاج 1.446.651 قنطار، هذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم وقد يكون من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والبذور المحسنة والأسمدة والأعشاب الضارة، أما في سنة 2014 إنخفضت كمية الإنتاج إلى 414.158 قنطار هذا الإنخفاض قد يعود سببه إلى نقص كمية الأمطار والجفاف، كذلك ما يرتبط بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية إستعمالها وفق المعايير العلمية والتوقيت المناسب من جهة ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى.[1] (الشكل رقم 03)

ما يلاحظ في (الجدول رقم 07) أن المساحة المحصودة عرفت إنخفاضا محسوسا بالنسبة إلى المساحة المزروعة خاصة ما يخص القمح الصلب، اللين، الشعير (الشكل رقم04-05)، ويعود السبب في عدم حصادها إلى عدة أسباب منها: - البرد الذي أصاب بعض المناطق.

- الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد.
- حرائق موسم الصيف طبيعية أو بفعل فاعل.
- الجفاف في بقية الأراضي.

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات الفلاحية، مرجع سابق.

هكذا نلاحظ أن إنتاج القمح قد عرف تذبذبا ملحوظا، وهذا التذبذب مرتبط إرتباطا مباشرا بالإختلال الذي أصاب المساحتين المزروعة والمحصودة من جهة، وكذلك بالظروف المناخية المتقلبة من جهة أخرى، إذا ما قارنا المساحة المحصودة بالمساحة المزروعة فإننا نجد فرقا واضحا بين المساحتين، يرجع هذا التذبذب والميل أكثر نحو الإنخفاض النسبي في المساحة إلى التقلبات المناخية من جهة، وإلى عزوف الفلاحين عن زراعة الشعير نظرا لزراعته في المناطق الرعوية والسهبية، مثل هذه المناطق معروفة بإنتاجيتها الضعيفة زد على ذلك الظروف الأمنية الصعبة.

أما فيما يخص البقول الجافة هي الأخرى عرفت تأرجحا بين الإرتفاع والإنخفاض في الإنتاج، أما الخضروات خاصة البطاطا والبصل منها فكان الإنتاج خلال هذه السنة متوازن تقريبا مع السنة الماضية حيث قدر الإنتاج ب: 1.274.000 قنطار، هذا ما يدل على أن هناك عملية تكثيف الإنتاج وتطويره من خلال السقي وعمليات الرش وحفر الأبار.... إلخ، إلا أنه بقي مشكل البطاطا الإرتفاع الذي شهدته الولاية في السنوات الأخيرة بلغ سعرها 50 إلى 70 دج والبذور 120 دج /كلغ والسبب هو المضاربة، حيث تعتبر دائرة أولاد إبراهيم هي الرائدة لهذه الشعبة لهذا يجب تدعيمها لدعم التسويق المحلي للتمكين من الحد من المضاربة في الأسواق، حتى تكون الولاية مكتفية ذاتيا.

أما فيما يخص شـــعبة الزيتون نلاحظ زيادة في الإنتاج حيث فاق 72.280 قنطار، المســـاحة منتجة تعادل 2988 هكتار مقارنة بالموسـم الماضـي الذي قدر ب 57.949 قنطار بمسـاحة منتجة قدرت ب 2853 هكتار، هذا راجع إلى الحملات التحسـسية والإرشـادية المكثفة التي يدور موضـوعها حول أهمية إنتاج الزيتون على المسـتوى المحلي وتعتبر دائرة سـيدي بوبكر الرائدة لهذه الشـعبة الفلاحية، ما يلاحظ على الفواكه أن الولاية لازالت تعاني عجز من إنتاجه هذا ما نراه من خلال أسعارها المرتفعة طوال السنة تقريبا، بحيث أن أسواقنا لفواكه البيع بالجملة ما زالت تستورد الفواكه من ولايتي مستغانم ومعسكر، والسبب أنها تعتمد بالدرجة الأولى على السقي، والولاية تعرف نقصا في المساحة المسقية، وكذلك عدم إستعمال المكننة في إنتاج الفواكه وعدم التحكم في كمية الإنتاج ولا كيفية تصريفه وتسويقه ونقص وسائل التخزين والتبريد الخاصـــة بالفواكه، إضـــافة إلى ذلك فزراعتها تتطلب من العلم والمهارة والفن أكثر مما تتطلبه المزروعات الأخرى، فالفواكه تحتاج إلى مدة أطول لكي تؤتي أكلها أكثر مما تحتاجه الخضروات والحبوب التي تتميز بمردودها السـريع، وهذا ما لا طاقة للفلاح عليه فإنه لا يسـتطيع الإنتظار طويلا ويريد عائدا سريعا لينفق على نفسه وأسرته.

ما يلاحظ على هذه النتائج أن المحاصيل التي تعتمد على تساقط الأمطار يتغير إنتاجها من سنة إلى أخرى حسب الظروف المناخية المسجلة في كل سنة، لذا يجب التكفل في المستقبل القريب بوضعية الجفاف الرفع من المردود باللجوء إلى السقي التكميلي في فترات الجفاف والتسميد زيادة على مكافحة الأعشاب الضارة.

بصفة عامة كل هذا بفضل الآليات التي وضعتها الدولة وخاصة في مجال حماية النباتات والآفات الفلاحية التي تصيبها فقد وضعت جهاز للمكافحة الميدانية وأعطت ثماره، حيث سجلت على مستوى مديرية المصالح الفلاحية حوصلة تقييمية لحملة مكافحة آفات المزروعات سنة 2014، هذا ما يمثله (الجدول رقم 08) حملة مكافحة آفات المزروعات سنة 2014.

فيما يخص جرذان الحقول فعملية المكافحة الدقيقة والحساسة أنجزت طبقا للقرار الولائي رقم 3810المؤرخ في 30 ديسمبر 2013.

المساحة الإجمالية المعاينة 4068 هكتار.

حققت هذه العمليات لمكافحة الآفات نسبة إنجاز 60% وكانت الدوائر المعينة 04 (عين الحجر، يوب، سيدي بوبكر والحساسنة).

أما البلديات 11 : (الحساسنة، سعيدة، عين الحجر، مولاي العربي، أولاد خالد، السخونة، المعمورة، يوب، هونت، ذوي تابث، سيدي أحمد) [1].

من خلال إستعراضنا للإنتاج النباتي قد إتضح أن الإنتاج لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة وإنما عرف تذبذبات حيث يتضح أن بعض مجموعات المحاصيل قد عرفت تقلبات متفاوتة الشدة من موسم إلى أخر، تتحدد تبعا للظروف المناخية التي تسودها هذا الموسم أو ذاك، وكأن العوامل الأخرى قد إضمحلت أو على الأقل إتخذت لها مراتب ثانوية مقارنة بالطبيعة، وقد كانت الحبوب هي الأكثر تأثرا بهذه التقلبات، فهي من أهم مجاميع المحاصيل النباتية وتشكل الغذاء الأساسي للمواطن، أما البقوليات فإنها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن زيادة الإنتاج يحقق مزيدا من الأمن الغذائي في حاجة ماسة إليه، كما أن نقص الإنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة، وتشترك هذه المحاصيل في كونها تمد كلا من الإنسان والحيوان بنوع مطلوب بشدة من أنواع الغذاء، وهو البروتين النباتي (الحمص، الفول، العدس) هذا وقد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب.

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة التفتيش البيطري وحماية النباتات، مرجع سابق.

ولعل النتيجة التي نخرج بها من وراء هذه الإختلالات وهذا التذبذب الحاصل على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وكذا المساحة المزروعة والمساحة المحصودة، هي أحد السلبيات التي يعيشها قطاع الفلاحة وبخاصة منه مجال الإنتاج النباتي الممثل تحديدا في مجموعة الحبوب والبقول الجافة وهي في الغالب تعود إلى أسباب غير موضوعية مردها إلى التقصير واللامبالاة من طرف القائمين على القطاع، سواء المباشرين للعملية الإنتاجية أو المسيرين والمخططين إذ ما عدا الظروف المناخية غير المواتية أحيانا التي يمكن التقليل من أثارها السلبية بالإستعداد المسبق لها، فإن كل المعطيات الأخرى التي تساهم في العملية الإنتاجية الزراعية تعتبر إيجابية نسبيا وليس هناك من مبرر لهذا التذبذب على الإطلاق.

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني.

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث المساهمة في الناتج المحلي الفلاحي أو من حيث المساهمة في تغطية الإحتياجات الإستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الفلاحي.

أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية هي: الأغنام، الأبقار، الدجاج، تربية النحل.

نلاحظ من بيانات (الجدول رقم 09) أن هناك إرتفاع لكن بنمو بطيء في تربية الأغنام، ويرجع ذلك إلى الأمراض التي أصابتها مما أدى إلى قتلها كمرض الحمى المالطية فحسب المصادر الفلاحية تم تلقيح 15.333رأس(غنم 127.25 والماعز 2608)، وبلغ عدد المربين المستفيدين 265 مربي من عمليات التلقيح.

أما البقر فنلاحظ أن هناك إرتفاع في تربية الأبقار بإعتبار أن الولاية تتميز بطابع رعوي إضافة إلى العناية الصحية التي أولتها الدولة فقد قامت بعدة حملات للتلقيح 11446 رأس بقر من 20481 رأس التي أصابتها الحمى القلاعية.

وبالتالي كانت النتيجة إرتفاع عدد الأبقار مما أدى إلى الزيادة في كمية المجمعة من حليب البقر لدى مصانع جمع الحليب (جبلي سعيدة، الريف، الطيب) حيث قدرت حوالي 9.831719 لتر لهذا الموسم مقارنة بالموسم الماضي (7.649887 لتر) وهذا راجع إلى الزيادة في إنتاج الحليب البقر الذي قدر ب 26.351200لتر مقارنة بالموسم الماضي: 12.727460 لتر بإعتباره من المكونات الغذائية الأساسية وأحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني الذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان، وهذا بسبب الإرتفاع الملحوظ في عدد رؤوس البقر بنسبة 33% حيث قدر ب 12.230 رأس والفارق لكمية المجمعة قدر حوالي 2.181832 لتر.[1]

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات الفلاحية، مرجع سابق.

أما إنتاج اللحوم الحمراء وصلت إلى 90.139 سنة 2014 نلاحظ أن هناك تزايد في الإنتاج وهذا بسبب تزايد عدد المربين و عدد الرؤوس، أما اللحوم البيضاء على الرغم من الإرتفاع الذي طرأ على الدجاج فهو إرتفاع طفيف، ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانيات التي تتطلبها تربية الدجاج وكل ما تحتاج إليه، أما فيما يخص البيض سجلت إنخفاضا في كمية الإنتاج بعدما قدر الإنتاج 30.290 سنة 2013 أصبح 24.58 سنة 2014 ،ولعل من بين الأسباب المباشرة وراء هذا التناقض في وتيرة الإنتاج رفع الدفع الحكومي عن نشاط تربية الدواجن، كذلك دون أن ننسى موجة إنفلونزا الطيور التي أثرت سلبا على هذا القطاع.

يتبين من (الجدول رقم09) أن إنتاج الحليب بدأ يعرف زيادة في الإنتاج ليسجل 26351.21% في سنة 2014 بعدما ما كان 12.509 في سنة 2012، هذا يدل على الرعاية المولاة للأبقار من خلال التغذية الجيدة وزيادة الرعاية الصحية.

أما تربية النحل لم يعرف إنتاج العسل إهتماما كبيرا وواسعا، وقد كان النشاط فيه مختصرا على بعض التعاونيات لإنتاج العسل، بالإضافة إلى إستغلالات صغيرة ومصغرة على تربية محددة بالنسبة لبعض الأسر من أجل الإستهلاك أو للتداوي.

ما يلاحظ أن هناك نقص في إنتاج العسل حيث قدر 346 قنطار سنة 2014 بعدما كان 357 قنطار سنة 2013، وقد يرجع هذا النقص إلى قلة المعرفة لدى المربين، نقص التأطير والتأهيل والإمكانيات الخاصة، زيادة عن مشكل التوعية والإرشاد الفلاحي في هذا النوع، وكذلك نقص عدد خلايا النحل المنتجة التي قدرت ب 4463 خلية بخلاف الموسم الماضي حيث كان الإنتاج 357 قنطار ب 4323 خلية، ومهما يكن يبقى إنتاج هذه المادة دون المستوى المطلوب.[1]

وعلى العموم وحسب إحصائيات (الجدول رقم09) فإن وتيرة الإنتاج الحيواني تتأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض، فتارة تعرف إرتفاعا نسبيا في هذا المجال وتارة أخرى تتراجع، لذلك فإن إمكانية تجاوز النقص المسجل أمر ممكن على إعتبار أن الإمكانيات متوفرة والظروف مؤاتية، تبقى فقط الإرادة بالسعي إلى تجاوز بعض العقبات التي تقف عائق أمام ترقية الإنتاج الحيواني (الشكل رقم 06).

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات الفلاحية، مرجع سابق.

من خلال إستعراضنا للأرقام والإحصائيات التي إهتمت بمستويات الإنتاج والإنتاجية للقطاع الفلاحي الغذائي في مجاليه النباتي والحيواني، في الواقع يعاني الإنتاج الفلاحي ندرة في الوسائل التقنية فالري غير كاف، كما أن الإنتاجية ضعيفة بسبب النوعية الرديئة للبذور، فلهذا يجب تدارك الوضع والعناية أكثر بتوفير المزيد من هذه المنتجات، كذلك مشكلة الجفاف التي يعاني منها بإستمرار والتي تؤدي إلى إندلاع حرائق تلتهم المحصود من الإنتاج.

لعل أحد المفاتيح لفهم محدودية كفاءة الإنتاج النباتي تتمثل في غياب الإنسجام بين مدخلات القطاع ووسائل الإنتاج وتضافرهما معا، حيث يلاحظ عدم وجود وسائل تقنية لمتابعة الفلاحة بما فيه الكفاية وإن وجدت فهي غير مجهزة وغير مناسبة للظروف الطبيعية التي تعمل فيها.

كما إتصف الإنتاج الحيواني من جهته بعدم الإستقرار أو عدم تسجيل زيادة مطردة في الإنتاج بالنسبة إلى بعض المكونات.

وعموما فإن مستويات الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني تعرف تذبذبا دائما بحيث لا تكاد تستقر مستويات الإنتاج لأكثر من سنتين أو إنها تعرف وتيرة في إتجاه تصاعدي منتظم، وإنما القاسم المشترك الأكبر هو التأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض، وهذا دليل على تدني وتدهور الإنتاج الفلاحي الغذائي بنوعيه النباتي والحيواني، وتفاديا لمثل هذا التذبذب من الضروري إتخاذ إجراءات فنية لترقية الفلاحة، وكذلك بمتابعة دائمة وفعلية لبعض الجوانب الفنية لتدارك ما قد يترتب عليها من سلبيات، وحتى لا تؤدي إلى إعاقة التنمية الفلاحية المرجوة.

أما عن معدل النمو في الإنتاج الفلاحي ما يلاحظ من خلال (الجدول رقم 10) أن هناك تذبذب في معدل النمو بين السلب و الإيجاب، والسبب يرجع إلى الإنتاج الفلاحي سواء النباتي أو الحيواني، فخلال سنة2011 كان المعدل سلبي ب 23.50-% و في سنة 2013 كان معدل النمو 18.80 %، هذا يدل على أن في سنة 2013 كان هناك إرتفاع في الإنتاج الفلاحي عكس سنة 2014 إنخفض معدل النمو الى 16.80% هذا يدل على أن هناك إنخفاض في الإنتاج قد يكون هذا الإنخفاض مرده إلى عدة عوامل: الظروف المناخية المتمثلة في ضعف معدل التساقط خلال فصول السنة أدى إلى نقص الإنتاج الفلاحي، كذلك إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي ووسائل الإنتاج مما أثر بشكل كبير في تراجع المساحة المحصولية، إضافة الى ظهور العديد من الأمراض النباتية والحيوانية التي أدت إلى هلاك العديد من الهكتارات والعديد من الرؤوس الحيوانية (الشكل رقم 07).

نسبة الإكتفاء لأهم المنتجات الغذائية: بناءا على بيانات (الجدول رقم11) نلاحظ أن هناك مجموعات غذائية ذات معدلات إكتفاء منخفضة، وتضم هذه المجموعة السلع التي يقل فيها معدلات الإكتفاء الذاتي عن 50% وتشمل كل من القمح الصلب واللين البقول الجافة، الفواكه الطازجة والجافة.

فبالنسبة للحبوب وخاصة القمح الصلب واللين كان الإنخفاض أكثر شدة سنة 2014 أين تراجعت نسبة الإكتفاء الذاتي إلى حوالي 41% مسجلة بذلك نسبة أقل عما عرفته في سنة 2012 بما يعادل 122%.

كما تشمل هذه المجموعة البقول الجافة تكاد الولاية تعرف عجزا يكاد يكون كليا في انتاج هذه المواد حيث أن الإكتفاء الذاتي في الفترة 2013 لم يتجاوز 8.94% وهي الفترة التي كان فيها معدل الإكتفاء مرتفعا مقارنة في سنة 2014 سجلت نسبة 6.02%.

وتضم هذه المجموعة كذلك الفواكه الطازجة والجافة هي بدورها تعرف نسبة إكتفاء منخفضة حيث سجلت سنة 2014 ب 20.64% هذا التراجع المتواصل مرده إنخفاض مستويات الإنتاج.

أما المجموعات الغذائية كانت ذات معدلات إكتفاء متوسطة تدخل ضمن هذه الفئة السلع التي تحقق معدلات إكتفاء ذاتي بين 50% و90% وتشمل: البيض، اللحوم البيضاء، زيت الزيتون.

بناءا على بيانات (الجدول رقم11) نلاحظ أن البيض حقق سنة 2014 نسبة إكتفاء ذاتي 47.41% سجل إنخفاضا مقارنة بسنة 2013 حيث كان معدل الإكتفاء الذاتي 59.48%، أما اللحوم البيضاء فهي أيضا تتأرجح بين الإنخفاض والإرتفاع حيث سجلت 68.53% في سنة 2014.

وبالنسبة للمجموعات الغذائية ذات معدلات إكتفاء عالية تضم هذه المجموعات السلع التي يزيد فيها معدل الإكتفاء عن 95% وتندرج ضمن هذه المجموعة : الخضر الطازجة، حليب البقر، اللحوم الحمراء، زيتون طاولة. بالنسبة لهذه المواد عرفت إكتفاء ذاتي بمعدلات عالية.

فقد سجلت الخضر الطازجة نسبة395.28% سنة 2014 أما بالنسبة اللحوم الحمراء سجلت معدل إكتفاء 221.21% وبخصوص زيت الطاولة سجل 13.01% سنة 2014 إكتفاء بل وحتى فائضا.

من خلال المعطيات الإحصـائية بالنسـبة لمجموعة الإنتاج النباتي تأتي البقول الجافة في المرتبة الأولى بحيث تسجل عجزا وعدم إكتفاء.[1]

كما نلاحظ بالنسبة لمجموعة الإنتاج الحيواني زيت الزيتون يأتي في المرتبة ثانوية بالنسبة لسابقتها سجلت عجزا نسبيا. (الشكل رقم 08- 09)

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات الفلاحية، مرجع سابق.

الفرع الثالث: إستصلاح الأراضي.

يهدف هذا البرنامج إلى توسيع المساحة الصالحة للزراعة، إذ يعتبر الإمتياز الفلاحي من أهم ما قامت به الدولة في إطار الإستصلاح وتشجيع خدمة الأراضي الجديدة، وهو برنامج خاص يخص به بعض الفئات من المجتمع خاصة البطالين والراغبين في خدمة الأرض من الشباب حاملي الشهادات، وكذلك يهدف إلى توطين وتثبيت السكان وخلق مناصب الشغل.

ويتم وفق هذا البرنامج فتح محيطات عبر بلديات الولاية تتكفل بتغطية المشاريع عن طريق صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وتتكفل العامة للإمتيازات الفلاحية بتسيير هذه المشاريع بحيث تعمل على تحديد المحيطات الممكن إستغلالها وتقوم ب:

تقسيم المحيط إلى مساحات.

حفر التنقيبات والأبار وتجهيزها.

تجهيز المحيط بالكهرباء وقنوات الري.[1]

وحسب المعطيات التي أخذناها من العامة من الإمتيازات الفلاحية سمح تطبيق المنشور الوزاري رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 المصادقة على 09 محيطات للإستصلاح الأراضي عن طريق منح حق الإمتياز كما يمثلها (الجدول رقم12)، حيث يتبين أن مساحة المحيطات قدرت ب 9700 هكتار موجهة لإنشاء مستثمرات للفلاحة و تربية الحيوانات ما يلاحظ أن الولاية إستفادت من 09 محيطات منها 06 محيطات (المقدر، المرفق، مشرع بن عوار، مقاعدة، ظايت المواسطة، واد تكوك)مساحتها 6800 هكتار موجهة للمشاريع إستثمارية، و 03 محيطات(عقلة الراقصة، بلاد البطاطيش، الحمرة) مساحتها 2900 هكتار مشاريع موجهة للشبيبة، كل المحيطات التي تم تحديدها و صادقت عليها لجنة التوجيه كانت محل الدراسة في البرنامج المتعلق بإستصلاح الأراضي، حيث بلغ عدد الملفات المودعة للإستفادة 4534 ملف أي عدد المستفيدين 597 مستفيد، حيث كانت عدد الملفات المدروسة 4534 ملف و 4370 ملف مقبول أي بنسبة 96% والملفات المرفوضة 105 ملف وذلك لأسباب التالية: [2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج إستصلاح الأراضي عن طريق حق الإمتياز، ماي2014، ص-08.

[2] إجراء مقابلة مع رئيس مكتب الاحصائيات، العامة للإمتيازات الفلاحية لولاية سعيدة، يوم 20 ماي2015.

- ملفات ناقصة لنقص وثيقة الفريضة أو لنقص وثيقة الوكالة.

ما يلاحظ قد تكون عدد عقود الممضاة غير متساوية مع عدد المستفيدين وقد يرجع ذلك إلى:

- في حالة وفاة المستفيد ولم يقوموا الورثة بتعديل قرار الإستفادة.

- تنازل بعض المستفيدين عن الأراضي الموزعة عليهم وذلك كون أن لهم أشغال أخرى تمنعهم من التفرغ للإستصلاح والفلاحة.

وما يلاحظ على (الجدول رقم12) أن محيط مشرع بن عوار وظايت المواسطة يأتي في المرتبة الأولى وهو أكبر عدد بالنسبة للمحيطات الأخرى بإعتباره يحوي على أكبر مساحة تقدر ب 2000 هكتار، وفي المرتبة الثانية محيط الحمرة مساحته 1500 هكتار مخصص لإستقبال 154 مستفيد شاب مما سوف يخلق لدينا 462 منصب شغل.

المطلب الثالث: مستوى الإستفادة من الدعم.

الفرع الأول: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيةFNRDA .

تقوم سياسة دعم القطاع الفلاحي في إطار برنامج التنمية الفلاحية على تقديم مساعدات للقطاع في مختلف فروعه من خلال تدعيم الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاجية للمساهمة في تقليص الفاتورة الغذائية، وتوظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (البذور، الشتلات)، لهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للبلديات، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع، وعلى هذا الأساس يعتبر الصندوق الممول الوحيد الذي يدعم معظم النشاطات الفلاحية، من خلال ما تحصلنا عليه من معلومات ووثائق من المصالح الفلاحية يتبين أن:

عدد الملفات المودعة: 5400على مستوى اللجنة الولائية التقنية.

عدد الملفات المقبولة: 4492 ملف.

أما الملفات المرفوضة: 908 ملف.

حيث يتواجد بالولاية عدة تجهيزات وهياكل تخدم القطاع منها: المالية التكوينية وكذا وحدات تحويل الإنتاج موزعة على مؤسستين ماليتين:

الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي CRMA .

بنك التنمية الفلاحية والريفيةBADR. (الجدول رقم13).

أعطت الولاية أولوية وعناية خاصة للقطاع الفلاحي ولذا خصصت غلافات مالية معتبرة على شكل إعانات وتدعيمات وتسهيلات للحصول على القروض و(الجدول رقم14) يبين أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار برنامج التنمية الفلاحية [1]، حيث هذا البرنامج يدعم بعض النشاطات الفلاحية ذات الأولوية المدرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية.

من خلال (الجدول رقم14) نلاحظ أن الدعم من طرف الصندوق أعطى أولوية للعتاد الفلاحي بنسبة 50% فيما يخص المكننة في القطاع الفلاحي على مستوى الولاية من جرارات، عتاد، مرافق وآلات الحصاد قد دعمت لهذه السنة 2014 ب 262 وحدة (جرار+عتاد مرافق) فنلاحظ أن هناك تزايد في الدعم مقارنة بالسنة الماضية حيث كانت 159 وحدة.

أما آلات الحصاد لهذا الموسم 2013-2014 قدرت ب 17 وحدة بخلاف الموسم الفارط 2012-2013 كانت 27 وحدة، والملاحظ في هذا المجال أن المناطق السهبية بما فيها سيدي أحمد ومولاي العربي هي الأكثر مكننة في إكتسابها للجرارات والعتاد المرافق (183 وحدة سيدي أحمد و173 وحدة بمولاي العربي) وهذا لخصوصية المنطقة لخدمة الأرض وقد بلغت 356 جرار للبلديتين، ثم يأتي الإنتاج الحيواني بنسبة 21% الذي يضم اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض، الحليب، بعد ذلك السقي بنسبة 15% الذي يضم الرش، السقي بالتقطير، تجهيزات الري وكل ما يتعلق بالري من أجل توسيع المساحات المسقية وهذا راجع لعامل المياه، ثم تأتي زراعة بذور الحبوب أي نسبة 13% بعد ذلك الغراسة الجديدة 01% بما فيها أشجار الزيتون والأشجار المثمرة، ما يلاحظ أن بعض النشاطات كانت معدلاتها مرتفعة وباقي النشاطات الأخرى كانت معدلاتها ضعيفة مما يدل أن الدعم يوجه إلى النشاطات ذات الأولوية وإلى البرامج الموجهة حسب مميزات المنطقة. (الشكل رقم 10) يبين إستهلاك الدعم للإستثمارات الفلاحية المدونة في (الجدول رقم14).

من خلال (الجدول رقم 15) نلاحظ أن نسبة الدعم بدأت تتقلص لسنة 2011-2012 والسبب في ذلك أن الدولة بدأت تتراجع سياستها في تدعيم الفلاحين، ضف إلى ذلك ما يلاحظ أن المبلغ المقرر أكبر من المستهلك. (الشكل رقم11)

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة،23 أفريل2015.

قد يرجع السبب في ذلك أنه عند بداية عملية الدعم كان هناك تباطؤ من قبل الفلاح أو المستفيد عن وضعية تسوية مشاريعه، وكيفية التعامل مع المورد ومع المصالح الفلاحية، ضف إلى ذلك أن الفلاح ورث فكرة الدعم حيث أنه يستفيد من الأموال ولا يوجهها في مكانها ثم بعد ذلك تعوض له الدولة الخسارة. كذلك تأخير في تسديد فواتير مختلف العمليات من طرف بنك التنمية الفلاحية والريفية والصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، أما فيما يتعلق بتدعيم الشباب بلغت قيمة الدعم 3429046779 دج وقد تم إنجاز 68 قرار ونسبة هذه الإنجازات 100% وهي مبنية في (الجدول رقم16). [1]

وفي إطار تطبيق التأطير التقني لعصرنة المستثمرة وتحسين وتطوير الإنتاجية وتكثيف الإنتاج، فالأهداف المسطرة للولاية إدماج حوالي 14.774 مستثمرة فلاحية ضمن برنامج التنمية الفلاحية عن طريق الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أي إندمجت 93.343% ضمن هذا البرنامج.

كان المبلغ الإجمالي للإستثمار 7.911.379،11دج يوزع على الشكل التالي:

- مبلغ القرض البنكي: 1.930.019،46 دج.
- مبلغ الدعم من الصندوق: 4.377.193،81 دج.
- التمويل الذاتي: 1.599.165،84 دج.

الإنجازات التي حققتها المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي: تكثيف زراعة الحبوب، تجديد المساحات المغروسة، مجمع الحليب، زيادة إنتاج تربية النحل.[2]

ما يمكن إستخلاصه فيما يخص الدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي أعطاه للنشاط الفلاحي وإيجاد مناصب العمل وإستصلاح الأراضي أنها حققت تقدم معتبر في مجال الإنتاج الفلاحي وتطور في مستويات الإنتاج مما مكن برامج التنمية الفلاحية أن تنجح في إنتاج الحبوب، أما فيما يخص الزيتون والكروم كان الدعم غير كافي لإحتياجات الولاية، وعليه فالمساهمة في هذا المجال غير كافية للرقي بالقطاع الفلاحي، (الجدول 17).

لكن رغم هذه الإنجازات التي حققها هذا البرنامج إلا أنه لم يحقق الإكتفاء الذاتي وذلك لعدة أسباب أهمها:

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مرجع سابق.

[2] المنشور الوزاري المشترك رقم108، المؤرخ في 23 فيفري2011، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني، ص-70.

الإستراتيجية المتبعة في تطبيق هذه البرامج، سوء التسيير والإستراتيجية الداعمة لهذا القطاع، عجز في بعض المنتوجات، كذلك بسبب ضعف الرقابة والمتابعة الميدانية على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي مما أدى إلى صرف أموال الدعم إلى مصالح شخصية.

الفرع الثاني: الإمتياز الفلاحي. Générale Des Concessions Agricoles

تعتبر العامة للإمتيازات الفلاحية المؤسسة المكلفة بتسيير برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز وحسب إحصائيات العامة للإمتيازات الفلاحية أن ولاية سعيدة إستفادت من 10مشاريع حيث كان أول مشروع للإمتياز على مستوى الولاية عين السخونة بها 04 مشاريع (فيض الرمل، المطمر، زاوية حمية البقار) والتي تبلغ مساحتها 485 هكتار وعدد مستفيديها 86 مستفيد، والحساسنة بها 03مشاريع، المعمورة بها مشروع، وسيدي أحمد 02 مشاريع، فكان المجموع 10مشاريع التي إستفادت منها الولاية، هذه المشاريع تشرف عليها المؤسسة العامة للإمتيازات الفلاحية من بين أهدافها:

- خلق وإنشاء نشاطات منتجة ذات خدمات فعالة.
- توسيع الأراضي الصالحة للزراعة.

لقد تفاوتت المشاريع منها ما حققت إنجازات والبعض أخر من العمليات لازالت في طور الإنجاز لأسباب متعددة:

- عدم توفر القابلية الإجتماعية في بعض المحيطات.
- عدم إختيار المناسب للمحيطات.
- توفير جميع العمليات الفلاحية المبرمجة في كل مشروع مع تأخر وصول الكهرباء مما تعذر إستمرارية نشاط المشروع.

نتج عن إنجاز هذه المشاريع رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي إذ حقق حوالي 55278 منصب شغل سنة 2014 بعدما كان في سنة 2012 حوالي 52500 منصب شغل، فاليد العاملة المؤهلة والكافية هي الأساس في القطاع الفلاحي، مع العلم أن اليد العاملة التي تستقطبها الفلاحة في أغلب الأحوال غير مستقرة، كذلك توفير من المياه الجوفية ما يقدر 350000 م³ سنوي، تجديد 8500 هكتار من المراعي ما يعادل 61% من مساحة مراعي الولاية، بالإضافة إلى تحسين أوضاع سكان الأرياف.[1]

---

[1] إجراء مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات، العامة للإمتيازات الفلاحية لولاية سعيدة، مرجع سابق.

الأفاق المستقبلية:

- توسيع المساحات المزروعة بالحبوب المسقية إلى 20000 هكتار في المدى المتوسط، علما بأن 20000 هكتار مسقية تنتج محصول مساوي للإنتاج المساحات المزروعة حاليا والمقدرة ب 84530 هكتار.

- الرفع من إمكانية التخزين الجواري للحبوب.

 تطوير وعصرنة منشآت التربية للرفع من الإنتاج الحيواني.

- توسيع مساحات بساتين الولاية الخاصة بزيادة غرس الزيتون.

- تحسين إنتاج الخضروات لاسيما البطاطا والبصل.

- تثمين المناطق الرعوية والحفاظ عليها.

- إعادة الإعتبار لزراعة البقول الجافة.

ومن أجل التحقيق الأمثل للأهداف المسطرة (الجدول رقم 18) يجب أن تنصب الجهود على تحقيق أولوية التخصص الإنتاجي عند الإستخدام للموارد الزراعية والمائية والبشرية والمالية المتاحة وعلى تحقيق نسبة مقبولة من الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب مثلا مما يستدعي زيادة الطاقات الأساسية لتخزينها ونقلها وتسويقها.

المطلب الرابع: تقييم برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة.

نظرا لضخامة وتعدد النشاطات التي يدعمها برنامج التنمية الفلاحية وحداثة بعضها، وبالرغم من البرامج والآليات التي طبقتها الدولة إلا أن هناك بعض المشاكل والملاحظات التي سجلت أهمها:

- إن تطبيق البرنامج تم بطريقة سريعة مقارنة بالمبالغ المخصصة له والأهداف التي خطط لإنجازها، مما أدى إلى كثير من النقائص كقلة المؤطرين والدراسات المعمقة للإستثمارات المعتمدة، مما أنجز عنه نمو غير متكامل (زيادة المنتوجات الفلاحية بدون وجود تسويق أو غرف تخزين، قلة المراقبين والمرشدين الفلاحين مقارنة بعدد المستفيدين) أي غياب الخطط التفصيلية في الإستراتيجية الكلية للبرنامج.

- تراجع بعض المستفيدين عن إتمام إستثماراتهم وصرف المبالغ في مجالات أخرى بدون أسباب مبررة كذلك مشكل إعادة القروض وعدم إلتزام الفلاحين بتسديدها مما أدى إلى متابعتهم قضائيا.

- مشكل تخزين وتسويق المنتوجات الفلاحية والتي تؤدي بالفلاح إلى بيع منتوجاته بأثمان رخيصة، قد تؤدي به على طول الوقت إلى التخلي عن عمله لقلة الأرباح مع قلة التخزين أو إرتفاع تكاليف التخزين مقارنة بثمنها.

- قدرة تخزين الحبوب غير كافية خاصة بالبلديات الرائدة في إنتاج الحبوب على المستوى الولائي.

- إرتفاع أسعار الفواكه بسبب قلة انتاجها.

- بطء إستلام العتاد الفلاحي من شركة تسويق العتاد الفلاحي وخاصة الجرارات الفلاحية.

- إن النقاط المائية غير مستغلة من طرف الفلاحين في عملية السقي خاصة في شعبة الحبوب.

- الكهربة الفلاحية غير كافية لإستعمالها في ضخ المياه من الأبار.

- مشكل الطاقة الكهربائية نقصها وإرتفاع فاتورتها جعل الفلاح يقلل من المساحات المزروعة مما أثر على المحصول الفلاحي.

- نقص السدود في الولاية.

- بعض المشاكل والأمراض النباتية كمشكل المياه المالحة (ترسبات الملح على المرور الوقت بسبب المياه المالحة والمواد الكيماوية المستخدمة والتي تقضي على المزروعات)، وكذلك مشكل تبخر ونفاد المياه بالنسبة للمياه العذبة.

- نقص في ثقافة الدورات الفلاحية للفلاحين وعدم إستعمالهم للبقوليات لنقص مكنتها.

- بطء وعراقيل في إجراءات الإستفادة من القروض البنكية.

وبالتالي رغم هذه العيوب هذا لا ينفى: من أنه حول العديد من المناطق القاحلة إلى غابات من الأشجار المثمرة وكذلك ساهم في إستصلاح العديد من الأراضي.

ولأجل تحسين العمل وتحقيق نتائج أفضل نقترح:

- الرقابة المستمرة للإستثمارات المدعمة حتى تحقق النتائج المخططة لها، وإتخاذ إجراءات صارمة في حالة عدم تطبيق تعهداتها.

- إيجاد منافذ للمنتوجات الزراعية ذات الإنتاج الواسع، وذلك بالإهتمام بالصناعة الزراعية وغرف التخزين وزيادة طاقة التبريد وتسهيل إجراءات التصدير وإيجاد منافذ للتسويق وطنيا ودوليا وتشجيعها أكثر، وهذا ما يهدف إليه البرنامج على المدى الطويل.

- إعفاء الفلاح من الفائدة عند إقتراضه وذلك لتشجيعه لخدمة الأرض.

- تطوير السقي الفلاحي.

- الإهتمام بالإرشاد الفلاحي وتكثيفه حتى يساعد الفلاحين على معالجة مشاكلهم الفلاحية، والحصول على محاصيل جيدة ذات نوعية، خاصة وأن أغلب المستفيدين ليس لديهم تخصص وخبرة في هذا المجال.

- إعطاء الزراعات الإستراتيجية وكذا المنتوجات الفلاحية (القمح، تربية الأبقار) الإهتمام الملائم، ووضع مخطط خاص بهذا النوع من الإستثمارات والدراسة بالإستعانة بالمتخصصين حتى تحقق نتائج تسمح بالوصول فعلا إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي يهدف إليه البرنامج.

لهذا يجب على الدولة أن تفرض إستمرارية المراقبة الميدانية ومحاولة زيادة إجراءات قانونية للتضيق على المحتالين والمستفيدين من هذا البرنامج بطرق غير مشروعة بالتعاون مع أعوان الإدارة.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة حول برنامج التنمية الفلاحية من خلال السياسة التي إنتهجتها الجزائر، حيث قام هذا البرنامج بتقديم مساعدات للفلاحين وهذا من أجل مواكبة التطورات وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه لم يعرف بعد إستقرارا، وهذا لوجود العديد من المشاكل والنقائص التي يعاني منها كسوء التسيير والإستراتيجية الداعمة لهذا القطاع، وحتى يسمح بتحقيق تنمية فلاحية يستوجب تضافر مجموعة من الجهود والمستويات.

الخاتمة :

تعتبر الفلاحة بالنسبة إلى جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية البيئية، نظرا إلى محدودية الموارد الزراعية في الجزائر فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الفلاحة التنموية بأبعادها الثلاثة والتعامل مع قطاع الفلاحة، على هذا الأساس المتعدد الجوانب وبعيد المدى الذي يكتفي بمقياس العائد الإقتصادي وحده، بل يتعداه إلى العوائد الإجتماعية والبيئية التي تتصل بأمن البلد وسلامة البيئة وصحة المواطنين، وإن كان لا ينبغي لهذا أن يفضل شروط الكفاءة الإقتصادية والسعي من حيث المبدأ إلى بناء الإقتصاد الزراعي على أساس الميزة النسبية و متطلبات المنافسة السعرية و النوعية إلى أقصى حد ممكن وتقليص تكاليف الدعم على الحكومة و المواطنين، والأخذ بعين الإعتبار ضرورة التوازن الأنسب في توزيع الموارد بين إستخداماتها المختلفة الفلاحية و غير الفلاحية.

والمتأمل أوضاع القطاع الفلاحي في الجزائر يلاحظ تخلفه النسبي، وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمتاحة نسبيا حيث لاحظنا أن القطاع الفلاحي مازال يعاني مظاهر الإهمال والتخلف.

وتعتبر الفجوة الغذائية التي تزداد إتساعا إلى جانب مظاهر التخلف الأخرى في القطاع الفلاحي كما يعكسها تدني العديد من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية الفنية مقارنة بدول ومناطق العالم الأخرى نتيجة واضحة لتخلف وإهمال القطاع الفلاحي.

وعليه أصبحت الجزائر تواجه تحديا خطيرا ذا أبعاد سياسة وإجتماعية وإقتصادية تتمثل :

في قصور الإنتاج الغذائي، الإعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية في إستيفاء إحتياجات السكان من الموارد الغذائية الأساسية، وعلى هذا الأساس تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني بإعتبار أن الأمن الغذائي هو أحد المكونات الرئيسية للأمن الإستراتيجي للبلاد.

ومن تم أصبح لزاما على الجزائر أن تنمي قطاعها الفلاحي من أجل سد الفجوة الغذائية تسترجع الإستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا السياق، فإن أية سياسة تعتبر غير كافية مهما بلغت من الدقة والكفاءة النظرية إذا لم تصاحبها أطر تشريعية، فالسياسة وحدها غير كافية لتحقيق أهدافها، إذ يستلزم الأمر وجود أطر مؤسسية وتشريعية تساعد على تنفيذها.

لذا إتبعت الجزائر في ذلك سياسات لسن التشريعات التي تنظم إستخدامات الأراضي الزراعية والمدخلات الزراعية إضافة إلى التشريعات والقوانين الأخرى التي تشجع على الإستثمار، وما إلى ذلك مما له علاقة بعمل القطاع الزراعي خصوصا والإقتصادي عموما. وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر إلى إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الفلاحية و الغذائية الجارية من خلال الإستعمال الرشيد للقدرات الطبيعية و ذلك عبر سياسات الدعم الفني و العلمي و الإقتصادي و المالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج ، ويأتي كل هذا التطوير و التعديل في إطار ما ينبغي أن تتميز به تلك السياسات من المرونة و الموضوعية لتكون أكثر مواءمة مع ما يكتنفها و يحيط بها من العوامل و المتغيرات ، و أكثر كفاءة في التعامل معها و الإستفادة من إنعكاساتها و مضامينها الإيجابية، و تلافيا أو تقليلا لما قد تنطوي عليه من أثار سلبية.

ومنه توصلنا إلى أن إختبار فرضيات البحث أعطى النتائج التالية:

- مرت السياسة الفلاحية في الجزائر بعدة مراحل منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بسبب فشل الإصلاحات السابقة وهذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية ... إلخ، وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة للسنوات الأخيرة هذا ما تثبته صحة الفرضية الأولى.
- قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي ومن بين هذه البرامج برنامج التنمية الفلاحية هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- عرف الإقتصاد الوطني إستقرارا منذ تطبيق هذا المخطط لكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من الأمن الغذائي هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها:

- يعتبر برنامج التنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم التي إتبعتها الجزائر مؤخرا.
- يعتبر برنامج التنمية الفلاحية روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحين إتجاه الإستثمار الفلاحي.
- إن للبرنامج دور مهم في تحقيق تطورات كبيرة على مستوى الإنتاج الفلاحي.
- عدم تحقيق الأمن الغذائي وهذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.
- عدم إهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي والنظرة السيئة للفلاح بصفة عامة.

الإقتراحات والتوصيات :

إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة فلاحية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحدد هذه الأهداف وذلك من خلال:

1/ زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة وذلك من أجل زيادة حجم الإنتاج الزراعي في الإقتصاد الوطني وبالتالي زيادة فعاليتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2/ إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

3/ العمل على خلق مناخ مناسب للإستثمار الفلاحي من خلال السياسة المالية المنتهجة والنظم التشريعية فيما يخص البرامج التنموية عن طريق برنامج التنمية الفلاحية.

4/ الإعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلان المكتوبة والمرئية لتحسين المنتوج الفلاحي.

5/ إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.

6/ مواصلة الجهود في مجال إستعمال التقنيات المقتصدة للماء.

7/ مواصلة سياسة تكييف أنظمة الإنتاج على كل المستويات حماية الأرض والأنظمة البيئية.

الملاحق

1/ الجداول.

2/ الأشكال البيانية.

الجداول:

الجدول رقم01: تصنيف بلديات الولاية.

المناطق	البلديات
منطقة متعددة الزراعات	سيدي بوبكر، سيد أعمر، أولاد خالد، سعيدة، ذوي تابث، عين سلطان، أولاد إبراهيم.
منطقة زراعة الحبوب	هونت، يوب، عين الحجر، الحساسنة، شمال مولاي العربي تيرسين، شمال المعمورة، شمال سيدي أحمد.
منطقة فلاحية سهبية	جنوب مولاي العربي، وسط سيدي أحمد، وسط المعمورة.
منطقة سهبية	جنوب سيدي أحمد، جنوب المعمورة، عين السخونة.

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول رقم02: توزيع سكان الولاية بين الريف والمدينة.

البيان	**العدد (النسمة)**	**النسبة**
عدد السكان الإجمالي	**370.439**	**%100**
سكان الريف	**111.132**	**%30**
المنشغلين بالفلاحة	**55.278**	**%50** من السكان النشيطين
السكان النشيطين	**259.307**	**%20**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول رقم 03: تقسيم المساحة الإجمالية للولاية.

الوحدة: هكتار

الأراضي	المساحة	النسبة
الأراضي الفلاحية الكلية	511.349	76% من المساحة الاجمالية الكلية.
الأراضي الفلاحية المستغلة	308.206	60% من المساحة الفلاحية الكلية.
الأراضي المسقية	43.479	09% من المساحة الصالحة.
المسالك الغابية	159.663	31% من المساحة الكلية للولاية.
غابات سهوية رعوية	158.825	46% من المساحة الكلية للولاية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطياتDSA.

الجدول رقم 04: توزيع التساقط الشهري والسنوي لكمية الأمطار.

الشهر	20111/2010	2011/2012	2013/2012	2014/2013
سبتمبر	**05.3**	**02.4**	**7.3**	**37.0**
أكتوبر	**36.1**	**52.9**	**44.1**	**06.0**
نوفمبر	**30.4**	**48.8**	**201.1**	**65.3**
ديسمبر	**20.9**	**36.4**	**14.8**	**60.2**
جانفي	**22.6**	**15.0**	**93.3**	**43.8**
فيفري	**26.3**	**52.9**	**414.5**	**38.6**
مارس	**38.4**	**55.0**	**62.1**	**39.3**
أبريل	**73.5**	**83.1**	**116.1**	05.6(يومين ممطرين فقط)
ماي	**60.1**	**35.5**	**34.6**	-
المجموع	**313.6**	**382.1**	**612.1**	**295.8**
الرياح (sirocco) الساخنة	**10أيام**	**05أيام**	**04أيام**	**09أيام**
الصقيع	**35يوم**	**71يوم**	**37يوم**	**00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطياتDSA .

الجدول رقم05: تطور التركيب العمري للعتاد الفلاحي.

العمر	عدد الجرارات	عدد آلات الحصاد والدرس
من 0 سنة إلى 5 سنوات	327	41
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	268	57
من 11 سنة إلى 20 سنة	411	39
20 سنة فما فوق	559	120
المجموع	1565	257

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم06: توزيع الإنتاج النباتي.

السنوات / النوع النباتي	2011	2012	2013	2014
الحبوب (ق)	137.955	1.229.661	1.446.651	414.158
الخضروات (ق)	820.468	779.609	1.293.770	1.273.928
البقول الجافة (ق)	58	1.780	2.928	2008
الفواكه (ق)	48.813	54.826	40.393	40.708.5
الزيت الزيتون(هكل)	498	566	1.440	1.606

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم07: توزيع المساحتين المزروعة والمحصودة حسب نوع الحبوب.

نوع الحبوب / المساحة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	المجموع
المساحة المزروعة (هكتار)	19036	33496	31594	3624	87750
المساحة المحصودة(هك)	15854	19685	19174.50	8710	57423.50
الإنتاج المحصل عليه (قنطار)	131218	132492	133955	16493	414158

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطياتDSA .

الجدول رقم08: حملة مكافحة آفات المزروعات لسنة 2014.

الوحدة: الهكتار

الآفة	المساحة الإجمالية	المساحة المتضررة	المساحة المعالجة
جردان الحقول	4068	1920	1510
الأعشاب الضارة	87.750	10000	5964.5
الدودة البيضاء	232	97	97
بق الحبوب	351	23	23

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم09: توزيع الإنتاج الحيواني.

السنوات / النوع الحيواني	2011	2012	2013	2014
اللحوم الحمراء (ق)	87.655	71.783	84.173	90.139
اللحوم البيضاء (ق)	28.093	20.254	21.157	25.385
الحليب 10^3 ل	13.867	12.509	12.727	26351,20
البيض 10^3	19.572	21.928	30.290	24.587
العسل (ق)	78	274	357	346

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على DSA .

الجدول رقم10: تطور مؤشر ومعدل النمو للإنتاج الفلاحي.

الوحدة %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر الإنتاج	12.90	-48.50	26.24	34.50	39.90
معدل النمو	6.70	-23.50	16.58	18.80	16.80

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم11: يوضح نسبة الإكتفاء لأهم المنتجات الغذائية.

الوحدة %

السنوات / المنتوج الغذائي	2012	2013	2014
القمح الصلب واللين	%122	%140	%41
البقول الجافة	%5.64	%8.94	%6.02
الخضر الطازجة	%262.33	%408.82	%395.28
الفواكه الطازجة والجافة	%22.33	%19.77	%20.64
حليب البقر	%42.45	%133.38	%139.53
البيض	%44.65	%59.48	%47.41
اللحوم البيضاء	%57.74	%58.16	%68.53
اللحوم الحمراء	%186.04	%210.36	%221.21
زيتون الطاولة	%438	%999	%1301
زيت زيتون	%16.13	%39.59	%43.36

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم12: توزيع المحيطات الموجهة لإنشاء مستثمرات للفلاحة.

البلدية	إسم المحيط	المساحة (هكتار)
المعمورة	عقلة الرقاصة	600
	بلاد البطاطيش	800
	المقدر	1000
	المرفق	400
	مشرع بن عوار	2000
سيدي أحمد	مقاعدة	400
	ظايت المواسطة	2000
	الحمرة	1500

عين السخونة	واد تكوك	1000
المجموع	09	9700

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات GCA .

الجدول رقم13: توزيع الهياكل المالية عبر بلديات الولاية.

الهيكل	العدد	البلديات
بنك التنمية الفلاحية والريفية BADR	1	بلدية سعيدة
الصندوق الجهوية للتعاضد الفلاحي CRMA	1	بلدية سعيدة

المصدر: من إعداد الطالبة.

الجدول رقم14: أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين.

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
الحليب	1839550000
الإنتاج الحيواني	9623900244
زراعة بذور الحبوب	5825632500
إقتصاد المياه	1388000000
المكننة الفلاحية	23681575161
الغراسة الجديدة	300000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم15: تطور عملية الدعم خلال الفترة 2010-2014.

الوحدة: دج.

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مبلغ الدعم FNRDA	الإلتزامات	500717200	340120212	350340136	690650128	555172205
	الإستهلاك	40500170	100340500	90500936	99163500	205900000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم16: الإنجازات في إطار تدعيم الإطارات الشبانية.

الإنجازات	العدد	نسبة الإنجاز	قيمة الدعم
مكتب الدراسات والتوجيه	11	%100	1.152.480.30
عتاد فلاحي	10	%100	10.405.554.66
جمع الحليب	13	%100	7.410.000.00
تربية الدواجن	32	%100	10.982.041.80
وحدة صيانة العتاد الفلاحي	2	%100	4.178.798.74

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم17: مستوى الدعم المقدم من خلال FNRDA (2010-2014)

الوحدة: دج.

السنة / المبالغ	2010	2011	2012	2013	2014
تطور المبالغ الإجمالية	8.912.000	55.609.000	35.014.000	59.691.000	271.838.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات DSA .

الجدول رقم18: الأهداف المسطرة للخماسي 2015-2019.

	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	1531398	1572948	1629786	1667519	1728873
الحبوب الجافة	3269	3359	3425	3486	3528
الخضروات	910703	939850	969021	995438	1023655
الفواكه	55129	56350	57555	61515	65483
الزيتون	63798	70534	84421	96903	113050
اللحوم الحمراء	81171	84337	87957	90780	94179
اللحوم البيضاء	21014	21913	22853	23845	24781
الحليب	43864	44303	44746	45193	45645
البيض	43736	46171	52441	53545	57724
العسل	356	420	424	444	445
الصوف	13608	14209	14773	15416	15995

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطياتDSA .

الأشكال البيانية:

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية.

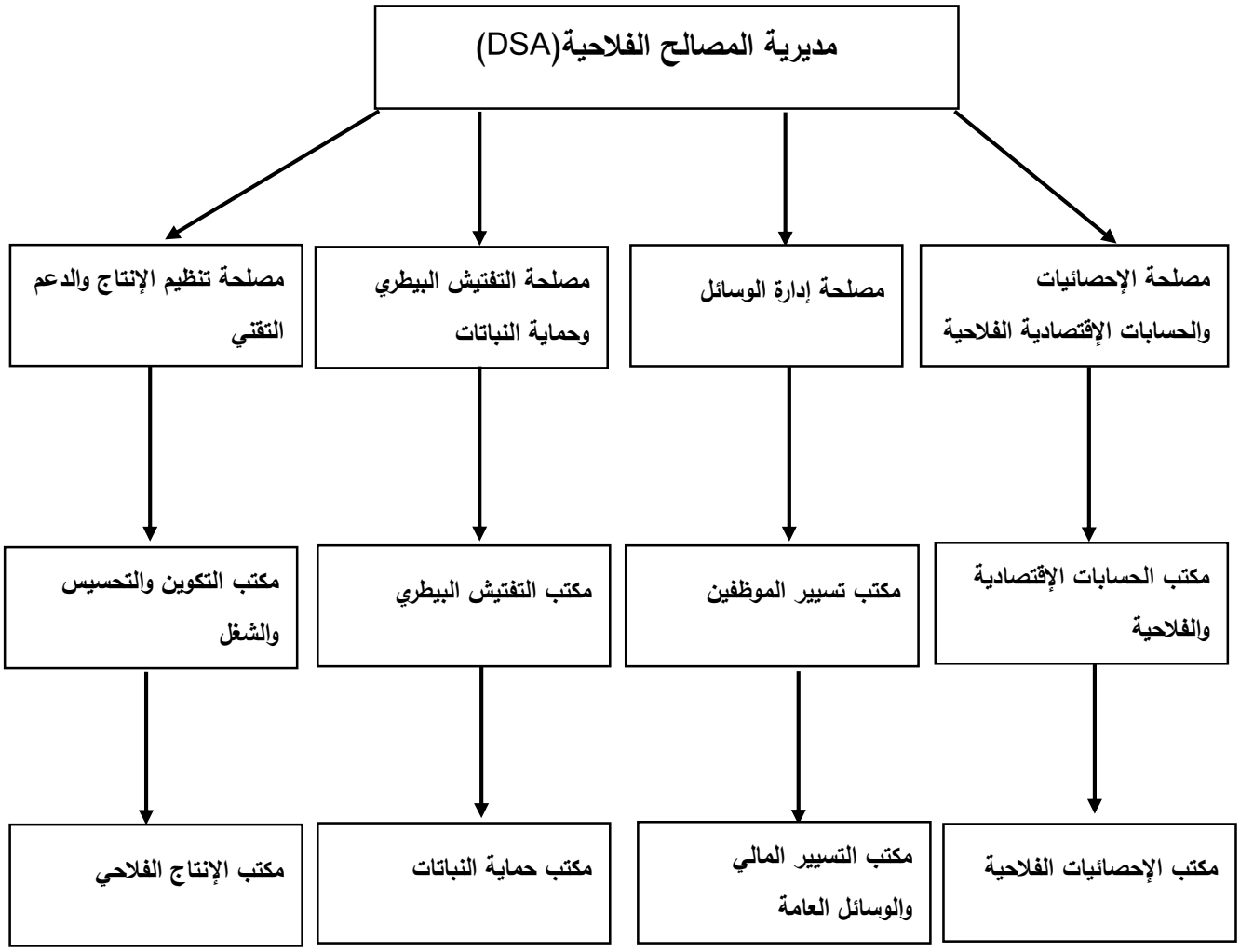

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم02: توزيع سكان الولاية بين الريف والمدينة.

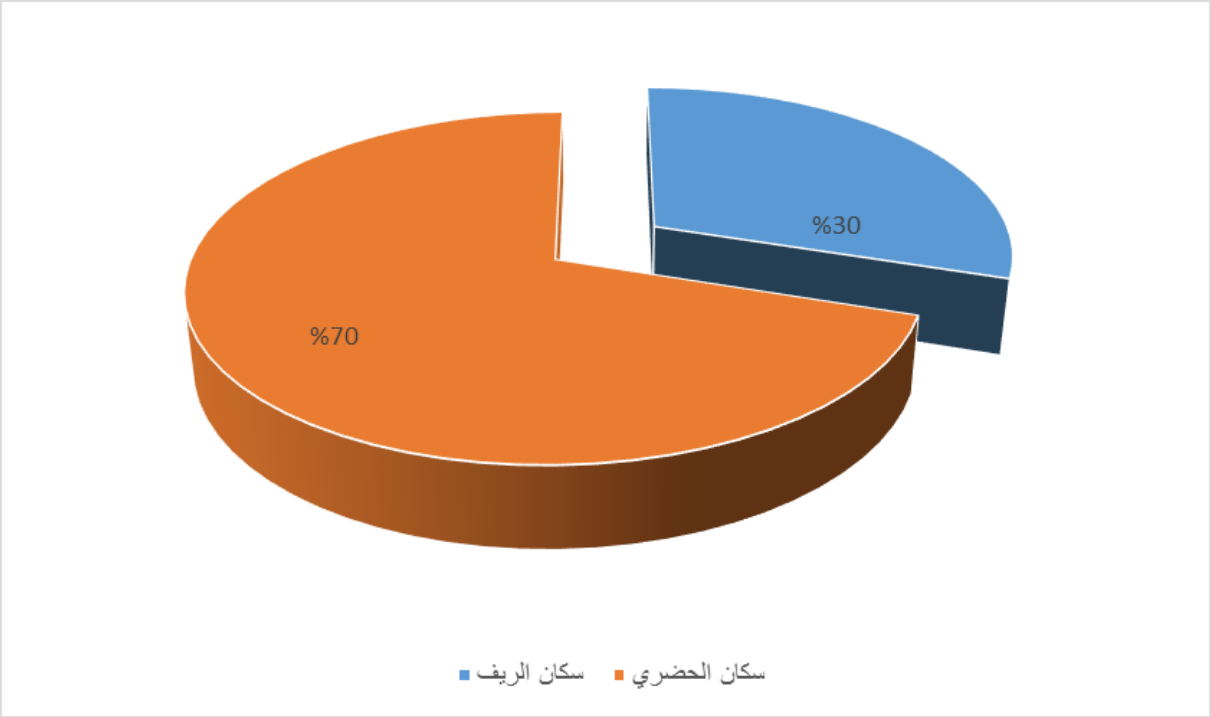

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم03 : توزيع الإنتاج النباتي.

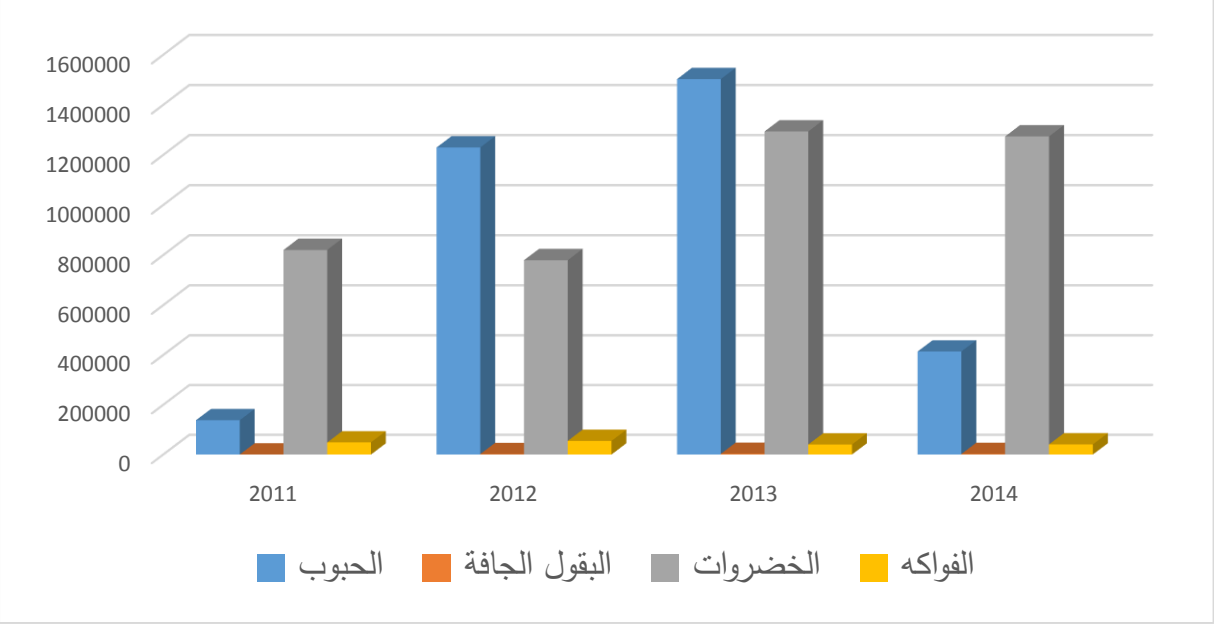

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم 04: توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الحبوب.

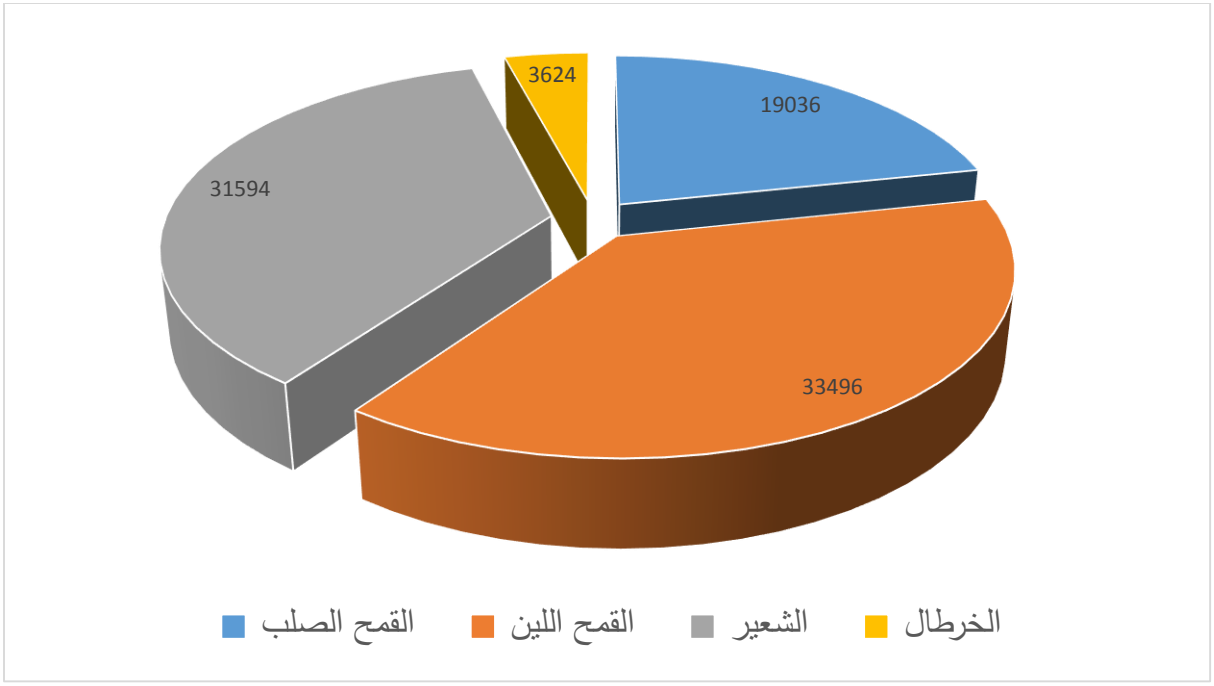

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم05: توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب.

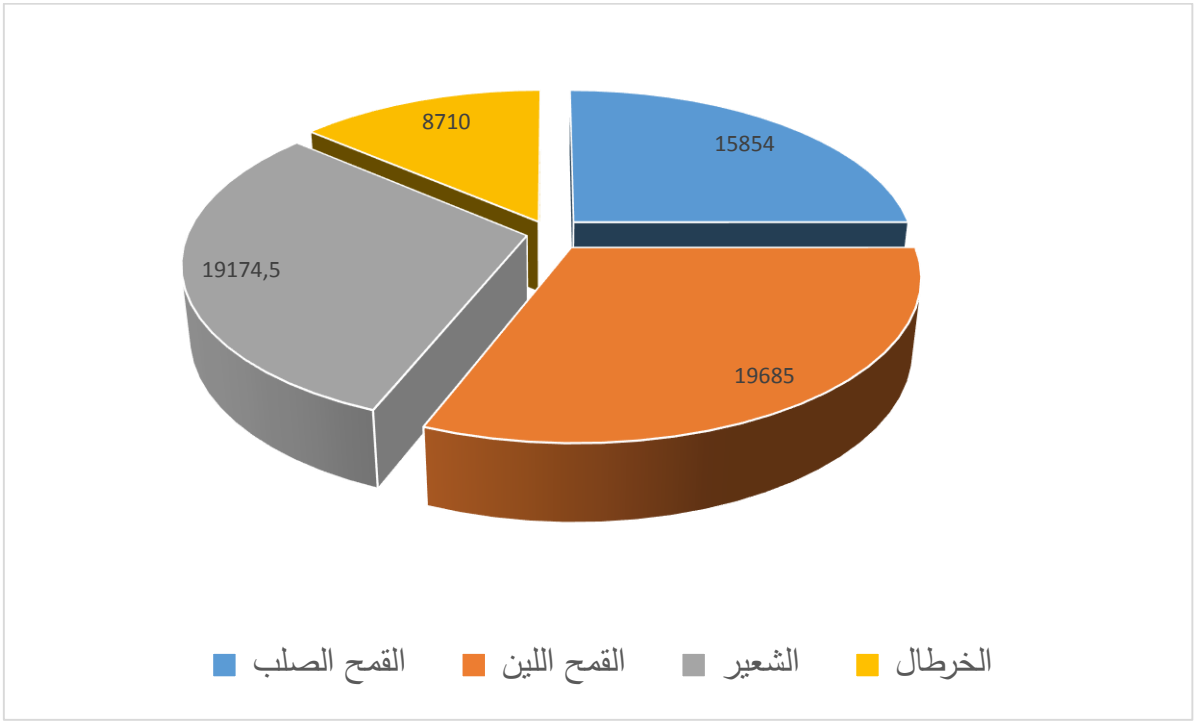

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم 06: توزيع الإنتاج الحيواني.

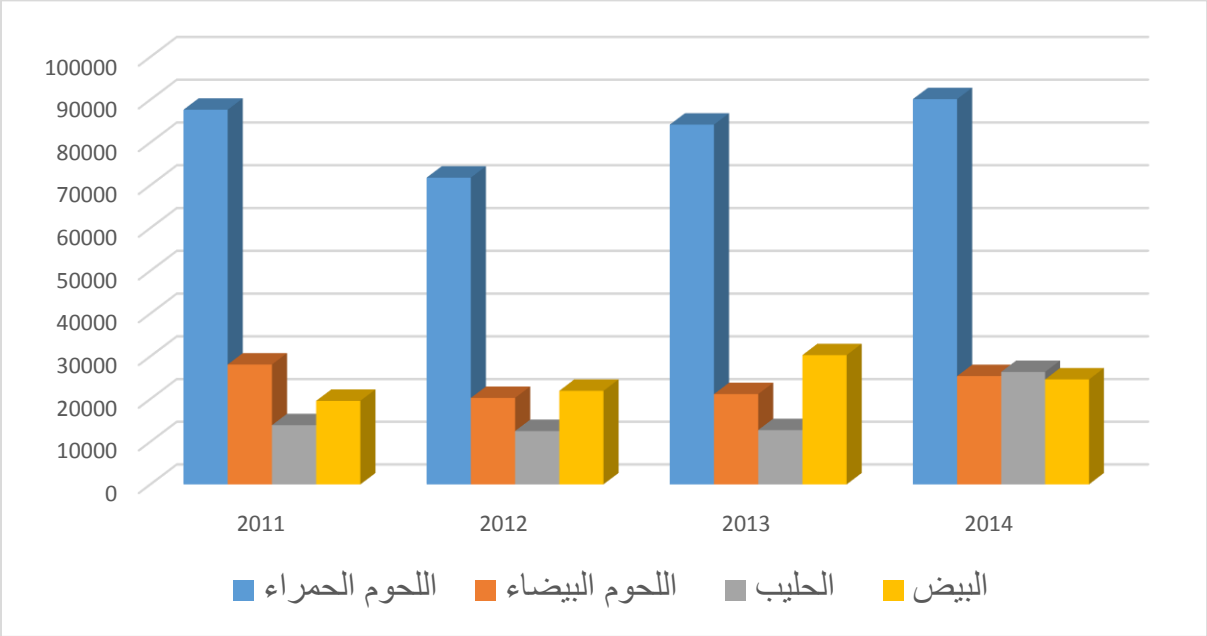

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم07: تطور مؤشر ومعدل النمو الإنتاج الفلاحي.

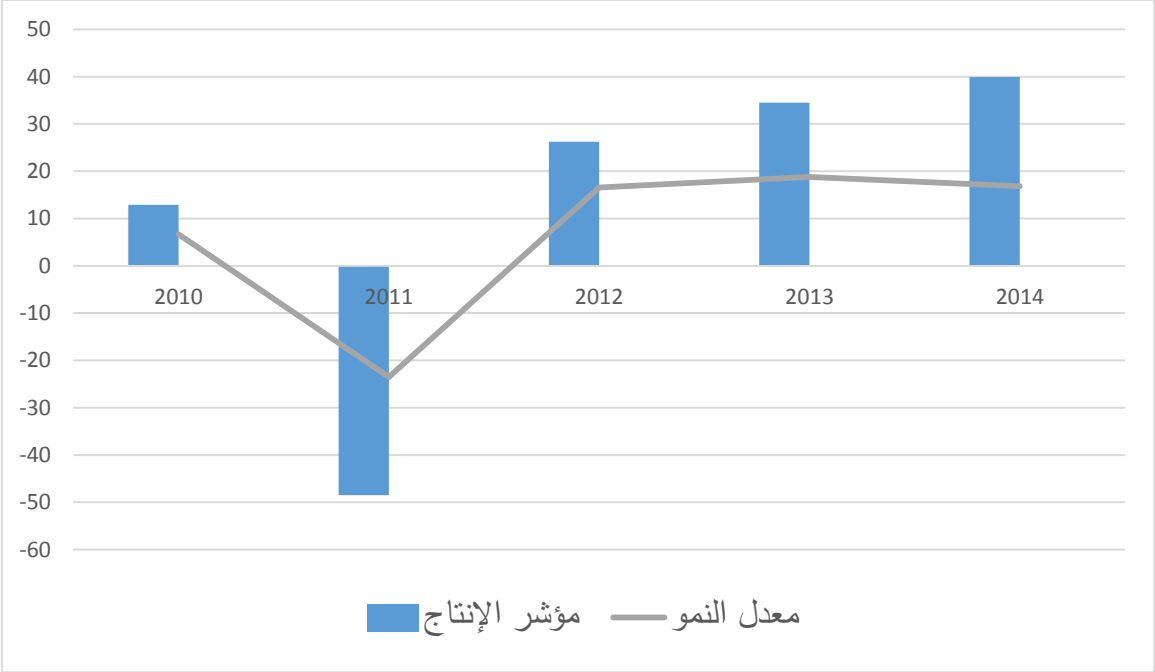

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم08: نسبة الإكتفاء الذاتي للإنتاج النباتي.

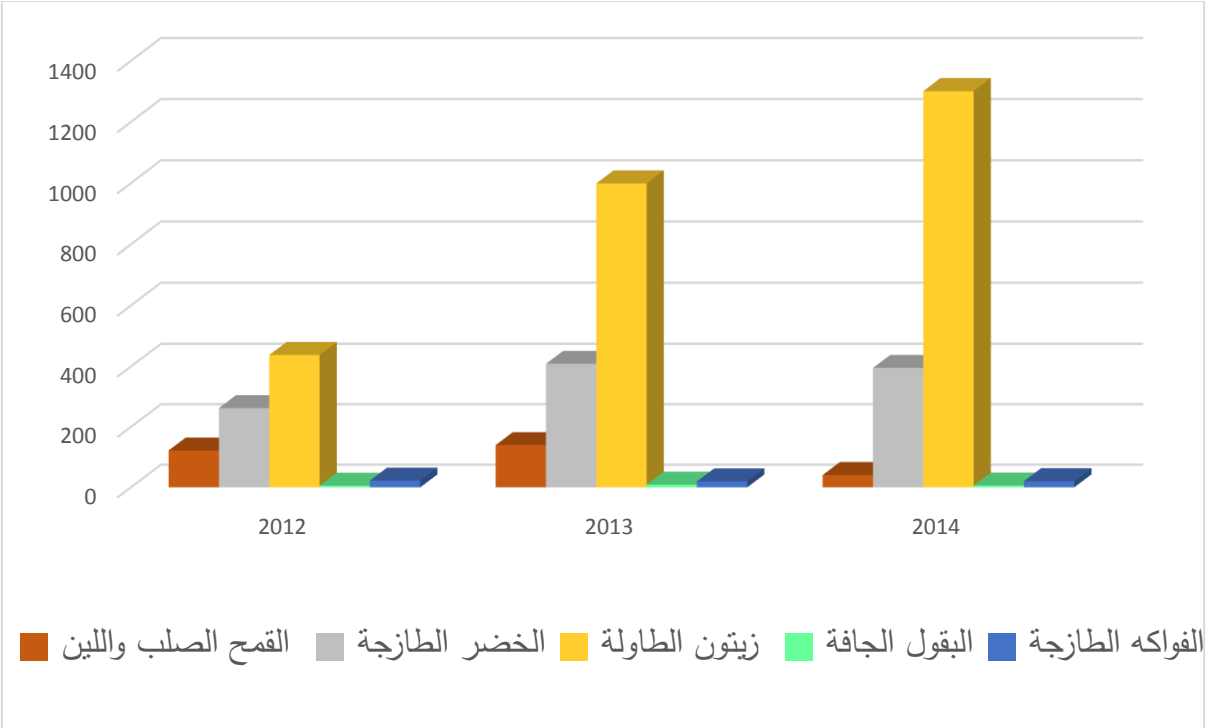

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم09: نسبة الإكتفاء الذاتي للإنتاج الحيواني.

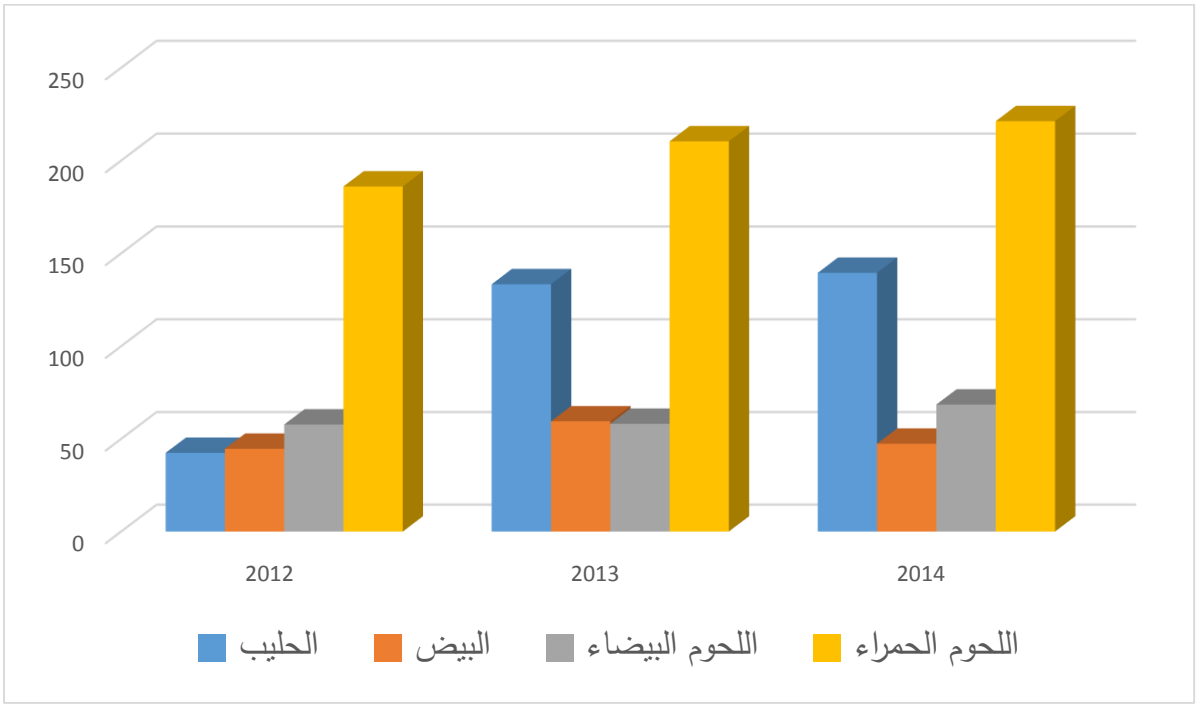

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم10: إستهلاك الدعم للاستثمارات الفلاحية.

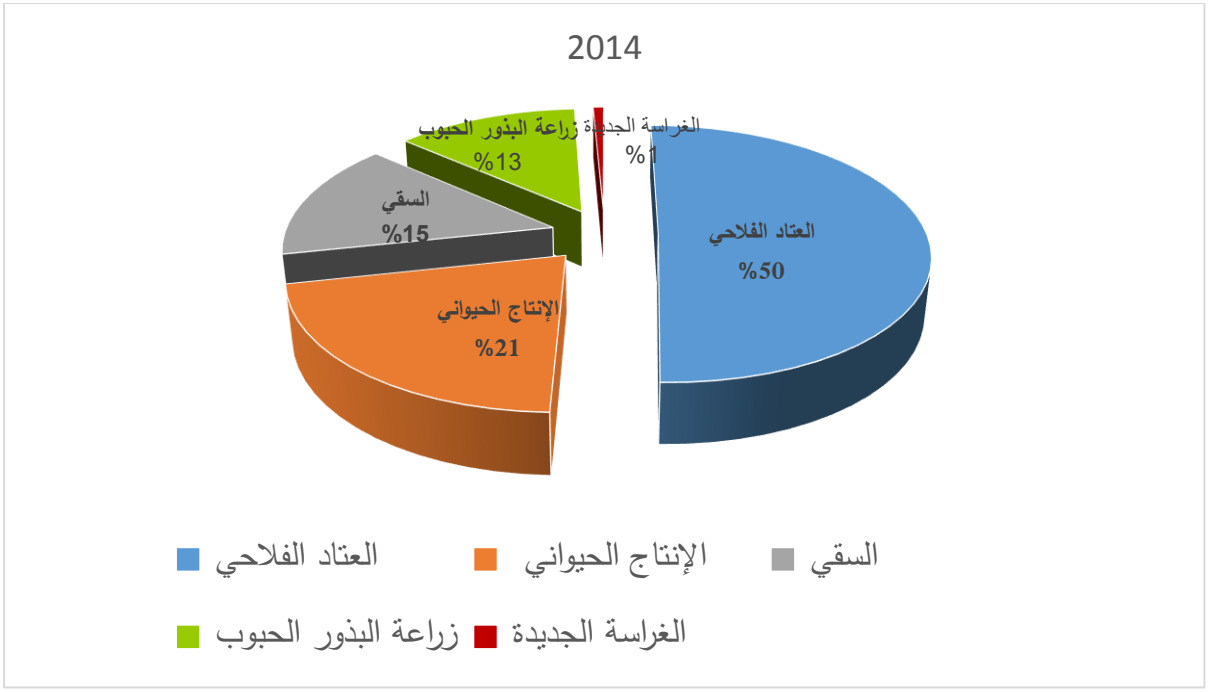

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم11: تطور عملية الدعم خلال الفترة 2010-2014.

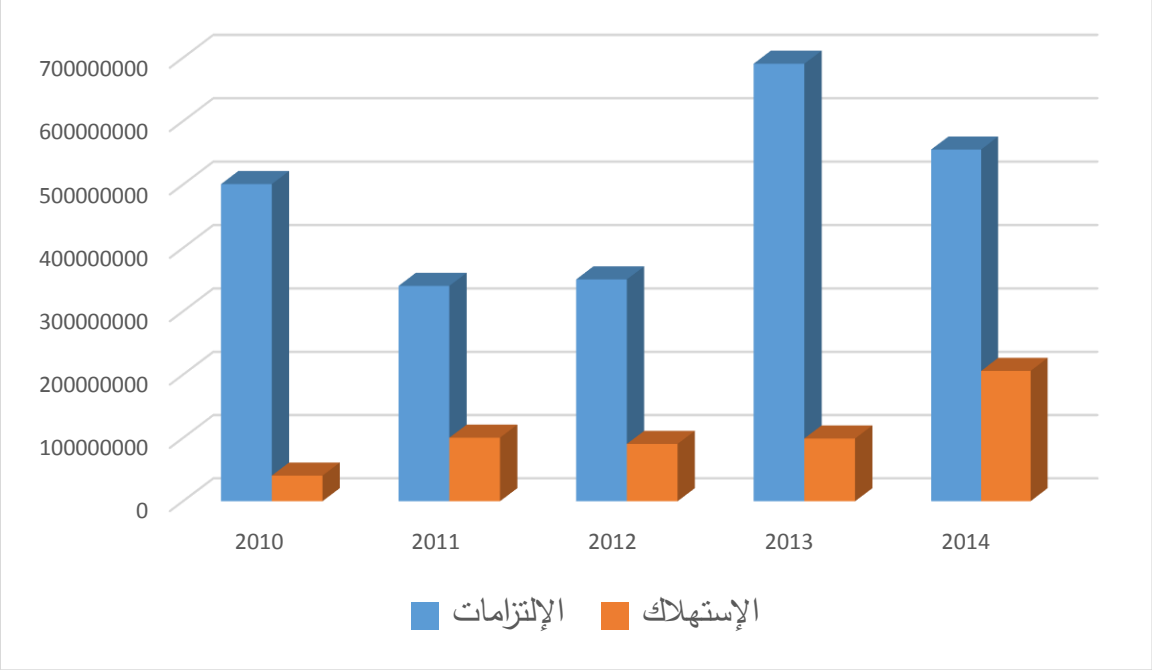

المصدر: من إعداد الطالبة.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

الكتب:

1/ أندرسون، جيمس تر عامر خضير الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، ط 1، عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة 2010.

2/ إبراهيم، مشورب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم 3**، ط 1، بيروت لبنان : دار المنهل اللبناني،1997.

3/ البابا، طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ط3، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.

4/ الداهري، عبد الوهاب مطر، **أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي**، ط1، جامعة بغداد: مطبعة العالي،1969.

5/ الحديد، موفق محمد، **الإدارة العامة**، عمان : دار الشروق،2000.

6/ الكبيسي، عامر خضير، **السياسات العامة : مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

7/ المنوفي، كمال، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، القاهرة : وكالة المطبوعات ،2005.

8/ المغيربي، بشير زاهي محمد، **مترجم السياسة مقارنة: إطار نظري**، ط1، القاهرة: جامعة قارنيوس ،1990.

9/ المغربي، كامل محمد، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**، ط1، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع،2001.

10/ النجفي، سالم، **التنمية الإقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، ط2، 1987.

11/ النجفي، سالم توفيق والحمادي إسماعيل عبيد، **الإقتصاد الزراعي**، الجمهورية العراقية : دار الحكمة للطباعة والنشر،1990.

12/ السيد درويش، عليوة والفتوح، **دراسات في السياسة العامة وصناعتها**، القاهرة : مركز الدراسات والإستثمارات،2000.

13/ العزاوي، وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**، عمان الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

14/ العربي، إسماعيل، **التنمية الإقتصادية في الدول العربية في المغرب**، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،2010.

15/ الفهداوي، خليفة، **السياسات العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع،2001.

16/ الفتيح، محمد سعيد، **مبادئ الإقتصاد الزراعي**، حلب: منشورات جامعة كلية الزراعة، مطبوعات الجامعة 1979.

17/ الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

18/ القريوتي، محمد قاسم، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،2006.

19/ الشعراوي، سلوى جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة : مركز الدراسات والإستشارات الإدارة العامة ،2004.

20/ الخزرجي، تامر كامل محمد، **السياسة الحديثة والسياسات العامة**، ط1، عمان الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004. .

21/ بهلول، حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.

22/ بهلول، محمد بلقاسم حسن، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر : تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية**، ط1، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

23/ بهلول، محمد بلقاسم حسن، **سياسة التخطيط التنمية وإعادة التنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 1999.

24/ حسن، أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، القاهرة: دار الثقافة للنشر،2000.

25/ حسين، خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، ط1، بيروت : دار المنهل اللبناني،2007.

26/ حسين، أحمد مصطفى، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، عمان : مركز علمي لدراسات السياسة،2002.

27/ ياغي، عبد الفتاح، **النظرية والتطبيق**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006.

28/ مهنا، محمد نصر، **علم السياسة**، القاهرة : دار الغريب للطباعة والنشر،1994.

29/ محمد، على محمد وعبد المعطى علي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر، 1985.

30/ ناجي، عبد النور، **تحليل السياسة العامة في الجزائر: مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**، عنابة : منشورات جامعة مختار،2008.

31/ ناجي، عبد النور وساحلي مبروك، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**، عنابة : دار النشر والتوزيع، 2014.

32/ عارف، محمد نصر، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي النظري، النظرية المنهج**، القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002.

33/ عبيدات، محمد، **التسويق الزراعي**، عمان الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.

34/ عجمية، محمد عبد العزيز، **الموارد الإقتصادية**، دار الجامعات المصرية، 1983.

35/ عمر، حسين، **التخطيط الإقتصادي والتخطيط التأشيري في نظام الإقتصاد الحر**، ط1، القاهرة : دار الفكر العربي ملتزم الطبع والنشر، 1998.

36/ فرج، عصام الدين، **السياسة**، القاهرة : دار النهضة العربية ،2001.

37/ شبلي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم الإقترابات والأدوات**، ط5، الجزائر : دار الهومة،2007.

38/غربي، فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

الهيئات الحكومية:

1/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، تقرير حول القطاع الفلاحي لسنة 2014.

2/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج إستصلاح الأراضي عن طريق حق الإمتياز، ماي2014.

3/ وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

4/ المنشور الوزاري المشترك رقم 108، المؤرخ في 23 فيفري2011، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني.

5/ République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'Agriculture Et Du Développement Rural, Plan National De Développement Agricole mai2014.

النصوص القانونية :

1/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، قانون رقم08-16 المؤرخ في 03اوت2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، (الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 10 اوت2008).

2/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في23 جوان1990يحدد تنظيم مديرية المصالح الفلاحية في الولاية.

3/ المادة 08 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000، المحدد لشروط التأهيل للإستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA.

الرسائل الجامعية:

1/ الطيب، الهاشمي، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة الماجيستر، جامعة تلمسان : أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية،2006.

2/ كتفي، سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة : منثوري قسنطينة، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية،2006.

3/ نور، محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مذكرة الماجيستر، جامعة تلمسان: ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية،2012.

4/ قصوري، مريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكرة الماجيستر، جامعة عنابة : باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2012.

5/غربي، فوزية، **الزراعة العربية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة : منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

المجلات:

1/ زبيري، رابح، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، جامعة الجزائر : الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإنسانية، فيفري2004.

2/ حوحو، حسينة وحوحو سعاد، **آليات تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر : بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.

3/ رواينية، كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، عنابة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر : بسكرة، العدد 11، ماي 2007.

المقابلات:

1/ مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، يوم 15 أفريل2015.

2/ مقابلة مع رئيس مصلحة إدارة الوسائل، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

3/ مقابلة مع رئيس مصلحة التفتيش البيطري وحماية النباتات، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

4/ مقابلة مع رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، يوم 23 أفريل2015

5/ مقابلة مع رئيس مكتب الإحصائيات، العامة للإمتيازات الفلاحية لولاية سعيدة يوم 20 ماي 2015.

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع إستراتيجي ومهم في بناء الإقتصاد الوطني لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ونظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في التخفيف من التبعية الغذائية شبه المطلقة وتحقيق الأمن الغذائي أصبح إستراتيجية فعالة وضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها، وذلك من خلال وضع برامج وطنية تهدف من خلالها إلى التطوير والتجديد الفلاحي.

عرفت الجزائر سياسات مختلفة إتسمت في عقودها الثلاثة بعدم الإستمرارية حيث تميزت فترة الستينات بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج، أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الإنتقال نحو إقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة وإنتساب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات ورغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع.

إنتهجت الجزائر سياسة الدعم الفلاحي منذ فترات طويلة للوصول إلى مستوى المواصفات لكن هذه السياسة مرت بعدة ظروف جعلت الدولة غير قادرة على مواصلة هذا الدعم أي إلغاءه لعدة أسباب منها: إرتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية المستوردة من الخارج وغيرها، كما حاولت الرجوع إليه في الفترات الأخيرة من خلال البرامج التنموية حيث قامت بوضع برنامج شامل للتنمية الفلاحية يهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي كما ونوعا وتوسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها، وكذا رفع الإنتاج والمردودية وذلك تحضيرا لإندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، السياسة الفلاحية، برنامج التنمية الفلاحية، الدعم الفلاحي، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

Abstract:

The Agriculture sector is considered in Algeria as a strategic sector, as well as important in building or developing the national economy in order to realise its durable developing needs, viewing to the important role that it plays in reducing the food dependency and besides this realizing the food's security, it becomes and active strategy and certain need to standup the agriculture sector and avoiding the obstacle that suffer from them his is through putting a national program aiming to development and renovation in agriculture.

Algeria knew differents policies adapted in its 3 decades due to lack of continuty the period of sixties Algeria was characterized by an experience in auto gestion and a policy in recycling partly of its production otherwise in period of seventies, Algeria knew the participation of the nation's establishment in gestioning directing the sector, After that came the period of eighties , The Agriculture reform that tried to move towards the market economy, and encouraged the private Agriculture and get involved the nation in directing the condition program in ninety, Although this step, it didn't succeed in ameliorating the sector's act.

Algeria has adapted the policy of Agriculture support during long period in order to arrive to a certain level, but this policy has seen many circumstances that let the nation incapable, unable to continue this support (help). It means illuminated this later to many reasons, among them the increasing of the price of the Agriculture's tools important from abroad and soon, After that it tried to come back to it (support) in the last periods through developing programs where it put a whole program in developing the Agriculture, in order to ameliorate the Agriculture's production quantity and kinds, and widen the Agriculture fields in all sort, also increasing the production, the allowance that can integrate the Algerian Agriculture in the world ocean.

Key words: public policy, Agriculture policy, Plan of Agricultural Development, Agriculture support, the National Fund of agricultural development and control.